A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/S-16/PV.4
23 January 1990

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية السادسة عشرة

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة

المعقودة بالمقر في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غوتييريز (نائب الرئيس)	(كوستاريكا)
ثم :	السيد جايا (نائب الرئيس)	(بروني دار السلام)
ثم :	السيد خيرازي (نائب الرئيس)	(جمهورية ايران الاسلامية)
ثم :	السيد هيرست (نائب الرئيس)	(انتيغوا وبربودا)
ثم :	السيد بولاك (نائب الرئيس)	(بولندا)

- الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي [٧] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات, Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غوتييريز (كوستاريكا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي

السيد اغويلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ أقل مـــن شهر عقدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري دورة استثنائية إحياء لذكرى الزعيم الهندي العظيم باندیت جواهر لال نهرو ، الذي يدين المجتمع الدولي لشخصيته القويـــة واحساسه بالعدالة بالمبادرة التي أدت الى ادراج مسألة الفصل العنصري في جـــدول أعمال منظمتنا .

وقد انقضى أكثر من أربعة عقود منذ ذلك الحين ، وأثناء ذلك أصبح الوعـــي بالحاجة الى إدانة سياسة الفصل العنصري وممارساته عالمي النطاق ، وازداد الالتـــزام بالكفاح من أجل القضاء عليه زيادة ملموسة . وكان مجرى الاحداث الذي أدى الى الحالـة الراهنة بطيئا ومحبطا أحيانا بسبب تفوق المصالح الاقتصادية والسياسية الانانية علـــى المبادئ والقيم الاساسية التي تحكم سلوك الدول . ومن المهم في هذا الصدد ، أن نؤكـد من جديد أنه لا يمكن ازالة الاثر الضار لهذه الحقائق على التضامن الدولي ضد الفصـــل العنصري إلا بإدانتها إدانة قوية .

ومن الناحية الاخرى ، فإن تحليلا حذرا لآخر الاحداث التي وقعت في جنوب افريقيـا يدل على أنه قد تولدت قوة دينامية سياسية واجتماعية جديدة ، يبدو أنها تشير الـــى حل لهذه المشكلة الخطيرة للغاية ، وان التناقضات الداخلية والخارجية الكامنة فـــي نظام الفصل العنصري تزداد وضوحا وتوجد دلائل على أنه قد بدأ يتضعضع .

ولم يبق أي مجال لمناقشة الاخلاقيات في حالة جنوب افريقيا أو للجدل حـــول الآثار السياسية للكفاح ضد النظام القائم في ذلك البلد . فأي تفكر في ذلك النظـــام الجائر واللاأخلاقي ينبغي أن ينصب على دراسة السياسات العملية والوسائل اللازمـــة لتخليص البشرية من حقيقة مخزية تعد عارا علينا كجنس بشري وكمجتمع وكأفراد .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يأمل بلدي أن تكون الدورة الاستثنائية السادسة عشرة المكرسة لمناهضة الفصل العنصري فرصة ملائمة لترجمة التفكير الى مقدمة عمـــل . فغالبية سكان جنوب افريقيا المقهورين تخوض كفاحا مشروعا ضد ما تتعرض له من عنـــف ومهانة ، ولذا فأي وسائل تتوفر عليها من أجل مكافحة الظلم تكون لها أهميتهـــا . وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ بدوره اجراءات معينة استنادا الى الطرق المنصـــوص عليها في الميثاق وفي غيره من الصكوك المتاحة وذلك دعما لقضية شعب جنوب افريقيـــا النبيلة .

والواقع أننا جميعا نعلم ما هي تلك الصكوك . ففي متناولنا وثائق وفيـــرة وجيدة الاعداد ، أي ، الاعلان الذي اعتمدته هذا العام في هراري ، اللجنة المخصصـــة للجنوب الافريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ؛ والاعلان الصادر عن اجتماع رؤساء حكومات بلدان الكمنولث المعقود في كوالالمبور ؛ وتقارير اللجنة الخاصة لمناهضـــة الفصل العنصري ؛ وتوصيات الفريق الحكومي الدولي المعني برصد توريد وشحن النفـــط والمنتجات البترولية الى جنوب افريقيا ، وتوصيات فريق الشخصيات البارزة في جلســات الاستماع العامة المعقودة بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيـــا وناميبيا .

أما ما يرد في تلك الوثائق من استنتاجات تتعلق بمغزى الفصل العنصري كمسألـة دولية وبوسائل استئصاله ، فهو واضح ومحدد . اذ أنها تبين بجلاء لا يدع مجالا للشـــك بأنه يشكل تهديدا للسلم والامن لا يحتمل أي لبس أو تنازل مضموني من جانب المجتمـــع الدولي الذي تكمن قدراته على القسر في مدى تضافر اجراءاته وتنسيقها .

كما أن صيغة تلك الاجراءات ومنهاجيتها محددتان بوضوح . فالخبرة المكتسبة فيما يتعلق بالحظر الالزامي على توريد الاسلحة المفروض بموجب قراري مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) تحدد السبيل السليم المتعين أن نسلكه لتشديد الضغط على بريتوريا بزيادة عزلتها بالتدريج في مجالات أخرى لها تأثير خاص عليها مثل ميداني المال والطاقة .

ولقد فاقت خيبة أملنا كل حد لما قامت به مجموعة المصارف المشاركة في الاتفاق المؤقت الثالث من اعادة جدولة دين جنوب افريقيا الخارجي في تشرين الأول/اكتوبر الماضي ، مما يعد تصرفا في غير محله وغير متوقع جاء في ظروف قد يبدو فيها وكأنه يبرر الافتراض بوجود تواطؤ لاأخلاقي بين أحد قطاعات المحيط المالي الدولي والنظام العنصري . ومع ذلك ثبت مرة أخرى ضعف جنوب افريقيا في هذا المجال . وأملنا ألا يتكرر في المستقبل ، هذا التواطؤ مع نظام بريتوريا العنصري .

ومن ناحية أخرى ، تابعنا عن كثب شديد أنشطة الفريق الحكومي الدولي المعني برصد توريد وشحن النفط والمنتجات البترولية الى جنوب افريقيا ، وبخاصة ، جلسات الاستماع بشأن الحظر النفطي على ذلك البلد ، المعقودة في نيسان/ابريل من هذا العام ، تحت اشراف اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والتي شاركت فيها فنزويلا على مستوى الخبراء .

وكما يتضح من الاستنتاجات التي خلصت اليها تلك الجلسات ، فإن الحظر الالزامي على توريد النفط كان ليؤثر تأثيرا بالغا على اقتصاد جنوب افريقيا ، وبخاصة لو شمل الحصول على أحدث المعدات والتكنولوجيا لا سيما تلك المتصلة بتوليد مصادر بديلة للطاقة مثل تسييل الفحم .

ويمكن اتخاذ تدبير مكمل لتلك السياسة يتمثل في توقيع عقوبات على من يتورط من الأشخاص أو المؤسسات في انتهاك الحظر على توريد الطاقة . ومن ثم ، فلدينا من الأسباب ما يدعونا الى الاقتناع بأنه يمكن مكافحة الفصل العنصري على نحو فعال إن قرر المجتمع الدولي ممارسة ارادته السياسية بأسلوب متضافر وفي تضامن كامل تحقيقا لذلك الهدف .

بيد أن الطبيعة حبت جنوب افريقيا بثروات استراتيجية ضخمة وقد تأثـــر الكثيرون من ذوي الارادة السياسية الحاسمة في المجال الدولي بتلك الثروة . وفضلا عـن ذلك هناك التعطش المحموم للربح ، ونزعة الانتهازية التجارية لدى بعض البلـــدان والشركات عبر الوطنية التي تتصرف مثل مفسدي الاضرابات في مواجهة الاتفاق على مناهضة الفصل العنصري .

إن الأسانيد التي سيقت لتخفيف الضغط المباشر والقوي عن بريتوريا لن تقنع إلا أولئك الذين ترتبط مصالحهم بالحفاظ على الديكتاتورية العنصرية ، والاقتراح الداعـي الى تحديد فترة انتظار مفتوحة لتمكين سلطة الأقلية في جنوب افريقيا من إدخـــال اصلاحاتها من أجل الأغلبية المعارضة يستحق أن يوصف بأنه ممارسة من قبيل السذاجـــة والتهاون . كما أنه لم يعد هناك ما يقال عن الزعم بأن توسيع نطاق الجزاءات سيجلـب على السكان قدرا أكبر من المعاناة ، فهؤلاء السكان ذاتهم ، الذين يدعى أن الهدف هـو حمايتهم ، رفضوا بالفعل ذلك الاقتراح من خلال المتحدثين الشرعيين بإسمهم .

وينبغي أن يكون المرمى الوحيد لجهودنا تهيئة مناخ سياسي مناسب يمكن الأطـراف المتصارعة من التفاوض بشأن تسوية سلمية لنزاعها في ظل الاحترام الكامل للمبـــادئ والقيم المقبولة عموما ، مثل الاعتراف بالسلطة الكامنة في سيادة الشعب والاحتـــرام الصارم لحقوق الانسان دون تمييز لأسباب تتعلق بالعرق أو العقيدة أو الظـــروف الاجتماعية .

إن الشروط الاساسية المسبقة اللازم توافرها كي يبدأ هذا النوع من المفاوضـــات معروفة تماما وهي : الغاء حالة الطوارئ ، واطلاق سراح السجناء السياسيين ، ورفـــع الحظر عن الأحزاب السياسية ، والغاء الرقابة المفروضة على وسائل الاتصـــال الجماهيري ، والتوقف عن استغلال الاجراءات القضائية لأغراض سياسية . وكل من الشـــروط سالفة الذكر يعد جزءا لا يتجزأ من سيناريو التعايش السلمي الذي لتحقيقه على وجـــه السرعة وعلى نحو فعال لا بد أن تبدي حكومة جنوب افريقيا بأقصى قدر من الوضـــوح استعدادها للتفاوض .

لدى مناقشة البند ٣٨ من جدول أعمال دورة الجمعية العامة الرابعة والاربعين ، أوضح بلدي تفصيلا موقفه المبدئي وشرح ما اتخذته حكومتي من تدابير ملموسة فيما يتعلق بمسألة الفصل العنصري . وكما ذكرت في مستهل الكلمة التي أدليت بها حينذاك ، فإننا نأمل أن يكون الهدف من المناقشة في هذه الدورة الاستثنائية موجها نحو مزيد من العمل وليس ترديد الشعارات الطنانة .

وفي اعتقادي أنني لا أجافي الحقيقة اذ أقول أن غالبية البلدان الممثلة في هذه القاعة ليست على استعداد لأن تمنح السيد دي كليرك تفويضا مطلقا بحيث انه قد تتصدى لحل الأزمة حسبما يشاء وحينما يتراءى له ذلك مناسبا . وأي تهاون في هذا الصدد سيشكل ظلما لا يغتفر حيال شعب جنوب افريقيا .

اننا ندعو الى مفاوضات حقيقية يشارك فيها الممثلون الشرعيون لشعب جنوب افريقيا في ظل المساواة والاعتراف الصريح بحقيقة أن سيادة الشعب تكمن في ارادة الاغلبية .

وكما حددنا عام ٢٠٠٠ ، وفقا للقرار ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثانـــي/ نوفمبر ١٩٨٨ ، كتاريخ مستهدف للقضاء التام على الاستعمار ، يرى وفدي أنه ينبغـــي أن ننظر في وضع جدول زمني دقيق لإزالة الفصل العنصري الكاملة التدريجية ، مع تشكيـــل آليات تتولى المراقبة الفعالة لتقدير درجة التقيد بالشروط الاساسية والمواعيـــد النهائية وتقييم التقدم المحرز في هذه العملية . وفي حالة عدم التقيد بذلك الجدول الزمني ، وفي حالة تصعيد الضغوط الدولية ضد النظام العنصري في كل مجال من المجالات التي ثبت فيها ضعف جنوب افريقيا ، مع التأكيد بصفة خاصة على مجالي الطاقـــة والتمويل ، وأخيرا ، اذا لزم الامر ، فرض جزاءات الزامية شاملة من جانب مجلس الامـــن عملا بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

السيد أوكو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال تناول مسألـة الفصل العنصري في المناقشة العامة في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامـــة ، بذل وفدي أقصى ما في وسعه للإعراب عن قلقه ازاء الوجه القبيح للفصل العنصري ، ووضع تصورا عاما للاجراءات الرامية الى ازالة الفصل العنصري . وقد حظيت شواغلنا وشواغـل الدول الاخرى بالاهتمام ، ولكن لم تكترث جنوب افريقيا وأصدقاؤها بهذه الشواغل علـــى الاطلاق . ونحن نأمل أن تركّز هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالفصل العنصـــري ، اهتماما أكبر من أي وقت مضى على ممارسات الفصل العنصري اللاانسانية ونتائجـــه المدمرة التي تفوق الحد داخل البلاد وخارجها . ونأمل أن يؤدي التركيز الشديد علـــى الاستياء الدولي الجماعي الى اتخاذ بعض الاجراءات الواقعية الرامية الى ازالة الفصل العنصري وتحقيق العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا .

وما زال كفاح شعب جنوب افريقيا المكثف ضد نظام الأقلية العنصرية فـــي بريتوريا وسياسات الفصل العنصري اللاانسانية حامي الوطيس . وينبغي لنا في هـــذه الجمعية أن نساند جهوده الجسورة ونؤيدها . وما لم يواصل المجتمع الدولي ضغطه علـــى الرئيس دي كليرك ، فلن يتمكن من اقناع ناخبيه من البيض بالحاجة الى اجراء تغييـرات فوريـة بعيـدة المـدى . وقـد سلّم العديـد مـن البيـض فـي جنـوب افريقيا بحتمية هذه

التغييرات ؛ وعلى الرغم من ذلك ، كان من الصعب التوصل الى اتفاق بشأن عمق ومضمـــون وسرعة تلك التغيرات .

ما نوع قوة الدفع التي يمكن للمجتمع الدولي أن يوفرها ليمكّن دي كليرك مـــن اقناع البيض بقبول التغيرات الحتمية ؟ يود وفدي أن يذكر مرة أخرى ما يلي :

أولا ، إن الجزاءات وحدها توفر العامل المحفز وقوة الدفع الضرورية للتفـــاوض حول مستقبل جنوب افريقيا . وينبغي ترجمة الاستنكار الادبي الذي نشعر به جميعا ، علـى تفاوت درجاته ، الى ارادة سياسية قوية بغية خفض المعاملات التجارية والمالية مـــع تلك الدولة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يؤيد وفدي الاقتراحات القاضية بحظر استيراد كـل السلع المصنعة في جنوب افريقيا ؛ وحظر استيراد جميع المعادن غير الاستراتيجيـــة بأنواعها من جنوب افريقيا ، وانهاء الائتمانات التجارية للمشترين والموردين تدريجيا ؛ وحظر القروض وتقييد الاستثمارات في جنوب افريقيا .

وعلى الرغم من أن التدابير المشار اليها تستغرق وقتا طويلا لإحداث التغييـرات المرغوبة في الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ما زلنا نشعر بالقلق لأن بعض الـــدول تجاهلت تجاهلا صارخا حظر الاسلحة الذي فرضته الامم المتحدة . وقد اتسع نطاق التعـــاون العسكري الآن على نحو خطير للغاية إذ امتد الى التكنولوجيا النووية وتكنولوجيـــا الغواصات ، كما أكدت من قبل الدورة الرابعة والاربعون للجمعية العامة . إن الحاجـة الى فرض جزاءات على النظام العنصري ماسة ولن نبالغ فيها مهما قلنا . وقد نشـــرت "الفاينانشيال ميل" الصادرة في جنوب افريقيا مؤخرا ، مقالا تضمن تعليقا يثبت ذلـــك جاء فيه : "لا تخدعوا أنفسكم . الجزاءات الفعالة تنجح" أما وولتر سيسولو ، وهو أحـد قادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، والذي أفرج عنه مؤخرا في ٣٠ تشريـــن الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ فقد قال

"لا يساورنا شك في أن الجزاءات هي المسؤولة الى حد بعيد عن جعـــل الحكومة تستجيب لمطالب شعبنا . وندعو العالم الى تكثيف حملة الجزاءات" .

هذه الرسالة التي عبر الشعب عنها بصوته واضحة لا لبس فيها .

وازداد هذا التأكيد القوي رسوخا بالبيان الزاخر بالحجج القوية الذي أدلـــى به القسيس بانانا ، فخامة رئيس جمهورية زمبابوي السابق ، في الدورة الرابعـــة والاربعين للجمعية العامة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وقد كان القسيس بانانـــا رئيسا مناوبا لفريق الشخصيات البارزة في ادارة جلسات الاستماع العامة الخاصـــة بأنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا . وكان أميننا العام قد عيـن هذا الفريق الذي يتألف من ١٢ شخصية بارزة . وأوضح القسيس بانانا ، ضمن جملـــة أمور ، أن نسبة الربح العالية التي كان الفصل العنصري يحققها سابقا تنخفض انخفاضا كبيرا . وان ارتفاع التكاليف السالبة اللازمة للابقاء على النظام الوحشي قد شوهـــت اقتصاد جنوب افريقيا وعرقلت نموه ، مما أدى الى حدوث انخفاض كبير في دخل البيـــض ، ونزوح أعداد كبيرة منهم الى خارج ذلك البلد .

وأوضح التقرير أن الآثار المترتبة على فرض الجزاءات أسهمت في أن تـــدرك الشركات عبر الوطنية أن الاستثمار في تلك البيئة التجارية غير السليمة يمثل مخاطرة مالية هائلة لا يمكن التخفيف منها بأي حال . وقد أنهت مائتان وسبع وعشرون شركة عبـر وطنية استثماراتها منذ عام ١٩٨٥ . ومن بين هذه الشركات ٦٠ في المائة من شركـــات الولايات المتحدة الامريكية . ويعد هذا تطورا حميدا حقا . ويؤكد وفدي أن دعوتنا الـى تكثيف الجزاءات ينبغي أن لا تفسر على أنها رغبة في تدمير اقتصاد جنوب افريقيـــا ، بل ، كما أوضح بجلاء القسيس بانانا ، على أنها "زيادة في المخاطر الاقتصادية" .

ثانيا ، وكما يذكّر رئيس بلادي ، دانيال أراب موي ، العالم دائما إن الانشغـال بمناقشة الجزاءات يصرف انتباهنا فيما يبدو عن التركيز على الأعمدة التي أنشئ عليهـا الفصل العنصري . وهذه الأعمدة هي قانون تسجيل السكان ؛ وقانوني الاراضي لعامـــي ١٩١٣ و ١٩٣٦ التي يرتكز عليهما قانون مناطق التجمعات ؛ وقانون تعليم البانتو ؛ ونظـــام البرلمان ثلاثي المجالس ؛ وما يسمى بالبانتوستانات . إن استئصال شأفة الفصـــل العنصري ، الذي ما زال يشكل مطلبا اجماعيا في هذه الجمعية لعقود طويلة ، لا يمكـــن أن يتحقق إلا اذا قوضت هذه الأعمدة ذاتها .

وينظر وفدي إلى الجزاءات بوصفها أداة هامة للتأثير على النظام العنصري حتى يزيل تلك الدعائم الخمس ، لأن هيكل نظام الفصل العنصري الكريه يستند إليها . وأية إصلاحات يقوم بها دي كليرك ولا تهدف إلى إزالة هياكل الفصل العنصري تلك لا تعدو أن تكون إصلاحات شكلية . ويجب أن تستهدف الإجراءات التي يتخذها أصدقاء دي كليرك في الوقت الحالي وفي المستقبل ممارسة مزيد من الضغط عليه لإجباره على إزالة هذه الدعائم الخمس .

ثالثا ، ومع التركيز على استخدام الخيارات الاقتصادية في نضالنا ضد الفصل العنصري ، علينا أيضا أن نوسع من مجال الخيارات السياسية المتاحة أمامنا . وهناك إشارات إيجابية مختلفة بدرت من دي كليرك في هذا الصدد : الإفراج عن كل المقاتلين في سبيل الحرية ، والوعود المقدمة بإنهاء حالة الطوارئ ، والسماح للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا بالإنضمام إلى الممثلين الأفارقة الآخرين في المفاوضات بشأن مستقبل جنوب افريقيا - وكلها لا تعدو أن تكون وعودا ينبغي الوفاء بها . والإجراءات التي اتخذها حتى الآن ضئيلة وهامشية . وينبغي تحسين المناخ لإجراء الحوار ، كما ينبغي اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة في البيئة السياسية الداخلية في جنوب افريقيا .

وفي رأي وفدي أن تهيئة بيئة تتيح إجراء مفاوضات سلمية ، ينبغي أن تتم عن طريق تنفيذ الجزء الخاص "بمناخ المفاوضات" في إعلان هراري (A/44/697) الصادر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، الذي أيده وفدي وقتها كما يؤيده الآن . ويقول الإعلان إن على جنوب افريقيا أن تفرج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين وأن تسمح لهم بالعمل ، وأن ترفع جميع القيود المفروضة على الأنشطة السياسية ، وتنهي حالية الطوارئ ، وتلغي كل التشريعات التي تحد من النشاط السياسي ، وتسحب جميع القوات من البلدات ، وتلغي جميع المحاكمات وأحكام الإعدام السياسية . ويجب علينا أن نهيء الظروف المناسبة لإجراء مناقشات سياسية حرة .

وقد ظهر انغماس جنوب افريقيا الوحشي في ممارسة العنف بشهية نهمة داخل البلدان المجاورة مما نجمت عنه خسائر فادحة في الارواح وتشويه للاقتصادات . وأثناء مناقشة هذا البند في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر أبرزت كينيا الثمن الفادح لأعمال جنوب افريقيا المزعزعة للاستقرار الذي دفعته بلدان مؤتمر تنسيق التعاون الإنمائي في الجنوب الافريقي والذي تجاوز ٦٠ بليون دولار . وتسليما بهذا الواقع ، يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في الرسائل الملموسة التي من شأنها تخفيف الآثار المدمرة الحالية لسياسات الفصل العنصري . وقد طرحت عدة خطط لمواجهة هذه المشكلة . وتدعو كينيا إلى مزيد من التنسيق الوثيق بين هذه الخطط بهدف زيادة فعالية تنفيذها بكفاءة لصالح المتضررين من الاشخاص والدول .

وقد أكد وفدي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر أن الكفاح من أجل استئصال الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا التي يسودها العدل ينبغي أن ينبع من الداخل . وهي الدعوة التي عززها أيضا زعماء حركة مناهضة الفصل العنصري الذين أكدوا على أن العمل الحاسم في النضال ضد نظام الاقلية البيضاء التي تمارس القمع ينبغي أن يتم في داخل جنوب افريقيا وأن العناصر الخارجية مثل الجزاءات ، مهما كانت أهميتها ، ما هي إلا عناصر مكملة . وأكرر دعوة رئيسنا لاشقائنا في الكفاح بأن يتحدوا لتكوين قوة لها مقومات الاستمرار تواجه الحكومة العنصرية التي تمثل الاقلية .

السيد بول (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذه المناسبة التاريخية لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، يسرني أن أنقل أحر تحيات وأفضل امنيات رئيس جمهورية نيجيريا الدكتور صمويل كانيون دو ، وحكومة وشعب ليبريا بعقد اجتماع ناجح .

ويضم وفد ليبريا صوته إلى صوتي في تقديم التهاني القلبية للرئيس على انتخابه بالإجماع ليترأس هذه الدورة الاستثنائية . وهذا الانتخاب اعتراف بالدور الهام الذي قام به في توجيه أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري منذ تولى رئاستها ، وتعتبر هذه الدورة الاستثنائية السادسة عشرة تتويجا لما قام به من

مبادرات . ولا شك لدينا في أن خبرته الواسعة وقدرتها التفاوضية ستسهمان في أن تحقق هذه الدورة الاستثنائية قوة الدفع اللازمة لاستئصال شأفة نظام الفصل العنصري البغيض وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا .

ومن البديهيات أن من السمات السلبية للمجتمع البشري أن الإنسان يمارس أعمالا غير إنسانية ضد أخيه الإنسان ، مدفوعا بجشعه الذي لا يشبع للثروة والسلطة . وعلى ذلك استخدم الإنسان طوال التاريخ شتى الوسائل ليسطير على أخوته من البشر ويتحكم فيهم . وفي العصور الحديثة برزت مؤسسات الاستعباد والاستعمار والنازية ثم الفصل العنصري الآن ضمن العمليات التي تحاول بها فئة من الناس أن تخضع فئة أخرى .

وفي ظل هذه الخلفية نجتمع هنا لأول مرة في دورة استثنائية للنظر في نظام الفصل العنصري وحل مشكلته واستئصال شأفته ، فهو نظام العنصرية المؤسسية ، ولا يعتبر عارا على حضارتنا فحسب بل وقد وصفه المجتمع الدولي بأنه جريمة ضد الإنسانية .

وعندما ننظر في تاريخ الفصل العنصري نجد أنه ظهر في عام ١٩٤٨ بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية التي كانت حربا لدحر قوى النازية التي قامت على عقيدة عنصرية سافرة . وقد أُقيم نظام الفصل العنصري كنظام مؤسسي في جنوب افريقيا بعد ثلاث سنوات من إنشاء الامم المتحدة التي من مبادئها الاساسية احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ، بل أن التاريخ يسجل أن الفصل العنصري ظهر إلى الوجود في نفس السنة التي اعتمد فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وكانت المفارقة أنه في نفس الوقت الذي يجدد فيه العالم بأسره إيمانه بكرامة الفرد الإنساني وقيمته واحترامه لحقوق الإنسان للرجل والمرأة على السواء ، ويؤكد المساواة في السيادة بين الدول كبيرها وصغيرها ، تقلدت السلطة في جنوب افريقيا حكومة وطنية تعلن نظاما قانونيا للتمييز العنصري . وأقامت هذه الحكومة العنصرية الركائز الاساسية لسياسة الفصل العنصري ، وكان من بينها قانون مناطق التجمعات وقانون تسجيل السكان وسياسة البانتوستانت ونظام التعليم المنفصل ، وكلها مخالفة لحقوق الإنسان الاساسية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة .

ومنذ ذلك الوقت ظل النظام العنصري وفيا لسجله الخاص يتحدي جميع أشكال اللياقة والسلوك المتحضر . وجنوب افريقيا ، في محاولة للحفاظ على بنية سياسية يتعذر الدفاع عنها ، أصبحت متزايدة القمع ومزعزعة للاستقرار وكيانا معزولا في افريقيا ، وعضوا منفيا من مجتمع الأمم .

ورغم العديد من محاولات المجتمع الدولي لانهاء الفصل العنصري ، بما في ذلك فرض حظر على توريد الأسلحة والمقاطعة في ميدان الرياضة والمقاطعة الثقافية ، وكذلك وقف عضوية جنوب افريقيا في المنظمة ، لايزال النظام العنصري يبدو وكأنه ليست لديه أية شكوك أساسية بشأن نظامه غير الانساني ، بل إنه ظل معنيا بشكل رئيسي بالحفاظ على مزاياه وعلى سيطرته .

وكما نعلم جميعا ، كانت النتائج مدمرة للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجنوب افريقيا ، وكذلك للبلدان الاخرى في المنطقة ، وهي حالة أكدها عدد من المصادر المحايدة .

وقد أُوضِح أنه في قلب مشكلة الفقر في جنوب افريقيا تكمن مشكلة القوة ، وأن أي حل طويل الاجل يجب أن يحل بشكل فعال مسألة إعادة توزيع القوة السياسية التي سيضطلع بموجبها السود بدور حاسم في رسم مستقبل ما بعد الفصل العنصري .

وهناك أيضا درجة كبيرة من التفاوت سائدة في جنوب افريقيا في وقت يحاول فيه النظام العنصري أن يبرز الآثار الايجابية للاصلاحات المزعومة المدخلة على الفصل العنصري .

وفيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ ارتفع عدد الذين يعيشون في فقر في جنوب افريقيا من ١٣ مليون فرد الى ١٨ مليون فرد ؛ ونما مليونان من الاطفال معوقين بسبب نقص التغذية الكافية في واحد من بلدان العالم القليلة التي تصدر الطعام - وصورة الحرمان هذه أكثر حدة في الأوطان ، حيث يعيش ٨١ في المائة في فقر مدقع . وطوال هذا العقد استمر هذا النمط المأساوي من النمو في جنوب افريقيا .

ومما يتناقض مع هذه الصورة المحزنة صورة الاقلية البيضاء الحاكمة ، التي تتمتع بمستوى معيشة عال غير عادي واحتكار للسلطة السياسية ، بينما الغالبية السوداء المقهورة التي تنتج الثروة التي يتمتع بها البيض تعاني من الفقر والحرمان وتنكر عليها جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

إن النتائج المدمرة للفصل العنصري ليست قاصرة كلها على جنوب افريقيا : إن لها أثرا مؤلما على دول المواجهة المجاورة يخلف نفقات هائلة ومعاناة بشرية كبرى .

وبسبب رفض دول المواجهة قبول سياسات جنوب افريقيا العنصرية لايزال النظام يلجأ الى التخريب الاقتصادي للبلدان في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، يكفي للمرء أن يطلع على الدراسة التي قامت بها قوة العمل المشتركة بين الوكالات المشكلة في اطار برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، والتي أكدت أن دول المواجهة عانت من خسارة تقدر ب ٦٠ بليونا تقريبا في اجمالي انتاجها الوطني خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٨ . وأوضحت الدراسة أيضا أن ١,٥ مليون روح بشرية زهقت في المنطقة ، وأن قسما كبيرا من سكان أنغولا وموزامبيق نزحوا نتيجة لسياسات النظام العنصري .

وهناك نتيجة مدمرة أخرى للفصل العنصري هي محاولة جنوب افريقيا المتعمدة زعزعة استقرار بلدان في المنطقة دون الاقليمية بالتدخل في شؤونها الداخلية . إن جنوب افريقيا ، عن طريق الوسائل العلنية والسرية على نحو سواء ، تقوم هي أو عملاؤها بمواصلة أعمال المضايقة وزعزعة استقرار حكومات افريقية شرعية . ونتيجة لذلك اضطرت هذه الحكومات الى أن توجه مواردها النادرة لشراء الاسلحة لحماية سيادتها بدلا من استخدامها في أغراض التنمية .

في الاسابيع الماضية حاول النظام العنصري إعطاء الانطباع بأنه بصدد التخلي عن الفصل العنصري . والحقيقة أن هذا ليس هو الحال ، لانه مع أن عددا قليلا من السجناء السياسيين قد أفرج عنه ، فإن القوانين والمراسيم التي تشكل أس الفصل العنصري لاتزال قائمة قوية . وعلى سبيل المثال ، لاتزال حركات التحرر الوطني في جنوب

افريقيا محظورة ، ولاتزال حالة الطوارئ مفروضة وبوحشية ، ولايزال السيد نيلسون مانديلا ، زعيم المؤتمر الوطني الافريقي ، وسجناء سياسيون آخرون كثيرون محتجزين دون محاكمة وبطريقة غير مشروعة .

وتلك التطورات كلها تؤدي الى المحصلة البسيطة الخطيرة في نفس الوقت بأن نظام الفصل العنصري الشرير لايزال يُدعَّم ، وأن نظام بريتوريا ليس مستعدا لانهاء حكم الاقلية البيضاء أو التخفيف من قبضته على البلاد .

ولذلك ترى حكومة ليبريا أنه أيا كانت التغييرات التي يجريها نظام بريتوريا فإنها لا ترجع الى شواغله الانسانية وإنما استجابة للضغوط الداخلية والخارجية من أجل التغيير . ولذلك يمكن للمجتمع الدولي أن يسرع خطى التغيير بتكثيف الضغوط الجماعية على جنوب افريقيا عن طريق فرض جزاءات الزامية شاملة ضدها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، حتى يجبرها على التفاوض .

وفي هذا الصدد ، فإن الخلاف بشأن فاعلية الجزاءات لا يمكن إثارته بعد الآن . وقد اعترف زعماء جنوب افريقيا أنفسهم بأن الجزاءات كان لها وقعها على اقتصاد بلدهم .

ينبغي للنظام العنصري أن يستفيد من مناخ التعاون الدولي المحسَّن للبحث عن حل تفاوضي للأزمة الداخلية ؛ وقد سهل هذا المناخ اتخاذ خطوات نحو التغيير السلمي في أنغولا والعملية التأسيسية المؤدية الى استقلال ناميبيا العام القادم .

لقد وردت الشروط اللازمة لاجراء المفاوضات بوضوح في اعلان هراري المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، الذي اعتمدته اللجنة المخصصة بشأن الجنوب الافريقي ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وأيده بالكامل مؤتمر القمة التاسع الذي عقدته مؤخرا بلدان عدم الانحياز . وترى حكومة بلادي أن هذه الشروط توفر أفضل فرصة لتسوية تفاوضية عادلة سلمية في جنوب افريقيا .

لقد تمسكت حكومة ليبريا دائما بالرأي بأن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، بل يجب استئصاله ؛ ولانزال مقتنعين بهذا اقتناعا راسخا . وطوال السنين ، لم تقف

ليبيريا بجانب الشعب المقهور في جنوب افريقيا في كفاحه لاستعادة حقوقه وحرياته الاساسية فحسب ، وإنما أسهمت أيضا في الجهود الدولية الرامية الى تقديم المساعدة العملية والمادية الى ضحايا الفصل العنصري .

وليبيريا ، بجانب إعلانها معارضتها الشديدة للفصل العنصري في مختلف المحافل الدولية ، رفعت دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية في عام ١٩٦٠ ، بالاشتراك مع دولة اثيوبيا الشقيقة ، تعارض بها حق جنوب افريقيا في ادارة ناميبيا وفرض سياستها الخاصة بالفصل العنصري على ذلك الاقليم . وحكومة ليبيريا على استعداد للتعاون في أية جهود دولية جماعية تؤدي الى عزل نظام بريتوريا بشكل فعال والى اجباره على التخلي عن سياسات الفصل العنصري .

لقد استغرق الامر من الامم المتحدة ٤١ عاما ، منذ أصبح الفصل العنصري سياسة للدولة ، كي تعقد هذه الدورة الاستثنائية ، الاولى من نوعها ، بشأن هذه المسألة التي شغلت المنظمة معظم حياتها .

على أن الاهم من ذلك أن النظام العنصري ، على مر السنين ، ما فتئ ينتهك قواعد الاخلاق الدولية والسلوك المتحضر المقبولة عالميا ، وهو مازال سادرا في ذلك حتى الآن ، ولايزال يتجاهل النداءات المتكررة بإزالة الفصل العنصري ، كما انه بدعم من أعوانه لا يستمر في تحدي المجتمع الدولي دون عقاب فقط ، ولكنه أيضا نجح في أن يفلت من الاثر الكامل للجزاءات .

وينبغي أن يكون الانجاز الذي يتحقق في هذه الدورة الاستثنائية ، وهي أول دورة تكرس للفصل العنصري منذ أن أدرجت هذه المسألة على جدول أعمالنا في ١٩٤٦ ، إعادة التأكيد على التزامنا بالقيم الانسانية وبمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ، وإعادة تكريس أنفسنا لكرامة الانسان والمساواة بين البشر ، وللمبدأ القائل أننا مسؤولون عن اخوتنا . وفي اعتقادنا أنه ما لم تتغير طبيعة الانسان من نزوعه الى الجشع والسلطة الى اهتمامه باحتياجات جيرانه فإنه قد يبتدع أساليب جديدة لممارسة السلطة والسيطرة على غيره من بني البشر . وقد يكون ذلك في صورة الفصل العنصري اليوم ، وقد يكون غدا في صورة نظرية أخرى زائفة .

إننا نحيي حركات التحرير ، والغالبية السوداء ، وجميع الذين يواصلون تقديم تضحيات غالية من أجل اجراء تغيير في جنوب افريقيا واقتلاع نظام الفصل العنصري الاجرامي من جذوره .

ينبغي أن يكون واضحا لنا جميعا أن التحرك من أجل التغيير الذي تقوم به المجموعات المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا ، لا يمكن عكس مساره . ولم تعد المحافظة على الوضع الراهن مقبولة . وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية الاسراع بإنهاء الفصل العنصري وذلك لتجنب حدوث تغير عنيف في ذلك البلد .

فلنعقد العزم على أن تتخذ هذه الدورة الاستثنائية التدابير اللازمة لارغام النظام العنصري على الغاء سياسات الفصل العنصري التي ينتهجها ، وأن نكفل أيضا تعزيز المبادئ والقيم التي تجعل الفصل العنصري وغيره من الممارسات العنصرية أمرا غير وارد .

السيد الشكر (البحرين) : في هذه الأيام التي نودع فيها السنة الحالية ، تعقد الجمعية العامة دورتها الاستثنائية السادسة عشرة في ظل الاتجاهات الايجابية الجديدة في العلاقات الدولية ، والدعوة الى ضرورة حل المشاكل والنزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية في إطار الأمم المتحدة . ومما لا ريب فيه أن سياسة نظام الفصل العنصري وآثارها المدمرة في الجنوب الافريقي هي احدى المسائل الهامة التي تهدد السلم والأمن الدوليين في العالم باعتبارها انتهاكا صارخا لمبادئ الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . فلقد راقب المجتمع الدولي عن كثب التطورات الجارية في جنوب افريقيا . ففي الوقت الذي نرحب فيه بنتائج الانتخابات التي تمت في ناميبيا ضمن اطار التنفيذ التام لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، يحدونا الأمل في أن نستقبل مع اطلالة العام المقبل ناميبيا الحرة المستقلة عضوا في أسرتنا الدولية .

إن مسألة الفصل العنصري هي من أقدم المسائل المعروضة على الجمعية العامة منذ ما يزيد على أربعة عقود ، عانت خلالها الغالبية السوداء من شعب جنوب افريقيا الأمرّين على يد هذا النظام العنصري وقاست من جرائمه التي يعجز عنها الوصف وتقشعر لهولها الأبدان . فالعنصرية المؤسسية والتمييز العنصري المنهجي ، المتجسدان في سياسة الفصل العنصري المقيت التي يمارسها هذا النظام ، قد أوديا بحياة العديد من البشر وسببا الكثير من المعاناة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الجنوب الافريقي والدول المجاورة لها . إن استمرار سياسة الفصل العنصري حتى اليوم يعتبر أكبر مفارقة تاريخية في عصرنا الحاضر ، يتعين على المجتمع الدولي التكاتف من أجل استئصالها ، إذ أنها آفة وشر وسرطان خبيث . واليوم نجد نظام دي كليرك يروّج بين الحين والحين المزاعم التي أطلقها حول سياسته الهادفة - كما يدعي - الى انشاء جنوب افريقيا جديدة مختلفة تمام الاختلاف عن طريق التوصل الى تسوية سياسية للنزاع ، إلا أننا نرى أنه لا يمكن بأي حال من الاحوال اصلاح هذا النظام إلا بإجراء تغيير جوهري واجتثاث ذلك النظام من جذوره . إن بإمكان رئيس نظام الفصل العنصري أن يستبشر بعصر

جديد يوشك أن يهل على جنوب افريقيا ، إلا أن أحدا في منطقة الجنوب الافريقي لن ينطلي عليه هذا الخداع طالما بقيت أسس نظام الفصل العنصري ومفاهيمه ، وطالما ظلت قوات الأمن والشرطة وجماعات الاغتيال مستمرة في عمليات اغتيال القادة السياسيين من مناهضي الفصل العنصري .

وفي ظل هذه التطورات نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى استخدام كل الوسائل المتاحة من أجل ممارسة الضغوط على ذلك النظام بما في ذلك تصعيد الجزاءات المفروضة عليه . وما الادعاءات القائلة بأن الجزاءات لن تكون مجدية وأنها لن تضر إلا ضحايا الفصل العنصري ، سوى مجرد حجج زائفة تهدف الى تبرير المصالح الذاتية وتذليل السبل أمامها خدمة لأهدافها . فالتطورات المتلاحقة التي تشهدها جنوب افريقيا تؤكد أن كفاح شعب جنوب افريقيا ضد هذا النظام العنصري والضغوط الدولية لعزله ومقاطعته قد بدأت تؤتي أكلها وتحقق أهدافها ، ومن ذلك اطلاق سراح عدد من مناهضي سياسة الفصل العنصري ، واجراء اتصالات مع بعض قادة المؤتمر الوطني الافريقي ، والسماح بتنظيم الاجتماعات والمسيرات الجماهيرية المناهضة لسياسة الفصل العنصري ، والاعراب عن استعداد نظام دي كليرك للدخول في مفاوضات سلمية بغية التوصل الى حل للصراع السائد في جنوب افريقيا .

وغني عن القول أن المفاوضات الحقيقية لا يمكن اجراؤها بين الغالبية السوداء ونظام الفصل العنصري إلا بتوفير المناخ السياسي السليم والملائم في جنوب افريقيا . وتحقيقا لهذه الغاية يجب الغاء حالة الطوارئ والافراج دون شرط عن جميع السجناء والمحتجزين الآخرين بما في ذلك الزعيم نلسون مانديلا ، ورفع الحظر عن حركات التحرر الوطني وجميع المنفيين السياسيين ، وبدء عملية حوار حقيقي مع جميع القادة الحقيقيين للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، وايقاف عملية الاغتيالات المستمرة للسياسيين والمناهضين لسياسة الفصل العنصري .

وهناك مسألة هامة تتعلق بأمن الجنوب الافريقي والأمن الدولي لا بد من تناولها هنا بالنظر إلى خطورتها ، وهي تنامي قدرات نظام الفصل العنصري العسكرية والنووية وتعاون إسرائيل معه في هذا الميدان مما يبعث على مزيد من القلق والإنزعاج . ففي الوقت الذي تبذل فيه الدول الافريقية والأمم المتحدة جهودها المكثفة لتقليص ذلك التعاون ومنعه ، نجد إسرائيل تتحدى تلك الجهود وتتجاهلها . فهي لم تكتف بتزويد نظام بريتوريا بالاسلحة التقليدية المتطورة بل تعدت ذلك إلى مده بالتكنولوجيا النووية مقابل حصولها على اليورانيوم المخصب . ولم يعد خافيا على احد قيام نظام الفصل العنصري بالتعاون مع إسرائيل في إطلاق قذائف نووية بعيدة المدى . وهذا ما كشفت عنه مؤخرا مصادر الإعلام الغربية والامريكية وفي مقدمتها شبكة "ان بي سي NBC" التلفزيونية الامريكية . إن هذا التعاون العسكري والنووي المتنامي يوضح مدى الخطر المتزايد ليس على أمن الدول الافريقية المجاورة فحسب ، وإنما على السلم الاقليمي والدولي على حد سواء . ولكي تعزز الأمم المتحدة مصداقيتها وهيبتها في هذا المجال ، لا بد من وضع حد لهذا التعاون غير المقدس .

إن دورتنا هذه يمكن أن تساهم في الجهود الدولية المشتركة الرامية إلى تفكيك بنيان نظام الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا خال من التفرقة والتمييز العنصري . وتحقيقا لتلك الغاية ، فإعلان هراري الذي اعتمدته في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالجنوب الافريقي بشأن مسألة جنوب افريقيا الوارد في الوثيقة A/44/697 ، والذي أيدته قمة بلغراد للبلدان غير المنحازة ، يعد في رأينا نهجا سليما يوفر السبيل والإطار العملي لإجراء مفاوضات بين الاغلبية السوداء ونظام بريتوريا بهدف تفكيك ذلك النظام بالوسائل السلمية . إن هذا الإعلان يمكن أن يشكل برنامجا دوليا يساهم في تحويل جنوب افريقيا إلى مجتمع ديمقراطي لا عنصري . كما نرى أن الجزاءات وتوسيع نطاقها كانت وما زالت تشكل انجع الوسائل والسبل المتاحة للمجتمع الدولي في جهوده الرامية إلي تصفية نظام الفصل العنصري وإحداث تغيير أساسي وجوهري في بنيته .

لقد أكدت البحرين غير مرة معارضتها التامة لسياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام جنوب افريقيا المتنافية مع أبسط القيم الإنسانية المشتركة . ولا بد من التأكيد هنا على اقتناع البحرين الراسخ بأن السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي لا يمكن تحقيقهما إلا بتصفية ذلك النظام وتحويل جنوب افريقيا إلى بلد موحد وديمقراطي غير عنصري يتمتع جميع مواطنيه بالعدالة والكرامة الإنسانية ، لتنعم جنوب افريقيا والدول المجاورة لها بالأمن والاستقرار .

السيد بينيالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إنه لمن دواعي السرور الخاص لوفدي أن يرى السفير غوتييريز ممثل كوستاريكا يترأس هذه الجلسة للجمعية العامة . فكوستاريكا بلد تربطنا به كثير من أواصر الصداقة والتعاون فضلا بطبيعة الحال عن روابط التاريخ .

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تهانينا وتقديرنا للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على عمله الذي لا يكل في سبيل تحقيق استقلال ناميبيا . ونحن واثقون بأن تلك العملية ستستكمل بنجاح في ظل قيادته . كما نتوجه بالتقدير والتهنئة إلى معاونيه وبصفة خاصة العاملين في فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

ويود وفدي أن يعلن مشاركته في تأييد البيانات الكثيرة التي أُلقيت في هذه الدورة الاستثنائية ، ولا سيما البيانان اللذان أدلى بهما السيد كاوندا رئيس زامبيا والسيد موغابي رئيس زمبابوي .

إن كولومبيا لن تتخلى أبدا عن إدانة نظام الفصل العنصري البغيض ، الذي هو أكبر مصدر لدعم الاستقرار والتوتر في الجنوب الافريقي ، وهذا ما يجعلنا نؤيد كفاح شعب جنوب افريقيا في سبيل القضاء على ذلك النظام وتحويل جنوب افريقيا إلى بلد موحد وديمقراطي وغير عنصري .

ويعتقد وفدي انه ينبغي مواصلة الضغط الدولي على نظام جنوب افريقيا العنصري ، وبصفة خاصة ينبغي تشديد حظر توريد السلاح الذي فرض في السنوات القليلة

الماضية . وينبغي أن يكون الكفاح في سبيل إقامة مجتمع ديمقراطي ولا عنصري في جنوب افريقيا مسؤولية ينهض بها المجتمع الدولي بأسره ، وينبغي لنا جميعا أن نقدم دعمنا إلى شعب جنوب افريقيا في هذا الصدد . وبالمثل ، يعتقد وفدي أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقدم كل المساعدة الممكنة إلى دول خط المواجهة من أجل الحد من ضعف قدرتها حاليا على تحمل الضغوط ، ومن أجل الإسهام في تنميتها المقبلة .

ولا يجوز أن ننسى في غمار كفاحنا للقضاء على الفصل العنصري اننا يجب أن نواصل الكفاح ضد التمييز العنصري الذي يوجد بشكل أو بآخر في كثير من بلدان العالم .

فلنغتنم الفرصة التي تتيحها لنا هذه الدورة الاستثنائية لننقل إلى كل أبناء جنوب افريقيا رسالة إجماعية بناءة تقول إن المجتمع الدولي مستعد للتعاون على إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في ذلك البلد عن طريق المفاوضات في أقرب وقت ممكن .

وختاما ، يود وفدي أن يقول إن احدى نقاط الانطلاق في تلك المفاوضات هي الإفراج عن كل السجناء السياسيين ، ولا سيما نيلسون مانديلا . وقد قال الرئيس باركو عندما منح وسام الجدارة الوطني لنيلسون مانديلا منذ فترة غير بعيدة :

"إن السيد مانديلا مثال للحكمة والشجاعة والالتزام . وهو رمز عالمي للدفاع عن حقوق الإنسان والكرامة والمساواة" .

ووصفه بأنه :

"زعيم ذو صفات إنسانية استثنائية لم تضعف عقيدته بعد مكابدة السجن ظلما والمعاناة والوحدة ، رجل يحظى بإعجاب واحترام العالم ، أسلحته الوحيدة هي مثله العليا السلمية وقوته المعنوية" .

واختتم الرئيس باركو كلمته موجزا موقف كولومبيا من الفصل العنصري على النحو التالي :

"لقد أوضح التاريخ أن قوى القمع لم تتمكن أبدا من الانتصار على العدالة . إن العنصرية موقف شاذ يُتخذ في محاولة لتبرير السيطرة والاستغلال والتمييز .

"إن سياسات التفرقة التي ما زالت قائمة بوصفها استراتيجيات حكومية أو إيدولوجيات حزبية تشكل انتهاكا جوهريا لحقوق الإنسان . لقد قيل عن حق إن الفصل العنصري عار على العالم وتحد للحضارة . ومن هنا كانت إدانة المجتمع الدولي للفصل العنصري حاسمة وإجماعية . وتقف كولومبيا متضامنة مع المجتمع الدولي ، وترفض الموقف المتعنت لحكومة جنوب افريقيا وحزبها الوطني . إن السياسات القمعية التي تنتهجها تلك الحكومة قد تحولت إلى إرهاب تمارسه الدولة" .

السيد تاناكا (اليابان) (تكلم باليابانية : الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : باسم اليابان حكومة وشعبا أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بتهاني القلبية الى صاحب السعادة السيد جوزيف غاربا لتوليه هذا المنصب الهام أي رئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة للفصل العنصري .

إنني أقدر غاية التقدير الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الجهود الرامية الى القضاء على التمييز العنصري وفي النهوض بحوق الانسان والحريات الاساسية . لقد دأبت الأمم المتحدة منذ انشائها على أن تناقش كل سنة قضية الفصل العنصري . وهي تضطلع بدور رئيسي في تعبئة الرأي العالمي وتنسيق العمل الدولي الرامي الى القضاء عليه . إن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يبرر التمييز العنصري في أي شكل من أشكاله . فنظام الفصل العنصري البغيض يتجاهل القيم الاساسية والعالمية للجنس البشري وينتهك روح ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا صارخا . ويجب أن يوحد المجتمع الدولي جهوده للقضاء على الفصل العنصري . ويحدوني خالص الأمل في أن تسفر هذه الدورة الاستثنائية عن خطوة هامة صوب حسم هذه القضية .

يشهد العالم اليوم موجات كبرى من التغيرات السياسية . والجنوب الافريقي ليس استثناء . فقد وقعت تطورات صوب اقرار السلم في أنغولا وموزامبيق ، وشرعت ناميبيا - تحت اشراف الأمم المتحدة - في العملية المفضية الى استقلالها الذي طال انتظاره . إذ أجريت انتخابات الجمعية التاسيسية بطريقة حرة ونزيهة في تشرين الثاني/نوفمبر بوصفها تطورا مبشرا بالنجاح . وقد شاركت اليابان عن كثب في عملية الاستقلال . فإلى جانب ما قدمته من تعاون لتحقيق السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي أسهمت على نحو طوعي ؛ بمبلغ ١٣,٥٥ مليون دولار - اضافة الى أنصبتها المقررة - في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، وذلك للمساعدة في تغطية تكاليف بدء المهمة . كما أوفدت فريقا مكونا من ٣٧ عضوا للاشراف على الانتخابات .

وفي ضوء تلك التطورات يكون من الضروري العمل على استئصال شأفة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فهو لا يشكل فحسب أخطر قضية سياسية في القارة الافريقية ، لكنه يشكل أيضا تحديا للقيم الانسانية الاساسية .

وعندما انتخب السيد دي كليرك - ملتزما بإحداث تغيير في جنوب افريقيا - رئيسا في أيلول/سبتمبر الماضي ، أعربت حكومة بلادي عن أملها القوي في أن تجعل حكومته - بناء على مبادرتها الخاصة - القضاء على الفصل العنصري هو هدفها وأن تحدث موجة تغيير سلمي وديمقراطي . وقد كانت هناك تطورات في الاتجاه المرغوب فيه إذ أطلق سراح ثمانية من السجناء السياسيين من بينهم السيد والتر سيزولو الامين العام السابق للمؤتمر الوطني الافريقي . وأصبحت التجمعات المناهضة للفصل العنصري من الامور المسموح بها الآن ، كما أعلن إلغاء قانون مرافق الحياة المنفصلة . ولئن كانت الاجراءات المتخذة في جنوب افريقيا مشجعة ، فلا بد من التركيز على أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه بل يجب الغاؤه .

ومن هذا المنطلق تحث حكومة بلادي حكومة جنوب افريقيا على الوفاء بتوقعات المجتمع الدولي في احداث تغيير أساسي واتخاذ التدابير التالية : أولا : لتحقيق اجراء حوار سلمي ، فإننا نحث حكومة جنوب افريقيا على أن تقوم فورا برفع حالة الطوارئ ، واطلاق سراح السجناء السياسيين بمن فيهم السيد نلسون مانديلا ، ورفع التدابير التقييدية المفروضة على المنظمات المناهضة للفصل العنصري . ثانيا : نحث حكومة جنوب افريقيا على أن تدخل فورا في حوار مع الزعماء السود ممن لهم مصداقية من أجل اقامة حكومة ديمقراطية في جنوب افريقيا تكون بمنأى عن العنصرية . ثالثا : نحث حكومة جنوب افريقيا على اتخاذ تدابير محددة وفعالة ترمي الى تفكيك نظام الفصل العنصري . ولابد من الغاء نظام التعليم الذي يستند أساسا الى العزل على أساس عنصري . كذلك لا بد من إلغاء كل القوانين التمييزية بما فيها قانون مناطق التجمعات . وعلاوة على ذلك ، لا بد من منح كل المواطنين حق المشاركة في الحياة السياسية وخاصة عن طريق نظام الانتخاب القائم على أساس صوت واحد للفرد الواحد ، وهو المبدأ الاساسي للديمقراطية .

ومن هذا المنطلق ، تؤيد اليابان بقوة التوصل الى تسوية متفاوض عليها لقضية الفصل العنصري ، كما تمت المطالبة بذلك في كل من الوثائق الثلاث التي صدرت مؤخرا ،

ألا وهي : القرار الخاص بالدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري ، الذي اعتمد في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ وإعلان هراري الصادر في آب/أغسطس من هذا العام ، والبيان المتعلق بالجنوب الافريقي الذي اعتمده اجتماع قمة الكومنولث في تشرين الأول/اكتوبر .

إن مشروع الإعلان المقترح لهذه الدورة الاستثنائية يولي أهمية لتهيئة مناخ للمفاوضات . وتؤيد حكومة بلادي بقوة تلك النقطة .

إن التغيرات التي نشهدها في جنوب افريقيا هي نتيجة للضغط الذي يمارس داخل جنوب افريقيا ضد نظام الفصل العنصري اللاأخلاقي وكذلك للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وستظل اليابان ترقب بعناية ما تتخذه حكومة جنوب افريقيا من اجراءات لإحداث تغيير داخلي .

وأود ، في هذا السياق ، أن أعرج على التدابير التقييدية التي اتخذتها اليابان ضد جنوب افريقيا . فحكومة اليابان - كدليل على معارضتها للفصل العنصري - لا تقيم علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا لكنها تقصر علاقاتها معها على المستوى القنصلي . وتحد حكومة بلادي على نحو صارم من اصدار تأشيرات لمواطني جنوب افريقيا للتبادلات الرياضية والثقافية والتعليمية والأكاديمية . كما أنها لا تصدر تأشيرات سياحية لمواطني جنوب افريقيا . أما في الميدان الاقتصادي فتحظر حكومة بلادي الاستثمار المباشر في جنوب افريقيا منذ الستينات . ولا يوجد استثمار مباشر في مشروعات مشتركة في ذلك البلد . وفضلا عن ذلك ، فإن حكومة بلادي تطالب ، منذ السبعينات ، بتقييد طوعي من قبل اتحاد البنوك اليابانية بالنسبة لمنح القروض . ونتيجة لذلك لا توجد حاليا قروض متوسطة أو طويلة الأجل معلقة .

وفيما يتعلق بالتجارة مع جنوب افريقيا ، لا تصدر اليابان أية أسلحة اليها ؛ وهي تحظر تصدير الحاسبات الالكترونية الى الوكالات المنفذة للفصل العنصري كالقوات المسلحة والشرطة ، كما تحظر استيراد الحديد والصلب من جنوب افريقيا . وتجارة اليابان مع جنوب افريقيا تتناقص سنويا تقريبا منذ عام ١٩٨١ من حيث قيمتها بالين الياباني . وكان حجمها في العام الماضي أقل بنسبة ٦٠ في المائة في الواقع عن مستواه في عام ١٩٨١ . وقد ناشدت حكومة بلدي مجتمع رجال الاعمال اليابانيين أن يمارسوا ضبط النفس في تجارتهم مع جنوب افريقيا . ونتيجة لذلك ، أظهرت تجارة اليابان في عام ١٩٨٨ هبوطا بنسبة ٤ في المائة من حيث قيمتها الدولارية عن العام السابق . وبحلول شهر تشرين الاول/اكتوبر من العام الحالي بلغت نسبة الانخفاض ٦ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة في العام الماضي . وستواصل اليابان اتباع سياساتها التقييدية طالما بقيت الحالة في جنوب افريقيا دون تحسن كبير .

وبينما تحث حكومة بلدي حكومة جنوب افريقيا على تفكيك أوصال نظام الفصل العنصري الذي تنتهجه ، فإنها ستقدم اسهامات ايجابية في ثلاثة ميادين بارزة بهدف تعزيز التغير السلمي في الجنوب الافريقي . وتتمثل هذه الاسهامات فيما يلي :

أولا ، توسيع نطاق مساعدتنا الى شعب جنوب افريقيا الذي يعتبر الضحية الرئيسية للفصل العنصري . وما فتئت اليابان توسع نطاق تعاونها فيما يتعلق بصناديق الأمم المتحدة للجنوب الافريقي التي تستهدف مساعدة السكان السود في جنوب افريقيا وناميبيا . وبالمثل ، تبذل حكومة بلدي الجهود لتعزيز دعمها لـ "صندوق كاغيزو الاستئماني" ، وهو هيئة لمساعدة جنوب افريقيا ، تقوم اليابان بتقديم المساعدة اليها منذ عام ١٩٨٧ المالي .

ثانيا ، تقديم المساعدة الى الجهود الانمائية للبلدان المجاورة لجنوب افريقيا . وما فتئت اليابان تبذل الجهود بوجه خاص لتوسيع نطاق مساعدتها الاقتصادية لبلدان المنطقة التي تحاول أن تقلل من تبعيتها الاقتصادية لجنوب افريقيا . وازدادت المساعدات التي تقدمها اليابان الى الدول التسع الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في

الجنوب الافريقي زيادة كبيرة من ١٢٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ الى ٢٧٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨ .

ثالثا ، تعزيز الحوار السياسي مع بلدان الجنوب الافريقي . وفي اطار جهودنا المبذولة في هذا الصدد ، قامت حكومة بلدي في شهر تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام باستضافة الرئيس موغابي رئيس جمهورية زمبابوي الذي كان يقوم بزيارة رسمية لليابان تبادل خلالها الآراء مع رئيس الوزراء كايفو بشأن الحالة في الجنوب الافريقي بشكل عام ومسألة جنوب افريقيا بشكل خاص . وقد تشاطر الجانبان الرأي القائل بأن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، وأنه لا بد من القضاء عليه بأسرع ما يمكن . وتتوقع حكومة بلدي أن تستقبل الرئيس موينيي رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة الذي سيقوم بزيارة رسمية لليابان في أواخر الشهر الحالي .

إن اليابان عاقدة العزم على مواصلة جهودها الواسعة النطاق لتعزيز هذه التدابير الايجابية من أجل احداث تغير سلمي في المنطقة .

وتتصل قضية الفصل العنصري اتصالا وثيقا بكرامة الجنس البشري ، وهي تهم المجتمع الدولي كله . وعلى ذلك فإن الاضطلاع بمجموعة الأنشطة الواسعة لمناهضة الفصل العنصري لا يقتصر على الحكومة اليابانية وحدها ، بل تشارك فيه الأمة اليابانية بمجملها . وعلى سبيل المثال ، نجد أنه بالاضافة الى جهود المساعدة الحكومية ، يقوم مجتمع رجال الأعمال اليابانيين بجمع التبرعات لمساعدة السكان السود في جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، قام أعضاء البرلمان الياباني ، متجاوزين خلافاتهم الحزبية والسياسية ، بتشكيل مجموعة البرلمانيين المناهضين للفصل العنصري . ومن المقرر أيضا أن تعقد في طوكيو في شهر كانون الثاني/يناير المقبل حلقة دراسية تابعة للأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري . وتدلل هذه الجهود على مدى المعارضة التي تتزايد باستمرار للفصل العنصري فيما بين شعب اليابان .

ومع النمو المتعاظم في العلاقات بين اليابان والبلدان الافريقية في السنوات الأخيرة ، ما فتئت حكومة بلدي تضاعف جهودها للمساعدة في تعزيز الاستقرار والتنمية

في هذه القارة . وفي هذا السياق ، لاتزال جهودها الرامية لوضع نهاية للفصل العنصري ترد ضمن أولوياتها القصوى .

لقد أكد كبير الأساقفة ديزموند توتو وغيره من الزعماء السود في جنوب افريقيا أن جهود المجتمع الدولي الموحدة والتي لا تلين تعتبر أمرا لا غنى عنه للنضال من أجل القضاء في أقرب وقت ممكن على نظام الفصل العنصري اللاإنساني . وأود أن أؤكد مجددا في هذه المناسبة التزام اليابان بأن تبذل قصارى جهدها لتحقيق ذلك الهدف .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الفصل العنصري شيء يبغضه كل اسرائيلي ، وكل يهودي ، وكل صهيوني ، وهو أمر غير مقبول تماما سواء أكان أيديولوجية أو نظاما سياسيا . ونحن في اسرائيل نتشاطر آلام الذين يعانون تحت نيره . ولا بد من الغاء الفصل العنصري . وينبغي إبعاد شبحه الى الأبد .

لقد عانى الشعب اليهودي أكثر من أي شعب آخر أو أمة أخرى من نتائج العنصرية المؤيدة من الدولة . ولا يمكن أن تكون الآثار الرهيبة للتمييز العنصري المنهجي أكثر وضوحا لأي شعب آخر . فمنذ جيل واحد فقط فقدنا ٦ ملايين من أشقائنا الذين تم احراقهم في أفران أوروبا النازية في مذبحة الابادة الجماعية التي أذكت لهيبها نيران العنصرية . وعلاوة على ذلك ، كانت آلام الاضطهاد والظلم مصير الشعب اليهودي طوال تاريخه في المنفى . لذلك فإننا بدافع من أعماق تجربتنا الوطنية نشجب ونرفض وننفر من الفصل العنصري .

إن روح الصهيونية - وهي حركة التحرير الوطنية للشعب اليهودي - قد بزغت من الثورة الوطنية ضد التمييز الديني والاثني . ولقد كافحت الصهيونية من أجل التحرير الذاتي وتخليص شعب تعرض طويلا للاضطهاد . فالصهيونية إذن هي نقيض العنصرية ، وقد كانت نموذجا للكثير من حركات التحرير في سائر أنحاء العالم .

ولقد سعى الابطال البارزون لتحرير الافريقيين السود الى مضاهاة الصهيونية كنموذج لتحرير شعوبهم من قبضة الاستعمار والعنصرية . وفي ١٩١٩ أعلن وليام دي بوا ، وهو واحد من أوائل مؤيدي الحرية الافريقية ، أن حركة الوحدة الافريقية تعني لنا ما تعنيه حركة الصهيونية لليهود ولم يكن ذلك رأيه وحده .

وفي ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٦٤ عندما وقف نلسون مانديلا أمام محكمة جنوب افريقيا التي أصدرت حكما ضده بالسجن مدى الحياة ، أدلى بكلمة عن الحدود الاخلاقية للكفاح السياسي وأعلن أن حركته تسعى الى كفالة معايير أخلاقية عالية في أنشطة المقاومة . وذكر أن هذه المعايير الاخلاقية "مستوردة من المنظمات السرية للأمة اليهودية" .

وتتركز جذور الصهيونية الحديثة في تقليد من العدالة والمساواة التي يعود تاريخها الى الالاف من السنين والى بداية التاريخ اليهودي وأصول الفكر الاخلاقي . ومنذ ألف عام ، كانت ممارسة العبودية راسخة الجذور في جميع المجتمعات ، وأدخل اليهود الى العالم فكرة ثورية بأن الناس يولدون أحرارا ومتساوين ، وفي الوقت الذي كان ينظر فيه الى الاسترقاق على أنه حالة طبيعية من أحوال الانسانية ، كانت الافكار السامية للأنبياء عاموس وأرمياء وشعياء بشأن الحرية والمساواة الفطرية لجميع البشر ، يدعى اليها من تلال يهودا ومن أراضي السامرا الفسيحة المترية ، ومن القدس بزغت أخلاقيات المساواة الانسانية وحب العدالة .

إن تعاطفنا العميق ومشاركتنا معاناة الذين يعانون من الفصل العنصري ليست نتيجة فقط لأحوالنا البائسة في التاريخ ، ولكنها تنبت أيضا من أعماق الاخلاقيات اليهودية . إن المزج بين المشاعر الاخلاقية اليهودية وبين التجربة التاريخية اليهودية هو الذي دفع الشعب اليهودي الى أن يتبوأ دورا قياديا بين أنصار الكرامة الانسانية في العصر الحديث .

إن تيودور هرتزل ، وهو مؤسس الصهيونية الحديثة ، كتب يقول إنه بعد تحرير اليهود ينبغي أن نكرس أنفسنا لتحرير السود . وهذا التعاطف الكبير مع نضال السود هو وراء عشرات السنين من العلاقات الودية بين اسرائيل والدول الافريقية .

ومنذ إعادة ولادتها في ١٩٤٨ ، دربت اسرائيل الالاف من الافريقيين في مجالي الزراعة والاقتصاد في اطار برامج التعاون التقني التي أعدتها اسرائيل والدول الافريقية . إن هذه المساعدة في بناء الدولة استمرت حتى في السنوات التي تقلصت فيها العلاقات بين اسرائيل وبين بعض الدول الافريقية نتيجة للضغوط والتهديدات المكثفة للدول العربية .

إن بغض اسرائيل للفصل العنصري ينبع من طبيعتها كمجتمع معاصر ، فاسرائيل مجتمع متعدد الاعراق يتكون من قرابة مائة مجموعة عرقية من جميع الالوان بمختلف درجاتها . وهي أكثر الدول اصابة بعمى الالوان ، فهي مجتمع ديمقراطي وتعددي .

إن إعلان استقلال دولة اسرائيل يكفل لكل السكان ، بغض النظر عن أصلهم أو لونهم أو دينهم ، أن الحكومة .

"سوف تتمسك بالمساواة الاجتماعية والسياسية الكاملة لجميع المواطنين دون تمييز بسبب العرق أو العقيدة أو الجنس" .

والعبرية والعربية موجودتان معا كلغتين رسميتين لبلدنا . ويتمتع المواطنون العرب في اسرائيل بكامل الحقوق المدنية والسياسية ويشغلون مراكز هامة في الحكومة والهيئة التشريعية والهيئة القضائية . وهذا التمثيل يتجلى حتى في بعثتنا لدى الامم المتحدة .

وينكر على الغالبية السوداء في جنوب افريقيا بصورة منتظمة حقها في المواطنة الكاملة ، وهي بالفعل محرومة من الحقوق الانتخابية . وهذه الحالة المؤسفة للغاية لا يمكن استمرارها ، ويجب الغاء الفصل العنصري بأكمله .

وعلى المستوى الاعلاني ، فإن مقت اسرائيل ومعارضتها التامة للفصل العنصري قد كررناه كثيرا في العديد من المحافل على لسان الحكومة ، والرؤساء ، ورؤساء الوزراء ، ووزراء الخارجية ومجموعة من الزعماء الاسرائيليين الآخرين . وينبغي أن يكون ذلك واضحا جليا الآن . إن ممثلي اسرائيل في جميع أرجاء العالم قد أصدروا البيانات الرسمية يحتجون فيها على الفصل العنصري ويعيدون تأكيد ادانتنا الكاملة لايديولوجيته وممارساته . وتعكس هذه الاعلانات الرأي العام الاسرائيلي الذي ينظر الى

الفصل العنصري على أنه شيء ممقوت للصهيونية والقيم الاساسية التي يكرسها المجتمع الاسرائيلي .

وعلى الصعيد العملي اتخذت حكومة اسرائيل تدابير واسعة النطاق ضد جنوب افريقيا لتكون بمثابة مثال للديمقراطيات الغربية الاخرى . ومنذ تنفيذ هذه التدابير في آذار/مارس ١٩٨٧ ، واصلت اسرائيل الحد من ارتباطاتها مع جنوب افريقيا . وقد فرضنا حظرا على كل الاستثمارات في جنوب افريقيا ، وعلى كل تعاون علمي معها ، وعلى الدخول الى موانئنا أو الخروج منها . وقد قطعنا كل الروابط الثقافية مع المنظمات في جنوب افريقيا التي ترتبط بأي شكل من الاشكال بنظام الفصل العنصري . ويحظر أيضا على الرياضيين الاسرائيليين الاشتراك في أية أحداث رياضية في جنوب افريقيا ، ولا نروج فيها للسباحة كما أن الزيارات الرسمية ممنوعة .

وفي هذا الصدد ، نود أن نعلن على نحو لا لبس فيه أن سياسة اسرائيل الثابتة الدائمة هي ألا يكون هناك تعاون على الاطلاق مع جنوب افريقيا في الميدان النووي . وأي مزاعم على العكس من ذلك تساق دون دليل أو سند ولا تخضع لأية دراسة أو فحص . لذلك فإن هذه الاتهامات هي نتيجة لجداول الأعمال السياسية الهجومية العنيفة التي لا علاقة لها بالنضال ضد الفصل العنصري ولكنها تستهدف التشهير باسرائيل بمحاولة الربط بينها وبين جنوب افريقيا والفصل العنصري . إن هذه الوصمة تجافي الحقيقة تماما .

إننا نجتمع هنا في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لكي نناقش الحملة والكفاح ضد الفصل العنصري . بيد أن هذا الهدف الحميد تمس به وتسيء اليه جهود خارجة عن الموضوع من جانب أولئك الذين يتمثل هدفهم الوحيد في مهاجمة اسرائيل . إن شرور الفصل العنصري كبيرة ، والكفاح من أجل القضاء عليه يمثل هدفا أكبر وأكثر أهمية من أن يحول باستخفاف الى حملة ضد اسرائيل تسيطر عليها الكراهية لها .

إننا نحث هؤلاء الذي يهتمون بحق بمأساة الذين يعانون من نير التمييز العنصري في جنوب افريقيا أن يقاوموا الجهود التي تنحي جانبا النضال ضد الفصل العنصري وتجعله يتراجع الى هجمة كلامية لا معنى لها .

ولكي ينجح الكفاح ضد الفصل العنصري ، لا بد من اتخاذ اجراءات . ويجب أن يكون لها السبق على الكلمات البلاغية . إن مجتمع السود في حاجة الى قيادة قوية ومتطورة ، قيادة في وسعها أن تحسن مصير الناس وأن تتشاطر السلطة على أساس متكافئ وبطريقة منظمة وسلمية ولا حاجة لها للعبارات الجوفاء ولوابل لا ينتهي من السباب . إن مجتمع السود يحتاج الى هياكل أساسية وقادرة على البقاء ولا يحتاج الى دعاية لا تستند الى أساس من الصحة .

إن اسرائيل ، وقد اتخذت موقفا فعالا ضد الفصل العنصري ، فقد أسدت مساعدة خاصة الى ممثلي المجتمعات السود في جنوب افريقيا . وفي نهاية عام ١٩٨٩ ستكون اسرائيل قد وفرت لما يقرب من مائتين من القادة السود في جنوب افريقيا التدريب في مجموعة من البرامج التدريبية التي تركز بصفة خاصة على التنمية التعاونية . واختتمت مؤخرا دورة دراسية بشأن "دور المنظمات الشعبية في التنمية الوطنية للمجتمعات" حضرها بوجه خاص طلاب من المجتمع الأسود في جنوب افريقيا : واسرائيل هي من بين البلدان القليلة جدا التي تقدم هذه المساعدة . وينبغي أن تحذو حذوها دول أخرى .

وسوف تسهم هذه التدابير المحددة اسهاما ملموسا في تهيئة ارساء أسس الكفاح ضد الفصل العنصري ، وستشجع على التحول في جنوب افريقيا الذي يؤمل أن يتوج بإقامة علاقات سلمية تقوم على المساواة والتسامح بين كل قطاعات السكان .

إننا نعلن من جديد عزمنا الذي لا يتزعزع على أن نقف الى جانبكم ، أنتم شعوب افريقيا في كفاحكم من أجل القضاء على الفصل العنصري كما أننا نقف الى جانبكم في جهودكم الرامية الى النهوض بالتنمية والرفاهة في جميع أرجاء القارة الافريقية .

السيد أساموا (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن القرار القاضي بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي يأتي في أوانه دونما شك ، لأسباب عديدة : أولا ، الظروف المتغيرة في المنطقة وفي جنوب افريقيا ذاتها تستحق تقييما متأنيا وعاجلا ؛ ثانيا ، من الهام أن يوضح لجنوب افريقيا أن مشكلة الفصل العنصري ما تزال تشغل المجتمع الدولي ؛ ثالثا ، أن العبء الذي تفرضه جنوب افريقيا على جيرانها ما يزال فادحا كما كان دائما ، ويجب على الأمم المتحدة أن تنظر في فعالية استجاباتها لهذه الحالة .

ولكي نضع المشكلة قيد النظر في منظورها الصحيح ينبغي أن يكون من الواضح لنا ما هي الحالة في جنوب افريقيا اليوم . إن وعود السيد ف. و. دي كليرك باصلاح الفصل العنصري ، وافراجه عن بعض الناشطين من مناهضي الفصل العنصري ، وازالة الفصل العنصري في بعض الشواطئ ، لا يمكن أن يخفي الحقائق الساطعة على الأرض ، وهي ، ضمن حقائق مقيتة أخرى ، أن نظام دي كليرك موجود في السلطة على أساس نظام سياسي عنصري يتجاهل أصوات ثلاثة أرباع سكان جنوب افريقيا ؛ وسياسة الأوطان أو البانتوستانات التي تحكم على السود بأن يعيشوا في الأراضي القاحلة البعيدة التي تبلغ ١٣ في المائة من مساحة البلاد والتي لا يعترف من خلالها بالسود كمواطنين في جنوب افريقيا ، لا تزال موجودة وراسخة ؛ وأن مئات من النشطين سياسيا محتجزون وبعضهم يواجهون امكانية القتل القضائي أو الاغتيال ، وأن العنصريين المحافظين المغالين الذين تدعمهم الحكومة يصرون على تصعيد حملة الاغتيالات ضد مناهضي الفصل العنصري البارزين ؛ وأن عنف السود ضد السود الذي ينشط ويشجع من جانب الحكومة لا يزال يودي بالكثير من أرواح الأفراد الذين لديهم ضمير سياسي هو لعنة على النظام العنصري ؛ وأن الفصل في المنشآت الصحية وفي الاسكان والتعليم والالعاب الرياضية لا يزال ممارسة يومية عادية ؛ وأن السود لا يحصلون على نفس المرتب لنفس العمل ؛ والحركات المناهضة للفصل العنصري محظورة وليس هناك حرية تنظيم نقابي في جنوب افريقيا ، بخلاف السماح

الرسمي ببعض التظاهرات من وقت الى آخر ؛ ولا تزال حالة الطوارئ سارية المفعول ؛ وعصابات يونيتا ورينامو التي تسلحها وتدعمها جنوب افريقيا ما تزال تدمر أنغولا وموزامبيق ؛ وجنوب افريقيا لم تنبذ استخدام القوة العسكرية ضد دول خط المواجهة في جهد يرمي الى الحفاظ على الفصل العنصري . ومن الذي يستطيع أن يتنبأ بما ستفعله جنوب افريقيا عندما يرحل الكوبيون بالفعل من أنغولا ؟ إنها تزيد فعلا من استعدادها العسكري .

وأيا كانت الوعود المبشرة التي يعلن عنها دي كليرك ، فيجب النظر اليها في ظل هذه الخلفية المقبضة . ليس هناك حتى الآن التزام من جانب نظام جنوب افريقيا بإقامة جنوب افريقيا المتحدة غير عنصرية وديمقراطية . وفي جميع البيانات كان السيد دي كليرك يؤكد على حقوق ومصالح المجموعات ويعارض معارضة مطلقة النظام الديمقراطي القائم على مبدأ صوت واحد للفرد الواحد . وسياسة حقوق المجموعات تجسد استمرار الازدراء للسود . وهي تعني إعطاء حق النقض للأقلية البيضاء واستمرار الامتيازات للبيض . هذا ليس تغييرا حقيقيا . وليس هناك أساس ملائم لتأجيل اتخاذ اجراءات أخرى ، كما تدعو الى ذلك بعض الدوائر الغربية بدعم من بعض البلدان الاخرى .

والمسألة ليست ما اذا كانت المفاوضات هي الطريق الى السلم . فما من أحد غير نظام جنوب افريقيا العنصري يغلق الباب أمام المفاوضات . وطوال عقود نادت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بعقد الحوار ، ولكن لم يقابل ذلك إلاّ بالازدراء والتحدي . ومنذ قرون ، والسود يطالبون فقط بالاعتراف بحقوقهم المشروعة كبشر ، ولكن لم يواجهوا إلاّ الضرب والسجن والتعذيب والموت . وقد كان الاحتجاج السلمي حتى وقت قريب هو السلاح الذي تلجأ اليه حركات التحرر ، ولكن دونما جدوى . فهل يمكن للمجتمع الدولي وحركات التحرر أن تشعر بالذنب لأنها لجأت الى الخيارات الوحيدة المتاحة في هذه الظروف ؟

إن السيد دي كليرك يتكلم عن المفاوضات ، ولكن ليس لأن جنوب افريقيا ترى الآن أي قيمة حقيقية في المفاوضات . فجنوب افريقيا تود الآن التفاوض لأن ضغط المجتمع الدولي مع كفاح حركات التحرر قد خلق وعيا بالتكلفة التي لا يمكن تحملها للاستمرار في المسار الحالي . وهذه الأسلحة ، أي الضغط السياسي والعزلة والجزاءات الاقتصادية ، وقبل كل شيء ، الكفاح المسلح والدعم العسكري الأممي الكوبي - هي الأسباب التي تسببت في وجود المناخ الحالي المشبع بالأمل في جنوب افريقيا . وهل يمكن لأحد أن يكون جادا في انكار أن جنوب افريقيا كانت ستظل في أنغولا وناميبيا لو أن القوات الكوبية الأممية لم تذهب الى أنغولا ؟

والمفاوضات هي العملية النهائية لتسوية الخلافات ، ولكن التاريخ يوضح أنها ليست ممكنة إلاّ عندما يكون هناك توازن للرعب أو للقوة . وعندما يكون هذا هو الحاصل ، فإن أعقل مسار يمكن لهذه الجمعية أن تنهجه هو أن تستمر في المسار الذي يبدو أنه يؤتي أكله الى أن يحين الوقت الذي تتحقق فيه أهداف هذه السياسات . ولا نود أن نتكلم عن احتمال المفاوضات فحسب . فإذا كان العنصريون يريدون الآن المفاوضات فليدخلوا فيها ولا يكتفوا بالتكلم عنها .

لقد ذُكر هنا كثيرا أن الجزاءات غير ذات فائدة ، والبلدان التي تدعي ذلك هي أيضا التي تقول إن الجزاءات ستضر بالسود أكثر من غيرهم ؛ وفي ظروف أخرى كانت نفس هذه البلدان على استعداد لفرض الجزاءات على بولندا وعلى الاتحاد السوفياتي وعلى الصين وعلى كوبا . وهذه البلدان نفسها تحاول أن تغري حركات التحرر بنبذ العنف دون أن يقابل ذلك التزام مماثل من جنوب افريقيا بنبذ العنف وارهاب الدولة ، وتود أن تنسى مسيرتها صوب الحرية والاستقلال . ولو أن شعب الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، لم يحمل السلاح ضد بريطانيا ، أو لو لم يقاتل الحلفاء الغربيون ضد النازية ، أكان لها أن تكون ما هي عليه اليوم ؟ من العار أن يغلب السعي لتحقيق المصالح الاقتصادية على الالتزام بالقيم الأدبية المكرسة في الميثاق . وأن يرتكز هذا الادعاء على قلق مزعوم تجاه السود الذين هم ضحايا الفصل العنصري .

هناك جهد ماكر جار لإنكار حق المجتمع الدولي في أن يعلن عن رأيه في حل مشكلة الفصل العنصري . وكيف يمكن أن يحدث هذا ؟ إن الأمم المتحدة قد أعلنت الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية . والقضاء عليها قد أصبح هدفا من أهداف الأمم المتحدة . ومفهوم حقوق الإنسان هو مفهوم أساسي بالنسبة لوجود الأمم المتحدة ويتم قبوله بشكل متزايد كمعيار للحكم على سلوك الأمم - وهو معيار كرس في العديد من الصكوك الدولية .

لقد كان الفصل العنصري سببا في العدوان وزعزعة الاستقرار اللذين تقوم بهما جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة ، وفي النفقات المدمرة والهائلة التي وصفت على نحو دقيق في الدراسة التي تمت بناء على طلب قوة العمل ما بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة في برنامج عمل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، والتي نفذتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا . لقد تسبب الفصل العنصري في خسائر فادحة لدول خط المواجهة ودمر اقتصاداتها وتسبب في خسائر كبيرة في الأرواح وتشريد وبؤس ملايين البشر الآخرين . إن الفصل العنصري يمثل إهانة لكرامة السود في جميع أنحاء العالم . وفي ظل هذه الظروف ، هل يمكن اعتبار مسألة الفصل العنصري مسألة داخلية فحسب لا يحق لأحد أن يحسمها إلاّ سكان جنوب افريقيا ؟ إن من مصلحة العالم قاطبة أن يتم القضاء الكامل على الفصل العنصري ، ويجب أن يضع المعايير التي يمكن من خلالها اعتبار أن الفصل العنصري قد انتهى . وبالتالي فإن غانا تؤيد اعلان هراري تأييدا قويا وتود أن يتجلى تماما في أي وثيقة ختامية تعتمدها هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة . واذا فشلنا في القيام بذلك ، فسيكون نظام جنوب افريقيا قد نجح في تضليل المجتمع الدولي . وسيكون الخداع العنصري قد أتى ثماره مرة أخرى وأعطى جنوب افريقيا مزيدا من الجرأة على أن تؤجل فك الفصل العنصري .

النتيجة الأخرى المترتبة على مسؤولية المجتمع الدولي عن القضاء على الفصل العنصري هي الحاجة الى وضع برنامج مساعدة هادف لدول خط المواجهة بغية التغلب على الآثار المدمرة لأعمال زعزعة الاستقرار التي ترتكبها جنوب افريقيا . يقال لنا إنه في عام ١٩٨٨ وحده خسرت البلدان التسعة الأعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ٤٣ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي الفعلي ، بسبب أنشطة زعزعة الاستقرار التي يزاولها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وأن الخسائر المتراكمة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ تصل الى ٢١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٨ . وفي المجال البشري عانت المنطقة من خسائر في الأرواح تقدر بالملايين ، ومن تحول ملايين آخرين الى لاجئين أو مشردين بحاجة ماسة الى مساعدة عاجلة لمواجهة ظروف معيشتهم الجديدة . إلّا أن استجابة البلدان الغربية المصنعة للمطالب الاقتصادية لأوروبا الشرقية تحيي لدينا الأمل في أنها بالمثل ستلبي على نحو كاف احتياجات دول خط المواجهة . وهذه الجمعية ينبغي أن تضع برنامجا موثوقا به للمساعدة .

أما ناميبيا فمن حسن الطالع أنها وضعت قدمها على طريق الاستقلال ، على الرغم من محاولات جنوب افريقيا إعاقة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومع ذلك ، يجب علينا أن نظل متيقظين حتى نحرم جنوب افريقيا من فرصة عكس مسار العملية . ويتعين علينا أن نبذل كل جهد لتقديم المساعدة التي تمكّن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من إنجاح تلك الفرصة المتاحة لتحرير شعب ناميبيا وتحقيق رفاهيته وتقرير مصيره . كما أن غانا على استعداد دائما للاضطلاع بدورها في مساعدة شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا .

ختاما ، تود غانا أن تؤكد أنه بغض النظر عن الضغط الدولي ، يعد الكفاح في سبيل الحرية هو المسؤولية الأولى لشعب جنوب افريقيا ، وأن هذا الشعب ينبغي أن يظل متيقظا . إن ضغطه المتزايد سيعجّل على نحو أسرع كثيرا بالقضاء على الفصل العنصري ، وسيتفادى خطر تعرضه للضغط حتى يقبل حلولا وسطا غير مشرفة . ومن ناحية

أخرى فإن هذا الشعب ، اذا نجحت هجمة السيد دي كليرك الدبلوماسية ، التي تستهدف تحاشي مزيد من الضغط الدولي ، في اقناعه بأن ثمة تغيرا حقيقيا وشيكا ، سيخاطر بوقف عجلة التقدم وعكس اتجاهها ، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة .

إن جنوب افريقيا ما زالت منخرطة في تكبد نفقات دفاعية باهظة وفي الحصول على أسلحة متطورة بمساعدة اسرائيل وبعض البلدان الغربية ، رغم كل ما نسمعه هنا من نفي وانكار . وهي لا تفعل هذا لمجرد اللهو . وأيا كان الأمر ، فإن القوى المناهضة للفصل العنصري لا بد أن تكون مستعدة لمواجهة العنف الأعمى الذي سيشنه حتما المتطرفون البيض عندما يصبح احتمال حكم السود أمرا واقعا . فالعبر المستخلصة من ردة المستعمرين العنيفة في الجزائر وموزمبيق وناميبيا ، لا يجوز أن تغيب عن بالها .

السيد تناسي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيد وفد رومانيا منذ البداية مبادرة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تخصص للفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي . هذه المبادرة دفعت اليها الحالة الحرجة السائدة في جنوب افريقيا بسبب سياسة الفصل العنصري وما تمثله من خطر متزايد على السلم والأمن في ذلك الجزء من العالم . وهي تجسد اقتناع المجتمع الدولي بأن الوقت قد حان لوضع نهاية لهذه السياسة اللاإنسانية التي تضرب بجذورها في الترسيخ المؤسسي والمنهاجي غير الشرعي للتمييز العنصري . إن ادانة الفصل العنصري أصبحت فعلا شاملة وعالمية ، ومن المعترف به الآن بوجه عام أن استئصاله - لا اصلاحه أو تحويره - هو وحده الذي يمكن أن يؤدي الى حل سلمي دائم في جنوب افريقيا ، والى اقرار السلم في القارة الافريقية بكاملها .

وقد أعرب شعب رومانيا عن ارتياحه العميق لنتائج الانتخابات التي أجريت مؤخرا في ناميبيا . فاستقلال ناميبيا المقبل لا يمثل نقطة تحول تاريخية في مصير الشعب الناميبي فحسب ، ولكنه يمثل في الوقت ذاته نصرا كبيرا على نظام الفصل العنصري . لقد أدانت رومانيا دوما سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري التي

يمارسها نظام جنوب افريقيا ، وقدمت تضامنها ودعمها السياسي للحركات الديمقراطية المكرسة لتحقيق تطلعات الشعب نحو حياة حرة وكريمة .

إن الحكومات والشعوب والرأي العام في كل أنحاء العالم يساورها قلق عميق ازاء استمرار الحالة المتوترة السائدة في الجنوب الافريقي ، والتي أوجدتها جنوب افريقيا العنصرية وبعض القوى التي تدعمها . ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن شعوب افريقيا ككل ، اذا استمر نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، لا يمكنها أن تحقق أهدافها الاساسية - وهي العدالة والكرامة الإنسانية والسلم . ولكن سياسات نظام الفصل العنصري واجراءاته ما زالت مستمرة دون هوادة على الرغم من أن الامم المتحدة قد أدانتها منذ زمن طويل بوصفها انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة ، ولمبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها عالميا ، وتهديدا للسلم والامن . أما التغييرات الاخيرة التي حدثت في سياسة الفصل العنصري والتي أعلنت عنها حكومة جنوب افريقيا ، فينبغي النظر اليها بحذر ، لانه ليس المقصود بها حل النظام .

هذه الدورة الاستثنائية تنعقد في مرحلة ملائمة من التاريخ . فالواقع أنه من المسلم به بشكل عام أن الكفاح المشروع لحركات التحرر ، والرفض الدولي لنظام الفصل العنصري ، وكذلك الجهود العالمية لحسم المنازعات الاقليمية ، هيأت ظروفا جديدة ومؤاتية لاحراز مزيد من التقدم نحو حل المشكلة التي تواجه شعب جنوب افريقيا .

إن رومانيا تعرب باستمرار عن تأييدها لحق جميع الشعوب ، بما فيها شعب جنوب افريقيا ، في أن تقرر مصيرها بنفسها وأن تطور لنفسها نظام الحكم والمؤسسات التي في ظلها ستعيش وستعمل سويا لبناء مجتمع يسوده الوئام . ومن الضروري أن يجتمع أبناء جنوب افريقيا معا لكي يتفاوضوا ويضعوا نهاية لنظام الفصل العنصري ، ويتفقوا على كل التدابير اللازمة لتحويل بلدهم الى دولة موحدة غير عنصرية وديمقراطية . وفي دولة كهذه ينبغي أن يتمتع الجميع بحقوق متساوية في المواطنة والجنسية ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو العقيدة .

والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة حتى الآن والتي في اطارها ننظر في جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية ، تؤكد على العواقب المزعزعة للاستقرار المترتبة على سياسة الفصل العنصري بالنسبة لمنطقة الجنوب الافريقي شبه الاقليمية ككل ، وآثارها على حالة بلدان المنطقة - ودول خط المواجهة بالذات التي تضررت بأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي دأبت عليها جنوب افريقيا .

إن رومانيا تطالب بإنهاء حالة الطوارئ التي فرضها نظام الاقلية ، والافراج فورا ودون شروط عن جميع السجناء السياسيين والمحتجزين ، ورفع الحظر عن كل التنظيمات السياسية ومعارضي الفصل العنصري ، وضمان العودة الآمنة لجميع المنفيين السياسيين والمناضلين من أجل الحرية . وفي الوقت ذاته ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لإنهاء سياسة البانتوستانات والترحيل القسري للسكان .

وغني عن البيان أن استئصال الفصل العنصري أمر يتطلب بذل جهود شتى في اتجاهات متعددة . فجنبا الى جنب مع النضال السياسي ، ينبغي ايلاء عناية كاملة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان كافة . وفي هذا الصدد ، تجدر أيضا التذكرة بالنداء الذي وجهته الجمعية العامة الى جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية كيما تزيد على وجه الاستعجال ما تقدمه لشعب جنوب افريقيا ولحركات التحرير من مساعدة اقتصادية ، وتعليمية وقانونية وإنسانية وغير ذلك من أشكال المساعدة .

ولا يمكن أن يقضي على الفصل العنصري من يمارسونه . ولذا ينبغي دعوة جميع القوى السياسية الى المشاركة في عملية المفاوضات الرامية الى القضاء على الفصل العنصري واجراء انتخابات حرة ووضع دستور جديد واقراره .

وفي اطار الجهود المبذولة للقضاء على الفصل العنصري ، يقع على منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام ومتزايد . اذ يجدر في المقام الاول دعوة منظمتنا الى أن تتابع باهتمام أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بمسألة جنوب افريقيا . ويجب على المجتمع الدولي أن ينتهج موقفا حازما وأكثر تضافرا ازاء تنفيذ القرارات ذات الصلة المعتمدة من الجمعية العامة ومجلس الامن . أما عن رومانيا فهي تتقيد تماما بهذه القرارات ولا تقيم أي علاقات من أي نوع مع جنوب افريقيا . وفي اعتقادنا أنه من واجب الدول جميعا أن تتعاون مع الامم المتحدة التي تسعى جاهدة الى إنهاء الاستعمار ، والسيطرة الأجنبية والفصل العنصري .

ومن نافلة القول إن بإمكان الامم المتحدة النهوض بدور مفيد في تعبئة الرأي العام العالمي كي يتحرك صوب القضاء على الفصل والتمييز العنصريين . وفي هذا الصدد ، ينبغي ألاّ ننسى أن الفصل العنصري يشكل تحديا لضمير الإنسانية وكرامتها .

ولمّا كانت رومانيا قد صدّقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، فمن رأيها أن أي عمل نابع من سياسات وممارسات الفصل العنصري يشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وتهديدا خطيرا للسلم والامن

الدوليين . ومثلما فعلنا في السنوات السابقة ، أيدنا تأييدا كاملا ، في الدورة الراهنة ، القرارات ذات الصلة بهذه المسألة ، والتي تؤكد أن الانضمام للاتفاقية على النطاق العالمي ، والتنفيذ الفوري لأحكامها يعدان شرطين ضروريين لتحقيق فعاليتها ، ومن ثم للاسهام في القضاء على الفصل العنصري .

وتعتقد رومانيا اعتقادا راسخا ، ويحدوها وطيد الأمل ، في أن تشكل دورتنا اسهاما له شأنه في الجهود والتدابير الرامية الى وضع حد للحالة الخطيرة السائدة في الجنوب الافريقي من جرّاء سياسة الفصل العنصري وممارساته .

ويجدر بنا ألا ننسى دروس التاريخ . فهي تعلمنا أنه لا يمكن أن يتحقق أي سلم أو عدل طالما بقيت السيطرة الاستعمارية العنصرية والفصل العنصري .

ومن ثم ، ينتظر من الجمعية العامة أن تعتمد في هذه الدورة وثيقة موجهة نحو العمل تسهم في القضاء على الفصل العنصري .

ووفد رومانيا على استعداد لأن يضم صوته الى أصوات جميع الوفود التي تتفق في الرأي القائل بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن ، تؤدي على الوجه الاكمل ، مهمتها النبيلة المتمثلة في تحقيق التطلعات المشروعة للشعوب والدول الافريقية التي تصبو الى تحرير قارة افريقيا بالكامل من الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري* .

السيد فوكوما (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ترى بوركينا فاصو أن هذه الدورة الاستثنائية المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة لا بد أن توفر حلولا حقيقية لمشكلة حقيقية .

ولقد قال المتكلمون السابقون إن المناخ الدولي يشهد بعض الانفراج . ونحن نؤيد ذلك . بيد أن الفصل العنصري في جنوب افريقيا هو من القضايا التي لم تسو ، والتي تجعل ذلك الانفراج مسألة نسبية للغاية .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جايا (بروني دار السلام) .

إن افريقيا ، التي بدأت تفرض عليها الهامشية في عدة نواحي ، لا تزال تحمل على جبينها ذلك الجرح الشائن المتمثل في الفصل العنصري ، ويسدى اليها النصح يوما بعد يوم بأن تتحلى بالتعقل والصبر . ولكننا ، ازاء نكبات مماثلة ، شهدنا هذه الحكمة تطبق باسلوب مختلف وتترجم الى اللجوء فورا ودون هوادة الى الكفاح المسلح . هذا كان رد فعل أولئك الذين يهمسون في آذاننا اليوم بضبط النفس ويتواطؤون مع ذلك النظام العنصري الذي يرفضونه مع ذلك بصورة قاطعة . وإننا لنرجو أن يكون هذا الرفض واضحا بقدر ما هو قاطع .

ولم يعد بمقدور شعب جنوب افريقيا أن يقبل هذا العار . ومصداقا لهذا فقد اختارت سلطات جنوب افريقيا ، تحت ضغط ذلك الشعب ، وكفاح حركات التحرير والرأي العام الدولي ، أن تغير وجه الفصل العنصري ، وجهه فقط ، إلّا أنه ينبغي لها أن تمضي الى أبعد من ذلك . فما يطالب به شعب ذلك البلد وكذا المجتمع الدولي هو القضاء المبرم على الفصل العنصري .

والواقع أن الفصل العنصري هو سبب التوتر والصراعات داخل جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأسره ، ومن ثم فهو يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

وفي جنوب افريقيا لا تستطيع الاغلبية أن تمارس حقوقها بسبب لون البشرة ، الأمر الذي تشهد عليه الانتخابات الأخيرة حيث استبعد منها ٧٠ في المائة من السكان . ولا تزال أسس الفصل العنصري مطبقة لم تمس ، فحالة الطوارئ ما زالت قائمة ، ولا يزال نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين قابعين في سجون النظام العنصري ، كما أن حركات التحرير والمنظمات الديمقراطية لا تزال محظورة . وفضلا عن ذلك ما زالت التشريعات التي تحكم ذلك النظام البغيض سارية .

إن نظام الفصل العنصري وأصدقاءه ، اذ أعدوا ما يسمى ببرنامج إنهاء الفصل العنصري ، إنما يحاولون مرة أخرى كسب الوقت في مواجهة حتمية انتصار شعب جنوب افريقيا . فالبرنامج جزء لا يتجزأ من الاعيب نظام ذلك البلد وحيله في المماطلة ، التي باتت مألوفة للمجتمع الدولي . ولطالما سعى النظام المذكور الى خداع المجتمع

الدولي باصلاحات ظاهرية . ولكن مثل ذلك النظام الكريه لا يمكن اصلاحه ؛ بل يجب الغاؤه ، ويتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده تحقيقا لهذه الغاية . فالاصلاحات التي يحاول العنصريون على مضض ادخالها ، لم تكن إلّا نتاج ضغوط الجزاءات الدولية وقوى التحرير وغيرها من القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا . وهذا هو السياق الذي ينبغي أن نرى فيه عملية اطلاق سراح والتر سيسولا ، ومحمد خاشردة ، وريمون ملابا ، والياس موتسواليدي واندرو ملانجيني ، وويلتون مواكايي ، وأوسكار مفيتا وجافتا ماسيمولا .

ونحن نؤكد مجددا تضامننا مع شعب جنوب افريقيا الباسل في كفاحه ضد الاضطهاد ، وفي سبيل استرداد كرامته .

إن نظام الفصل العنصري لم يكتف بإخضاعه لشعب جنوب افريقيا لشتى أنواع المعاناة ، بل إنه ، في استخفاف بالمبادئ الاساسية للقانون الدولي ، فرض على الجنوب الافريقي قانون الاقوى ، لينتهك بذلك سيادة دول المنطقة وسلامتها الاقليمية ويلحق بأشقائنا في الجنوب الافريقي معاناة جمة . اذ وقعت دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة فريسة ، على يد جنوب افريقيا ، لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار . وفضلا عن العمل العسكرى المباشر والضغط الاقتصادي ، تدعم جنوب افريقيا وتقوم بتدريب وتمويل العصابات المسلحة التي تشن اعتداءات على تلك الدول . وتستخدم جنوب افريقيا أداة أساسية لزعزعة استقرار موزامبيق ، التي لم تتح لها فرصة لالتقاط الأنفاس منذ استقلالها . تلك الأداة هي رينامو ، التي يقوم أفراد عصاباتها الذين تسلحهم وتساندهم جنوب افريقيا بقتل السكان ونهب الأموال وتخريب البنى الاساسية الاقتصادية والاجتماعية .

إن تكلفة هذه الأعمال الإرهابية باهظة ؛ فقد أسفرت عن أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ قتيل ومليوني مشرَّد ، وعن تخريب منظم لاقتصاد موزامبيق ، وبذلك أصبح من العسير تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كانت قد بدأته جبهة تحرير موزامبيق وحكومة موزامبيق ، بدعم من المجتمع الدولي .

ونؤكد تضامننا مع موزامبيق ، حكومة وشعبا ، وتأييدنا لمبادرتها من أجل تحقيق السلم . ونرجو أن تؤدي هذه العملية الى تحقيق نتائج إيجابية لصالح رفاه جميع أفراد الشعب الموزامبيقي .

كذلك فإن جمهورية انغولا الشعبية تجد نفسها في حالة صعبة . فمافتئ المتمردون المنتمون الى الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) عملاء جنوب افريقيا وقوى زعزعة الاستقرار يستهدفون البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسكان المسالمين . وقد أعطى مؤتمر قمة غبادوليت الأمل في التسوية ، بيد أنه تبين من الأحداث التي أعقبته أن طريق السلم لايزال طويلا وحافلا بالأخطار الكامنة . فعلى الرغم من وقف إطلاق النار المتفق عليه في غبادوليت ، مافتئ المتمردون المنتمون الى يونيتا مستمرين في شن الإعتداءات من كل نوع على السكان والبنيات الأساسية بشتى أشكالها . والأسوأ من ذلك أن حلفاء يونيتا مافتئوا يقدمون السلاح والمساعدة المالية الى جوناس سافيمبي .

ونحن نناشد جميع الأطراف الاستمرار في المفاوضات حتى يحقق الشعب الانغولي السلم والتنمية في بلده .

لاتزال ناميبيا تشكل أحد مصادر قلقنا . لقد انتصرت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في الانتخابات التي أجريت هناك ، بيد أننا ينبغي أن نذكر أن عملية الاستقلال قد بدأت بفضل ضغط المجتمع الدولي وبفضل سوابو والهزائم التي منى بها جيش النظام العنصري . إن عملية الاستقلال تمر الآن بمرحلة حرجة وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل يقظا من أجل التصدي لمناورات العنصريين وحلفائهم ومن أجل التغلب على العقبات التي يحتمل أن يضعوها في طريق الاستقلال .

ولا يستطيع أي بلد في المنطقة الخلاص من حالة الحرب التي أوجدتها جنوب افريقيا وتعمل على الحفاظ عليها . وفضلا عن موزامبيق وأنغولا ، شهدت اقتصادات بلدان أخرى - لاسيما بوتسوانا وليسوتو وتنزانيا وسوازيلند وزامبيا وزمبابوي - تدهورا بسبب أنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا . وعموما ، فإن الأعمال التي ارتكبتها جنوب افريقيا أو حرّضت على ارتكابها أسفرت عن فقدان آلاف الأرواح وفرار الآلاف ولجوئهم الى الدول المجاورة ، مما زاد من إضعاف اقتصادات تلك البلدان . وقد قدّرت الخسائر الأخرى بما يزيد على خمسين بليونا .

هذه الأمثلة تصور طبيعة نظام الفصل العنصري اللاإنسانية المزعزعة للاستقرار . وهدف بريتوريا واضح ، ألا وهو تحطيم اقتصادات دول المنطقة والسيطرة عليها وجعلها تقطع الأمل في الكفاح ضد الفصل العنصري .

وفي ضوء هذه الحالة الفاجعة ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد مساعداته الى دول خط المواجهة وسائر الدول المجاورة لجنوب افريقيا ، ولاسيما عن طريق مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي ، دونما إبطاء ، تحقيقا للتكامل الاقتصادي الاقليمي وتقليلا لاعتمادها على جنوب افريقيا .

إن الحالة الدولية والانتفاضات التي تجري في كل مكان في العالم تبشر بالخير بتحقيق تسوية سلمية في جنوب افريقيا ، بيد أنه ينبغي لحكومة جنوب افريقيا أن تبرهن لشعب جنوب افريقيا وللمجتمع الدولي على عزمها على استئصال الفصل العنصري والعيش في سلم مع الدول المجاورة .

لقد أبدت حركات التحرر استعدادها لبدء المفاوضات ، وذلك بوضع برنامج لهذا الغرض . ويتضمن ذلك البرنامج ، المعتمد من جانب كل من اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية في هراري في آب/أغسطس ، والمؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز في بلغراد ، مجموعة من التدابير التي قد تساعد على استعادة الثقة وتشكّل أساسا للحوار بين سكان جنوب افريقيا . وهذه التدابير هي ، في جملة أمور ، الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين ؛ ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين

الافريقيين لازانيا وسائر المنظمات السياسية في جنوب افريقيا ، وضمان عودة المنفيين السياسيين ، وانسحاب الجيش من المدن ، ورفع حالة الطوارئ ، ووقف تنفيذ أحكام الإعدام .

وينبغي لنظام جنوب افريقيا أن يغتنم الفرصة المتاحة له ، إذا كان يرغب في تحقيق تغيير سلمي في جنوب افريقيا .

لا موجب للإسهاب في الكلام عن خطر نظام الفصل العنصرى على السلم والامن الدوليين . إن الدعم المستمر لذلك النظام الجائر من شأنه إشعال النيران في المنطقة برمتها .

وعلى هذا الأساس فإن تعاون دول معينة عسكريا بشكل متزايد مع النظام العنصري يثير القلق البالغ لبلدي ، الذي يدين إدانة واضحة هذه الممارسة باعتبارها انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ، ولا تساعد بكل تأكيد على إحلال السلم . إن هذا التعاون ينقض حظر الأسلحة المفروض على نظام الفصل العنصرى ، وإن حصول جنوب افريقيا على القدرة النووية من شأنه أن يعوق على نحو خطير تنفيذ إعلان جعل افريقيا منطقة لانووية . وفي هذا الصدد نشجب وندين التعاون بين اسرائيل ونظام جنوب افريقيا .

ونحن مقتنعون بأن العقوبات ، إذا ما طُبقت بعزم وتنسيق أكبر ، يمكن أن تجبر جنوب افريقيا على أن تضع حدا فوريا للقمع الداخلي وزعزعة استقرار الدول المجاورة . ونحن نناشد الدول التي لها علاقات تجارية مع جنوب افريقيا ان تقطع هذه العلاقات .

وإنني أؤكد مجددا تضامن شعب وحكومة بوركينا فاصو مع شعب جنوب افريقيا الباسل . ونكرر التعبير عن تضامننا مع دول خط المواجهة وسائر الدول المجاورة . كما نتوقع أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من المساعدة لتلك البلدان ، وبخاصة أنغولا وموزامبيق ، لتمكينها من الصمود أمام حالة الحرب التي يفرضها عليها نظام الفصل العنصرى .

وختاما أود ببساطة أن أوضح أن بوركينا فاصو مافتئت تشجب وتدين دوما نظام الفصل العنصرى المقيت . إن بوركينا فاصو ، ذلك البلد غير الساحلي الصغير البعيد

عن الأضواء ، يشعر بالقلق إزاء مصير أشقائنا في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي . لذلك نظّمنا عددا من الأنشطة لتنوير شعب بوركينا فاصو بحقائق الفصل العنصري . وهذه الأنشطة تنظمها الحكومة والمنظمات الوطنية المناهضة للفصل العنصري ، مثل حركة بوركينا فاصو المناهضة للعنصرية والمؤيدة للصداقة بين الشعوب ، ورابطة بوركينا فاصو مع الأمم المتحدة ، وحركة بوركينا فاصو للنهوض بحقوق الإنسان . وكل هذه الأنشطة توفر فرصا لشعبنا لكي يعبر عن تضامنه مع الشعب الأسود في جنوب افريقيا وتأييده له في نضاله العادل .

وإذا كان المجتمع الدولي يرغب في القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية ينبغي له أن يبدأ بالمقترحات المحددة الواردة في إعلان هراري . ونحن مقتنعون بأنه بمجرد القضاء على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا سينعم الجنوب الافريقي بالسلم اللازم لتقدمه الاقتصادي والاجتماعي والضروري لتقدم شعوب المنطقة .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، أود في البداية باسم وفد بلادي أن أُعرب عن تقديرنا لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وأعضاء اللجنة للمجهودات التي قاموا بها ، وللإنجاز القيّم الذي قاموا به خلال هذه السنة .

إن هذه الدورة الطارئة والخاصة للجمعية العامة المتعلقة بنظام الفصل العنصرى تكتسي صبغة خاصة . إن هذه المشاركة الجماعية من قِبل الأسرة الدولية لتجعلنا نحن كأفارقة نعتز بهذا التأييد ، وتؤكد صحة موقفنا فيما يخص هذا النظام اللاإنساني .

أجد نفسي في موضع لا أستطيع أن أقول فيه الكثير ، بعد أن استمعنا الى رئيسين وقائدين من قادة افريقيا هما : الرئيس كاوندا والرئيس موغابي ، اللذان تحدثا باسمنا جميعا وأوضحا بشكل قاطع موقف افريقيا من هذا النظام اللاإنساني .

لا شك ونحن كأفارقة نشعر بالخجل ، بل ، ونشعر أيضا بالعار ، من أن قارتنا الافريقية هي القارة الوحيدة في العالم التي لا يزال يمارس فيها نظام العنصرية البغيض . لقد ناضلت افريقيا وقاومت الاستعمار وضحت بملايين الشهداء دفاعا عن حريتنا . ولقد تعرّضت شعوبنا لأقصى أنواع الاستعمار البغيض - الاستعمار الفرنسي والبريطاني والإيطالي والبرتغالي - واستطاعت بعد نضال طويل أن تتحرر سياسيا ، وإن كُنا لا نزال نعاني من الاستعمار الاقتصادي .

ان هذا النظام الذي خلفته القوى الاستعمارية البغيضة في جنوب القارة يمثّل وصمة عار واستمرارا للاستعمار البغيض ، إن نظام الأبرتايد ، وإن كان العالم بأسره قد أدانه ما زال يمارس أبشع أنواع التمييز العنصري والاضطهاد ضد شعبنا في جنوب القارة . إن استقلال ناميبيا الذي لم يكن هبة ولا منحة من جنوب افريقيا ، بل أتي نتيجة لنضال طويل من شعب ناميبيا وشعوب القارة ، يؤكد أن قوى الظلم والبغي مهما طالت ستنتهي . ولقد كنت سعيدا أن استمع الى الرئيس موغابي وهو يتحدث باسم زمبابوي التي كانت روديسيا وكانت فيها أقلية بيضاء تحكم زمبابوي . ولكن ذهب أيان سميث وبقي موغابي ، وسيأتي يوم نستمع فيه الى صوت آزانيا ممثلا بشعب آزانيا وتنتهي جنوب افريقيا كما انتهت روديسيا .

إن هذا الأمل لا شك سيتحقق ، ولكن نضالنا ما زال طويلا . إن نظام الابارتيد مدعوم من قِبل الكثير من قوى الشر التي لا تريد أن تتنازل أو تقبل قرارات الأسرة الدولية لمقاطعة هذا النظام . فالتسلّح النووي لجنوب افريقيا العنصرية ، بدعم من النظام العنصري الآخر في فلسطين ، وإجراء التجارب الصاروخية ، والقدرة العسكرية الرهيبة لجنوب افريقيا لتؤكد مدى خطورة الوضع ، وأن طريقنا ليس بسهل ، إن هذا التعاون بين نظامين غير شرعيين عنصريين خلقتهما نفس قوى الاستعمار في فلسطين وفي

جنوب القارة ، ليؤكد أهمية تضامننا نحن كافارقة ، بالدرجة الأولى ، وتضامن شعوب العالم لمقاومة العنصرية بكافة أشكالها .

إن دول المواجهة في جنوب القارة تتعرض للعدوان باستمرار وتتعرض للضغوط الاقتصادية من قِبل النظام العنصري . وعلينا دعم هذه الأنظمة وتقويتها ، لأنها في خط المواجهة ولأنها الوسيلة الوحيدة للضغط على هذا النظام .

قد أستطيع أن أُعدّد مساوئ هذا النظام أو الإجراءات القمعية التي يقوم بها ، ولكن ذلك لا يكفي . فطبيعة هذا النظام هي العدوان وهو الشر . ولكننا يجب أن نتحدث عن الوسائل الكفيلة بإنهاء هذا النظام . لقد أثبتت المقاطعة الاقتصادية الدولية جدواها رغم الاختراقات ورغم عدم تنفيذ بعض الدول التي نعرفها لنظام المقاطعة . إلا أن الأسرة الدولية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بإحكام قبضة هذه المقاطعة وبتقديم كافة الدعم للقوى المناضلة ، قوى التحرر داخل جنوب القارة . لقد استطاع شعب ناميبيا بقيادة سوابو أن يحقق الانتصار . ورغم إننا نؤكد أهمية دور الأمم المتحدة والأسرة الدولية ، فإن الفضل الأساسي يرجع لشعب ناميبيا . وإن شعب جنوب افريقيا المناضل بقيادة قواه التحررية هو وحده كفيل بإنهاء هذا النظام العنصري البغيض .

أريد أن أؤكد تضامن شعب بلادي وقيادتها مع شعب جنوب القارة الافريقية اللامحدود . وتؤكد بلادي ، التي قدّمت وتقدم الدعم الكامل في حدود إمكانياتها لحركات التحرر في جنوب القارة ، استمرارها في تقديم هذا الدعم ، بل وزيادته . واننا في نفس الوقت نؤكد اقتناعنا بأن إعلان هراري إذا ما طُبق يمكن أن يكون بداية لإنهاء هذا النظام البغيض .

لا شك أن ما تعرّضت له افريقيا من تجزئة ، وما تتعرض له من ضغوط اقتصادية تحول بيننا وبين القيام وحدنا بما يجب أن نقوم به . وعلى الأسرة الدولية أن تدعّم نضال شعوب القارة وخاصة شعب آزانيا لنتمكن من إنهاء هذا النظام العنصري البغيض .

وفي الختام ، أؤكد كما أكدت منذ قليل إيماننا المطلق بأن هذا النظام سينتهي وستكون نهايته قريبة ، إذ أن التاريخ علّمنا أن إرادة الشعوب لا تُقهر . لقد استمعنا الى موغابي بالأمس وسنستمع غدا الى صوت شعب آزانيا وصوت شعب فلسطين وسنحتفل - وأرجو أن يكون ذلك قريبا - بإنهاء كل أنواع الظلم وبإنهاء هذه الأنظمة العنصرية البغيضة .

السيد بيرشم (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وُقّتت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالفصل العنصري أفضل توقيت . فهناك تغيرات عديدة جارية الآن في الجنوب الافريقي وفي جنوب افريقيا . وسيكون اجتماعنا هذا معلما آخر على طريق النضال لتحرير جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، نشيد بشكل خاص بجهود السفير غاربا ، ممثل نيجيريا ، في إطار اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي سيسهم عملها اسهاما كبيرا في مناقشاتنا .

إن التغيير الآن هو مفتاح مستقبل جنوب افريقيا . وسيفضي الطريق الذي سيجري اختياره إما إلى السلم وإما إلى تصعيد العنف . فحكومة جنوب افريقيا لا يمكنها أن تواصل تقديم الوعود بإنهاء هيمنة البيض لتعود في نفس الوقت وتتشبث بصيغ معدلة من الفصل العنصري وتسمي ذلك تغييرا هاما . فتلك الحكومة يجب أن تدرك أن عملية التغيير قد بدأت بالفعل داخل مجتمعها . ومجرد الاعتراف بهذا ليس كافيا ولا مقبولا ، لا في داخل جنوب افريقيا ولا في خارجها . لذلك ، يتعين التساؤل : هل نظام جنوب افريقيا جاد حقا بشأن عملية التغيير الجذري في بلاده ؟ وهل هو على استعداد لاقتراح خطط محددة لمجتمع ديمقراطي غير عنصري ؟ وهل لديه النية لقبول عملية مفاوضات سياسية حقيقية مع مناهضي الفصل العنصري ؟ إن التاريخ ليس في جانب الفصل العنصري .

نلم جميعا بالتتابع غير العادي للأحداث التي أسهمت في تقويض عقائد الفصل العنصري وزعزعة معتقداته الخاطئة التي اقيمت على أجيال من الادعاءات والنظريات المغلوطة . إن الدافع إلى انسحاب جنوب افريقيا من انغولا كان ، جزئيا ، الأزمة المالية الحادة والمقاومة المحلية العنيفة التي تهدد أسس مجتمع الفصل العنصري . فلم يسبق للعسكريين في جنوب افريقيا أن خضعوا لمثل هذه الضغوط ، ولم يسبق لهم أن رأوا مقدرتهم على فرض مخططاتهم في الداخل والخارج تتقلص إلى هذا الحد ، رغم المجاهرة باستراتيجيات وسياسات لزعزعة الاستقرار . وعلى مستوى المؤسسات ، اثبتت الأحداث في ناميبيا أنه يمكن سلميا انجاز عملية ديمقراطية حرة وعادلة لاقامة مجتمع غير عرقي . وعليه ، لم يعد لدى جنوب افريقيا أي عذر للمماطلة . وكما جاء في تقرير اللجنة الخاصة :

"وما دامت بريتوريا تتشبث بالفصل العنصري بأي شكل كان ، وهي غير راغبة في تهيئة جو مؤات للمفاوضات ، يبقى الحل السلمي للنزاع السياسي في جنوب افريقيا كسراب متباعد" . (A/44/22 ، الفقرة ٢٧٣)

إلا أن زخم التغيير في جنوب افريقيا سيستمر . فالمقاومة الجماهيرية للنظام من خلال حملة العصيان الاخيرة بينت أن بريتوريا تواجه تحديا داخليا ضخما ، يلقى دعما متزايدا من بعض سكانها البيض . وتدابير القمع في ظل حالة الطوارئ لا يمكنها أن تقلص هذه المعارضة المتجددة ، كما أن السياسات التي تستهدف كسب ود المعتدلين السود لا يمكنها أن تحول دون عزلة بريتوريا المتزايدة .

والمجتمع الدولي يقف أيضا على مفترق الطرق ، وعليه أن يتحمل مسؤولياته . فلا يمكنه أن يظل سلبيا أو مترددا في الوقت الذي تشتد فيه المقاومة داخل جنوب افريقيا من جديد .

وكما بين تقرير اللجنة الخاصة ، أسهمت الجزاءات في إبطاء معدل نمو اقتصاد جنوب افريقيا وفي المصاعب الهيكلية المزمنة فيه ، وهو اقتصاد ما زال يعتمد اعتمادا كبيرا على بقية العالم في توفير مقومات بقائه . ويتعين أن تستهدف الجزاءات الاضافية على وجه التحديد مجالات الاعتماد والضعف الرئيسية في اقتصاد جنوب افريقيا . ولا يزال الحرمان من التجارة الخارجية ومرافق النقل والتمويل الأجنبي والتكنولوجيا والخبرات الأجنبية عاملا هاما من عوامل إزالة الفصل العنصري .

إن حكومة موريشيوس تدرك تماما أن فعالية هذه التدابير تعتمد على رغبة جميع الدول في تنسيق فرضها ورصدها وتنفيذها . ومع أن موريشيوس دولة جزرية صغيرة ذات موارد محدودة واقتصاد هش ، إلا أنها تسعى إلى تطبيق الجزاءات بأفضل ما تستطيع . وجميع أرقام تجارتنا الخارجية تنشر علنا . وتشير هذه الأرقام إلى أن الواردات من جنوب افريقيا قد تناقصت في السنوات الأخيرة ولا تشكل إلا ٨ في المائة من اجمالي وارداتنا . أما الاستثمارات فإنها أقل أهمية أيضا : فهي تقل عن ١ في المائة . وقد تناقصت السياحة مع جنوب افريقيا بمقدار ٥٠ في المائة . وعملياتنا التجارية موجهة

تاريخيا صوب اوروبا الغربية وآسيا . ولا يمكن تغييرها بين عشية وضحاها من أجل الهدف المفترض ، وهو الاستفادة من سوق جنوب افريقيا ، دون تكاليف باهظة ، كما أن هذا ليس مسموحا به .

لذلك ، نؤيد تأييدا تاما تشديد التدابير المتخذة ضد جنوب افريقيا . إلا أنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه التدابير بروح المجابهة ، بل من منطلق أنها تستهدف جلب جنوب افريقيا إلى مائدة المفاوضات قبل فوات الأوان .

في اجتماعي قمة بلدان عدم الانحياز وبلدان الكمنولث في بلفراد وكوالالمبور ، اقترح رئيس وزرائنا أن تكون موريشيوس مكانا للمفاوضات التي تستهدف التوصل إلى تسوية سلمية بين اطراف جنوب افريقيا المعنية . وقد كان هذا العرض منبثقا عن خبرة موريشيوس الفريدة ، حيث عملت الضمانات الدستورية والضمانات المقدمة للأقليات العرقية على تمكين مجتمع مختلط الأعراق من العيش في وئام وفي جو ديمقراطي . ويمكن أثناء هذه المفاوضات وضع صيغة ضمانات للأقلية البيضاء تكون مقبولة لدى جميع الأطراف المعنية . ويمكن تقديم هذه الضمانات أثناء فترة انتقالية تتيح الوقت لازالة الشكوك والريبة اللتين خلقهما نظام الفصل العنصري . والخبرة القانونية والدستورية التي تجمعت لدى موريشيوس على مدى الـ ٢٢ عاما المنصرمة يمكن أن تتاح في هذا الصدد .

ويأخذ هذا العرض ايضا في الحسبان إعلان منظمة الوحدة الافريقية الصادر في هراري في آب/اغسطس ، الذي أعلن مبادئ لتسوية سياسية سلمية في جنوب افريقيا ، وحدد الشروط الأساسية لتهيئة مناخ للمفاوضات ، وهي على وجه التحديد : رفع حالة الطوارئ ؛ وإلغاء القيود على حقوق الانسان وحرياته ؛ واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين . وهكذا ، وضعت خطوط ارشادية واضحة لبدء عملية المفاوضات ، في وقت توافر فيه مناخ موات للتعاون العالمي والتفاهم بشكل لم يسبق له مثيل . فالطريق مفتوح أمام إحداث تغير كبير . فهل لدى جنوب افريقيا شجاعة السير فيه ؟

السيدة تشان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنعقد أول دورة استثنائية للجمعية العامة تكرّس للفصل العنصري في عام يتسم بتغيرات تاريخية جذرية . لقد بدأت ناميبيا في نيسان/ابريل ١٩٨٩ انتقالها الى الاستقلال الذي طال انتظاره . وفي تشرين الثاني/نوفمبر تمكن الناميبيون من التصويت في انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الامم المتحدة لاختيار حكومة تقرر مصير بلدهم . ونرى في أوروبا نظاما أيديولوجيا رئيسيا آخذا في إعادة تحديد ذاته ، وفي الوقت نفسه نرى المؤسسات السياسية في أوروبا الشرقية تمر بعملية إعادة صياغة . وفي هذا العام ، انهار حائط برلين الذي قام كفاصل أيديولوجي كبير بين عالمين . وفي سياق هذه التغيرات المذهلة ، يتعين علينا في الامم المتحدة أن نتوقف بضعة أيام للتفكير في مسألة التغير أو عدمه في جنوب افريقيا . وينبغي أن يركز المجتمع الدولي تفكيره ، في هذه الدورة الاستثنائية ، على ما يمكن وما ينبغي أن نفعله لكي نعجل بهدم حيطان الفصل العنصري الايديولوجية ، وننهي بسرعة نظاما آثما يمثل وجوده اهانة لكل من يؤمن بحقوق الانسان والكرامة الانسانية .

إن المسألة المطروحة علينا اليوم تتلخص ، بكل بساطة ، فيما يلي : هل التغير في جنوب افريقيا وشيك الوقوع ؟ لقد ذكر البعض - وقد يذكر البعض الآخر قبل اختتام هذه الدورة الاستثنائية - أن التغير يحدث ببطء ولكن بشكل مؤكد في جنوب افريقيا . وبالنظر الى سجل جنوب افريقيا ، أقترح أن ننظر في هذه التطورات بعناية قبل أن نقبلها . فقد أثبت الفصل العنصري أنه حرباء سياسية ، فهو قادر على التلون والمرونة . واذا كان ينبغي أن نرى تغيرا ، فدعونا نأمل ألا يكون تغيرا لا يحدث أي تغيير . فمن الوسائل التي طالما استخدمتها جنوب افريقيا الاذعان فيما يتصل بتوافه الامور في الفصل العنصري لكي تحول الانظار عن تفكيك الفصل العنصري الاساسي .

في عام ١٩٨٦ ، ذكر فريق من الشخصيات البارزة التي عنيت بموجب اتفاق ناسو بشأن الجنوب الافريقي ، ما يلي في زيارة دامت ستة أشهر لجنوب افريقيا :

"... لقد استنتجنا أنه على الرغم من ادعاءات الحكومة حول استعدادها للتفاوض فإنها في الحقيقة ليست مستعدة للتفاوض بشأن اجراء تغيير أساسي

ولا القبول بإقامة هياكل ديمقراطية حقيقية ولا مواجهة احتمال انهاء هيمنة البيض أو سلطتهم في المستقبل المرئي . برنامج الاصلاح الذي وضعته لا ينطوي على انهاء الفصل العنصري بل يسعى الى اعطائه مظهرا أقل وحشية . وهي تسعى الى تقاسم السلطة دون التخلي عن سيطرة البيض الشاملة" .

وللأسف ، أن هذه الاستنتاجات ما زالت صحيحة اليوم ونحن على مشارف التسعينات .

لقد اطلعنا مؤخرا على تقارير تفيد بأن أربع مناطق سكنية قد فتحت لكل الأجناس في جنوب افريقيا ، وأصبح بمقدور السود الدخول الى بعض الشواطئ ، وهناك وعد بإنهاء الفصل العنصري في الأماكن العامة الأخرى التي كالمكتبات والحدائق في وقت قريب . ولكن حقيقة الأمر أن مجموعة من التشريعات ، كقانون مرافق الحياة المنفصلة ، وقانون مناطق الجماعات وقانون تسجيل السكان ، التي تمثل حجر الزاوية في سياسة الفصل العنصري ، لم تلغ بعد . واذا لم يؤد الغاء الأحياء السكنية المنفصلة على أساس جزئي الى القضاء على تشريعات الفصل العنصري فهو لا ينطوي على أي معنى حقيقي من معاني التغيير .

على أية حال ، يجب النظر في هذه الاصلاحات في ظل البرنامج السياسي الخمسي للحزب الوطني الهادف الى منح الأغلبية السوداء دورا في الحكومة من خلال نظام فيدرالي معقد يقوم على أساس تكتلات التصويت العرقية والثقافية والجغرافية . هذا هو الأساس الذي سيسمح بموجبه للسود في جنوب افريقيا بادارة شؤونهم . غير أنه لم يتم اتخاذ القرار بعد بشأن المسائل الوطنية من خلال التوافق في الآراء في المجلس التشريعي . وهذا يعني أن ٥ ملايين من البيض في جنوب افريقيا أي ١٥ في المائة من السكان سيكون بمقدورهم رفض أي تشريع يهدد امتيازاتهم . وينظر السود في جنوب افريقيا الى الخطة على أنها محاولة لتحويل جنوب افريقيا ، دولة الأغلبية السوداء ، الى دولة مؤلفة من أقليات عديدة . وقد صرح المؤتمر الوطني الافريقي أنه سيرفض أي اقتراح دستوري يرتكز على مفهوم المجموعات . وبوسعنا أن نفهم السبب الذي يكمن وراء ذلك ، فهذه وسيلة أخرى للابقاء على الفصل العنصري ، ليظل فصلا عنصريا ، ولكنه باسم آخر .

علاوة على ذلك ، يجب أن نتذكر أن جنوب افريقيا قد مضت في تنفيذ خطط الفصل الاقليمي ، وهي استراتيجية تعرف باسم الفصل العنصري الكبير . وقد انطوى ذلك على الابعاد القسري لأكثر من ٣ ملايين من السود في عمل من أعمال الهندسة الاجتماعية تسبب في معاناة واضطرابات جسيمة . وقد أفادت صحيفة الكريستيان ساينس مونيتور في عددها بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ أن العديد من سكان براكلاغت وليوفونتين قد ادمجوا قسرا فيما يسمى بالوطن المستقل في بوفوتاتسوانا . وينظر العديد من السود في جنوب افريقيا الى نظام الأوطان القبلية بوصفه نظاما يستهدف إدامة الحرمان والقمع العنيف .

إن القيادة الجديدة في جنوب افريقيا ، في حين تعد بإحداث تغير تدريجي ، تبدو متناقضة مع نفسها . فمع كل بادرة جزئية صوب المصالحة ، تبرز تناقضات جديدة في تطبيق القانون الذي يديم سيطرة الأقلية البيضاء . ان الأمر أشبه بعقدة في حبل مجدول ، كلما شد خيط منها انعقدت أواصر الخيوط الأخرى بشكل أقوى .

ينبغي أن نسأل أنفسنا لماذا أبدت جنوب افريقيا هذا العام بكل نشاط استعدادها لأن تصبح أكثر تحررا . ان الضغوط من أجل التغيير في جنوب افريقيا تكتسب زخما كل عام ، لكنها اكتست مغزى خاصا هذا العام . فباقتراب ناميبيا من التحرر ، وازدياد الضغوط المناهضة للفصل العنصري والضغوط الدولية والأزمة الاقتصادية الداخلية وجدت جنوب افريقيا نفسها في موقف حرج . وكما صرح والتر سيزولو ، قائد المؤتمر الوطني الافريقي الذي افرج عنه مؤخرا في اجتماع سياسي كبير حضرته حوالي ٣٠٠٠ منظمة مناهضة للفصل العنصري : "اجبر النظام على الدخول في حالة انتقال ". وقال سيزولو أن الاصلاحات ينبغي ألا تعتبر بداية عظيمة بل محاولة لتخفيف حدة النضال وإنهاء العزلة الدولية المفروضة على جنوب افريقيا .

إن القيادة الجديدة تسعى الى كسب الوقت والمكان . ويتمثل شاغلها في كيفية اعطاء السلطة للأغلبية السوداء دون التخلي عنها بالفعل . وهناك بطبيعة الحال خطأ أساسي في أسلوب التفكير هذا الذي يستحيل تحقيقه . فالاجراءات السياسية المشوهة ينبغي أن تنبذ إن عاجلا أو آجلا لكي تفسح الطريق أمام الحقائق السياسية .

ومن الواضح أن أيام الفصل العنصري باتت معدودة . فقد شارك عشرات الآلاف في جنوب افريقيا في تظاهرات متعددة الأجناس لمناهضة الفصل العنصري . والانقسام داخل الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا يزداد عمقا كل عام . في أيلول/سبتمبر من هذا العام رفض ٧٨٠ ممن هم في سن التجنيد من البيض الخدمة في القوات المسلحة في جنوب افريقيا . ورفض التجنيد لأسباب غير دينية جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة ست سنوات في جنوب افريقيا . وقد اختار بعض هؤلاء الشبان دخول السجن بدلا من الخدمة في صفوف جيش يدعم الفصل العنصري . ونجح الحزب الديمقراطي ، وهو ائتلاف من البيض الليبراليين يدعو إلى الى الاقتراع العام ، في الحصول على ٣٣ مقعدا في الانتخابات التي أجريت في أيلول/سبتمبر . وذلك يمثل تحولا مذهلا ينبغي أن تصغي اليه حكومة جنوب افريقيا .

يشعر وفدي بالقلق إزاء الرسالة التي وجهها وزير خارجية جنوب افريقيا ، السيد بوتا والتي عممت كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة عشية هذه الدورة الاستثنائية المكرسة للفصل العنصري . ونحن نعتبر أنه من غير المقبول أن تهاجم جنوب افريقيا الأمم المتحدة لأنها تنظر في مشروع اعلان ضد الفصل العنصري . والقول بأن المفاوضات والمناقشات الدولية بشأن الفصل العنصري تمثل "تدخلا صارخا في الشؤون الدولية لدولة عضو" (A/S-16/6 ، ص ٢) أمر مناف للعقل . فنظام الفصل العنصري المنبوذ عالميا يعد مسألة حاسمة وملحة ظلت مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لما يقرب من أربعة عقود . فكيف تصبح فجأة مسألة داخلية وخارج نطاق المناقشة ؟

تطرح الرسالة صورة لنظام ديمقراطي حر تعتزم جنوب افريقيا أن تقيمه . وفي حين يبدو ذلك معقولا ، تبني قراءتنا المتأنية له أن ما هو مقترح نظام متساو لكنه منفصل داخل البلد الواحد ، وأنه لن يحدث إنهاء تدابير الفصل العنصري إلا في النظام الاجتماعي أما النظام السياسي فلا يبدو أن ذلك سيحدث فيه . هذا هو لب الموضوع . وكما قال والتر سيزولو :

"إن ما نشكو منه الاستيعاد من السلطة ، وهدفنا هو نقل السلطة . إن الشواطئ المنفصلة ترمز الى عزلتنا ولكن إلغاء الفصل فيها ليس نقلا للسلطة" .

ما الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به لكي يقنع جنوب افريقيا بأنه لا بديل هناك لادخال التغييرات الأساسية وأنه يجب إنهاء نظام الفصل العنصري تماما بكل أوجهه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

إن أكثر الأسلحة فعالية هو الجزاءات . ولا أعتزم أن أخوض في نقاش حول ما اذا كانت الجزاءات الاقتصادية تضر بالفعل . ومن المؤكد أن الرئيس دي كليرك ينظر اليها بعين الجدية . فقد أطلق سراح ثمانية من كبار الوطنيين المسجونين قبل اجتماع قمة الكومنولث مباشرة للتدليل على التزامه بالاصلاح ولاحباط أي تشديد جديد للجزاءات . ولم يدفع التهديد بفرض الجزاءات المصوتين البيض الى التخندق كما قيل ، ففي ظل ذلك التهديد صوت كثيرون منهم في جانب الاصلاح . ولهذا ، من الضروري أن يتمسك المجتمع الدولي بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة على نظام بريتوريا . لقد أيدت حكومة سنغافورة البيان الذي أصدره رؤساء حكومات الكومنولث في كوالالمبور في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ والذي دعا الى مواصلة فرض الجزاءات على جنوب افريقيا كوسيلة لـ :

"إحضار بريتوريا الى مائدة المفاوضات وإبقائها هناك الى أن يتحقق التغيير بشكل لا يمكن عكس اتجاهه" .

لقد بدأت هذا البيان بالتأمل في التغييرات السياسية المفاجئة والسريعة والعميقة التي تقع في الأجزاء الاخرى من العالم . وأحد الدروس التي تعلمناها من هذا التحول التاريخي هو أنه عندما تمارس الضغوط من أجل التغيير يحدث التغيير ولا يمكن إيقافه ، حتى في البلدان التي تتسم هياكلها السياسية بالمؤسسية والجمود . والواقع

انه إذا ما تأخر التغيير فإن التغيير الذي لا بد أن يحدث في نهاية المطاف سيكون تغييرا كبيرا ، وقد تصعب السيطرة عليه . ويجب على جنوب افريقيا أن تتعلم من التاريخ المعاصر . وإن لم تسمح جنوب افريقيا باحداث تغيير سياسي حقيقي من خلال الاصلاح ، فقد تكون النتيجة إحداث التغيير عن طريق العنف . وعندها قد تجد الاقلية البيضاء نفسها معزولة تماما .

لقد قيل لي أن منظمة أفريكانرز برويديربوند ، والرئيس دي كليرك عضو فيها ، لديها قول مأثور معين يهدف الى تدعيم عزم أعضائها عندما يقومون بالعمل . ومؤدى هذا القول "إن أكبر مخاطرة هي عدم الاقدام على أية مخاطرة" . وأود أن أحث الرئيس دي كليرك ومعاونيه على الاصغاء الى قولهم المأثور . إن عليهم أن يقدموا على أكبر مخاطرة في عملهم وحياتهم بالمخاطرة بالتغيير الجذري في سبيل تحقيق العدالة والديمقراطية في جنوب افريقيا . ويجب عليهم أن يلتزموا بمسار محدد لا رجعة فيه عن طريق إلغاء قوانين الفصل العنصري الاساسية ومشاركة السلطة بحق مع الاغلبية السوداء حتى يمكنهم أن يبنوا سويا مجتمعا جديدا يتاح فيه للبيض والسود أن يتعايشوا تعايشا سلميا ومزدهرا .

السيد سوتريسنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنعقد هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي بناء على مبادرة تضمنها القرار الصادر عن المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز المنعقد في نيقوسيا في ١٩٨٨ . وقد اعتبرت الوثيقة النهائية لذلك المؤتمر بحق أن القمع القاسي للاغلبية السوداء في جنوب افريقيا على يد نظام بريتوريا وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار المستمرة التي يشنها على دول خط المواجهة يستلزمان المضي في تعبئة الدعم الدولي المتضافر للكفاح ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا وفي جميع أنحاء منطقة الجنوب الافريقي الفرعية ككل . وبالتالي ، كان الدافع الى هذه المداولات الحاجة الملحة الى أن نواجه مباشرة ، في هذه الهيئة الرسمية ، إزدراء بريتوريا الكامل لميثاق الامم المتحدة وتحديها للمقررات الهامة للمنظمة . ومن الجدير بالذكر أن تلك المبادرة استندت الى عجز مجلس الامن عن الاضطلاع بمسؤولياته

بموجب الميثاق وارغام جنوب افريقيا على الامتثال لقراراته . وبعد ذلك وافقت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين على أن تصدر ، بتوافق الآراء ، القرار ٥٠/٤٣ زاي بشأن عقد هذه الدورة الاستثنائية الاولى من نوعها للنظر في مسألة الفصل العنصري .

ويرى وفد اندونيسيا أنه من الالتزامات التي لا سبيل الى التحلل منها الانضمام الى الإدانة العالمية لسياسات الفصل العنصري وممارساته التي ينتهجها نظام بريتوريا والتي دمغتها الجمعية العامة بأنها جريمة في حق الانسانية . فتلك النظرية العنصرية الخبيثة هي السبب الجذري للصراع في جنوب افريقيا ويجب إزالتها بجميع أشكالها ومظاهرها .

إلا أنه على الرغم من الجهود الحازمة للمجتمع الدولي للقضاء على هذا البلاء ، وعلى الرغم من القرارات التي لا حصر لها التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الامن ، فضلا عن قرارات منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، والهيئات الدولية الاخرى ، مازال الفصل العنصري قائما .

وعلى الرغم من الزعم بعكس ذلك ، لم تعط أهمية تذكر لتأكيدات النظام العنصري وإعلاناته الخاصة باجراء التغييرات . وعلى الرغم من التخفيف من درجة القمع الى حد ما فإن انكار حقوق الانسان على الغالبية العظمى للسكان مازال مستمرا . إن مظاهر الفصل العنصري التي تتجلى بصفة خاصة في قانون مناطق الجماعات وقانون الامن الداخلي وسياسة البابتوستانات مازالت قائمة دون أي تغيير . وحالة الطوارئ والقيود المصاحبة لها المفروضة على الانشطة المناوئة للفصل العنصري لا تزال سارية . والواقع أن حكم الاقلية وسيطرتها مازالا مترسخين .

وبغض النظر عن المناورات التي يستخدمها النظام ، سواء كانت تدابير سطحية وجزئية أو اجراءات قمع ، لا تزال معارضة الفصل العنصري مستمرة دون هوادة بل وقد برزت بقوة جديدة . إن تعاظم المقاومة والارتفاع المفاجئ للتمرد الشعبي من جانب الاغلبية السوداء المضطهدة بقيادة حركات التحرير والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا قد تخللا كل طبقات المجتمع وبلغا جميع

أنحاء البلد وجهود بريتوريا المتجددة لفرض أي شكل من أشكال السيطرة العنصرية تحت أي ستار سيكون مصيرها الفشل لا محالة . ولهذا ، يجب أن تسلم جنوب افريقيا بالواقع وهو انه لا يمكنها الاستمرار في انتهاج سياسة الفصل العنصري بعد الآن .

تتيح هذه الدورة الاستثنائية فرصة فريدة للسعي الى إيجاد توافق في الآراء واستراتيجية عامة ، من جانب كل من نظام جنوب افريقيا والمجتمع الدولي بشأن طرق استئصال شأفة هذا الشر الى الأبد ووسائل تحقيق ذلك . وكما ذكر الممثلون من افريقيا الذين سبقوا وفدي على هذه المنصة ، يجب أولا وقبل كل شيء أن يدلل النظام العنصري على التزامه باجراء تغييرات حقيقية وإبداء حسن النية في المفاوضات .

يقتضي التغيير السلمي والحقيقي اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والعفو عنهم دون قيد او شرط ، والغاء حالة الطوارئ ، واعادة الحقوق الاساسية ، والسماح بتشكيل الاحزاب السياسية وقيامها بعملها على أسس غير عنصرية . كل ذلك يشكل ردا ايجابيا وتحركا نحو عملية الحوار البناء مع الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا .

واندونيسيا ، بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وفي الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، وفي مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، منذ انشاء كل منها ، تؤكد من جديد التزامها القاطع بالكفاح ضد الفصل العنصري . ونحن على اقتناع منذ أمد طويل بأنه لا يمكن تحقيق العدالة للغالبية السوداء في جنوب افريقيا دون حل هذه المسألة الملتهبة ، وبأنه لا سبيل الى توطيد السلم والاستقرار الا بإزالة الفصل العنصري بأكمله وتحويل مجتمع جنوب افريقيا الى مجتمع موحد ديمقراطي وغير عنصري .

إن مما له أولوية الآن على جدول الاعمال الدولي تحرير الغالبية السوداء التي عانت طويلا في جنوب افريقيا عن طريق استئصال الفصل العنصري . واندونيسيا على اقتناع أكثر من أي وقت مضى بأن الاهداف الرئيسية المتمثلة في تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في جنوب افريقيا ستظل بعيدة المنال مالم يمارس ضغط حقيقي وفعال على نظام بريتوريا .

وفي هذا الصدد ، لا تزال حكومة بلادي ملتزمة بالتقيد بحظر توريد الاسلحة الالزامي ، وحظر توريد النفط وجميع الجزاءات وأشكال المقاطعة الطوعية ضد جنوب افريقيا . ولن تقيم اندونيسيا أية علاقات مع نظام بريتوريا العنصري الى أن تلغى سياسة الفصل العنصري البغيضة الى الابد . وتتمثل سياسة اندونيسيا في تأييد مطلب اعتماد مجلس الامن لجزاءات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق . واننا ، بالاشتراك مع المجتمع الدولي ، لن ندخر وسعا من اجل ضمان أن تسود القضية العادلة للكفاح ضد الفصل العنصري وتفوز بالنصر .

ولكن من أجل أن نكفل النصر الاكيد ، لا بد من بذل جهد متضافر قائم على اساس مبادئ توجيهية واضحة بشأن الاجراءات ذات الأولوية التي تؤدي الى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء الكامل على الفصل العنصري .

وفي هذا الصدد ، يرى وفد بلادي أن إعلان هراري ، الذي اعتمدته منظمة الوحدة الافريقية في آب/اغسطس الماضي ، يوفر اطارا سليما لانهاء الفصل العنصري بسرعة . فهو يرمي الى اقامة نظام دستوري وسياسي على اساس الاقتراع العام ؛ ويسعى الى الدخول في عهد جديد من السلم لافريقيا كلها تصبح فيه العنصرية وحكم الاقلية والسيطرة الاستعمارية من مخلفات الماضي ؛ ويسعى الى اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية تحترم حقوق كل البلدان وتنتهج سياسة قوامها الصداقة والسلم مع كل الشعوب . ويؤيد وفد بلادي دعوة هذه الدورة الاستثنائية الى تأييد ذلك الاعلان ومطالبة المجتمع الدولي بالمشاركة بنشاط في الاحكام ذات الصلة من برنامج العمل الوارد فيه ، بما في ذلك ، بين جملة أمور ، تعزيز الدعم الشامل لحركة تحرير جنوب افريقيا وتكثيف الحملة المتعلقة بفرض جزاءات الزامية وشاملة على جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، وتقديم كل مساعدة ممكنة لدول المواجهة .

تمثل هذه الاجراءات ، في الواقع العناصر الاساسية لاي عمل متضافر يقوم به المجتمع الدولي ممثلا في هذه المنظمة . ولا شك ايضا في انها تتماشى والموقف الذي أعلنت عنه الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في هذه الجلسات . ومن المناسب ، بالتالي ، اعطاء برنامج عمل منظمة الوحدة الافريقية مقاما بارزا في مشروع الاعلان المعروض علينا ، فهو متسم بالوضوح والالتزام المبدئي في توجهه بقدر ماهو متسم بالواقعية التي تجعل من الممكن تنفيذه ، ونحث على اعتماده بالاجماع .

السيد انسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بامكان المجتمع الدولي الآن ، بعد سنوات من الضغط المتواصل على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، أن يتطلع ، بقدر من التفاؤل الحذر الى النهاية الحتمية لنظام الفصل العنصري البغيض . فمن الواضح أن التطورات الاخيرة تشير الى أن طغاة بريتوريا قد

انتابهم الارهاق ولم يعد بإمكانهم مواصلة قمعهم الكريه . لقد تحملت الجماهير المقهورة بشجاعة الاضطهاد واصبحت على مرأى من التحرير . وفي هذه الساعة الحاسمة يتعين على الأمم المتحدة أن تساعد هذه الجماهير على مواصلة نجاحاتها وتسديد الضربة القاضية لنظام الفصل العنصري .

ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، اذ تنعقد في أعقاب انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا ، تتيح فرصة لا للاحتفال بهذه النتيجة السعيدة فحسب ، بل ولتجديد عزمنا على ازالة الفصل العنصري من جنوب افريقيا ذاتها . ومن الاهمية بمكان لكفاحنا عدم تضييع الزخم الفعال الذي حققناه ، وهو ضائع إذا ما اتخذنا موقف التفاضي المستهتر . فالفصل العنصري الآن كالوحش الجريح المتقهقر الى مربضه ، في أخطر حالاته وسيقاتل بخبث من أجل بقائه .

ينبغي ، بالتالي ، أن يكون نهجنا المستمر - على الرغم من الثقة بالنفس المكتسبة من النجاح السابق - نهجا حذرا ومدروسا . ويجب أن نراقب كل عمل تتخذه بريتوريا لمعرفة غايته النهائية ، وأن نزنه لنقدّر مدى أهميته . وقد روّج القادة الجدد مؤخرا لبعض البوادر التي يقولون انها تعبر عن حسن النوايا . واعتبروا افراجهم عن بعض المحتجزين واستعدادهم لمعالجة بعض قضايا الفصل العنصري الشكلية دليلا على وجود ميول جديدة . لكن هذه التدابير المحدودة للاسف لا تصل الى لب الفصل العنصري ، الذي لا يزال قويا وساري المفعول كما كان من قبل . وبالتالي لن نرتاح الا عندما يُقضى قضاء كاملاً على ذلك النظام ويُستبدل بحكومة تمثيلية وعادلة ومشروعة بحق .

يتعين على هذه الجمعية بالتالي أن تندد بالمناورات التسويفية التي يستخدمها النظام للابقاء على سيطرته على جنوب افريقيا . وعلينا أن ندين بقوة استمرار حالة الطوارئ التي يبقي عليها نظام بريتوريا لمصلحته كستار لقمعه . ويجب علينا أن نعرب عن قلقنا المتزايد ازاء التقارير المستمرة والمزعجة عن أعمال فرق القتل ، والهجمات الوحشية على المناوئين للفصل العنصري . وينبغي ألا تساورنا الأوهام في حين تظل المعارضة السياسية محظورة وتظل الاغلبية السوداء محرومة من

ممارسة حقوقها الانسانية الأساسية . يجب رفض استمرار احتجاز عدد كبير من السجناء السياسيين ، بما في ذلك نلسون مانديلا ، لعدم وجود ما يبرر ذلك على الاطلاق . وهناك بالطبع فظائع أخرى لاتوصف ترتكب ضد السكان بشكل عام ، لكنها تظل خافية عن أعين العالم الخارجي بسبب غطاء السرية الذي يكتنف وسائط الاعلام في جنوب افريقيا .

ومن الصعب القول بان هذه الممارسات تشير الى وجود أي استعداد جاد لدى بريتوريا لقبول التغيير والتنازل عن السلطة . ومع ذلك أكد لنا الرئيس الجديد للنظام بأنه ملتزم ببرنامج الاصلاح والتجديد . وقد ذُكر انه قال لدى توليه السلطة ، "لقد آن الأوان لتستعيد جنوب افريقيا اعتزازها بنفسها وتزيل عن نفسها براثن العزلة الدولية المتزايدة ، والانهيار الاقتصادي والاستقطاب المتزايد" . هذه كلمات جميلة ، لكن السيد دي كليرك لم يقل للأسف كيف ينوي بالتحديد تحقيق هذا الهدف ؛ ولم يتحدث عن أية خطة ملموسة للتخلص من الفصل العنصري . وبدلا من ذلك ، قال إن التفرقة في جنوب افريقيا من واقع الحياة ويجب قبولها . وتحدث بالتالي عن "التغيير التدريجي" وحذر من "التوقعات المبالغ فيها" . وعلى العالم أن يتساءل ما معنى "التدريجي" ، وما معنى "المبالغ فيها" ؟

ومن ثم يجب أن يقال لنظام دي كليرك بوضوح لا لبس فيه . ان ما طبقه حتى الآن من تدابير تجميلية لمداراة قبح وفساد الفصل العنصري لن تكفي لجعل ذلك النظام مقبولا في نظر المجتمع الدولي . بل ينبغي له أن يشرع فورا في اجراء مفاوضات حقيقية مع الأغلبية السوداء من أجل القضاء الكامل على الفصل العنصري وإحلال نظام سياسي جديد في جنوب افريقيا . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب على نظام دي كليرك أن يزيل وجوده العسكري من بلدان السود ، ويطلق سراح جميع السجناء السياسيين ويسمح بممارسة النشاط السياسي في حرية . وهو ، متى اتخذ هذه الخطوات الأساسية ، يمكن أن يهيئ المناخ اللازم للحوار والتفاوض اللذين من شأنهما أن يحققا للجنوب الافريقي ، التغيير السلمي والدائم .

ولكفالة تحرك بريتوريا في هذا الاتجاه ، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تطبيق أشد الجزاءات الممكنة لكفالة إذعانها والتزامها على الوجه الأكمل . فباعتراف النظام نفسه كانت الجزاءات باعثا على الإصلاح لأنها حدت من قدرته على ممارسة الفصل العنصري . ان لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بجنوب افريقيا والتي يشرّف غيانا انتماؤها الى عضويتها ، نظرت مؤخرا في دراسة أجراها بعض الخبراء بشأن تطبيق الجزاءات على جنوب افريقيا وأثرها ، وأكدت

"مشروعية الجزاءات كأداة سياسية يمكن أن تؤدي الى القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، والضرورة الملحة لأن توجه في مثل هذه الظروف إشارات أقوى الى الحكومة الجديدة" .

ولقد وافق رؤساء حكومات الكمنولث في قمتهم المعقودة في كوالالمبور في تشرين الأول/اكتوبر على أنه ، بالنظر الى ما تشهده جنوب افريقيا والمنطقة من تطورات ، ينبغي إيلاء العناية الواجبة للتوصيات الواردة في التقرير . ومن ثم يجب في هذا المنعطف التاريخي الحرج ألا يحدث أي تراخ في الجزاءات بل لابد الآن من تشديدها وتوسيع نطاقها ليكفل لها أقصى قدر من الفعالية .

وثمة عامل جوهري لابد أن يواكب أي سياسة جزاءات ضد جنوب افريقيا ، وهو يتمثل في خطة لمساعدة شعوب الجنوب الافريقي ، الضحايا المنكوبين بزعزعة الاستقرار والحرمان من جراء أفعال نظام الفصل العنصري . ويبين تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا المعنون "سياسة جنوب افريقيا لزعزعة الاستقرار : مقاومة الفصل العنصري" العواقب الوخيمة المترتبة على سياسة الفصل العنصري . ومن ثم ، يجب علينا أن نستمر في مساعدة دول خط المواجهة التي ترزح تحت وطأة ما تحلقه بها بريتوريا من تدمير . ويجب علينا أن نمد الجماهير المقهورة داخل جنوب افريقيا بدعم كبير ، فهي ستحتاج على وجه الاستعجال الى برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعدادها لحياتها الجديدة في دولتها في مرحلة ما بعد الفصل العنصري .

وكما قال رئيس بلدي في قمة عدم الانحياز المعقودة في هراري منذ ثلاثة أعوام :

"لقد حان الوقت للبدء في الإعداد لجنوب افريقي بمنأى عن الفصل العنصري . ونحن على ثقة من أن النصر سيكون حليفنا ، ومن ثم ينبغي أن نفكر في الدور الذي يمكننا الاضطلاع به لمساعدة شعبي جنوب افريقيا وناميبيا على التمتع ، بأسرع وأقصى ما يمكن ، بثمار حريتهما وعلى تبوء مكانتهما اللائقة في منظمة الوحدة الافريقية وفي المجتمع الدولي الاكبر" .

ان غيانا حكومة وعشبا على التزام كامل بإلغاء الفصل العنصري وبناء جنوب افريقيا جديدة لا تعرف الفرقة والعداوات العنصرية . ولسوف نواصل في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى ، العمل على استمرار الضغط على نظام بريتوريا لحمله على ترك السلطة في وقت مبكر . وفي هذا السياق نود أن نعرب عن تقديرنا للجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصري ، التي عملت دون كلل تحت رئاسة السفير غاربا ممثل نيجيريا ، لتحرير شعب جنوب افريقيا من الطغيان . ونحن نحثها على تكثيف جهودها لشن هجوم كبير على ما تبقى من معاقل الفصل العنصري* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) .

ولقد غدا حكام جنوب افريقيا العنصريون مكشوفين لأي هجوم فالواقع ان زمن محاولات الإصلاح قد انقضى ، حيث أن التغييرات الضئيلة التي أجريت تقصر الى حد كبير عن تلبية مطالب شعب ذلك البلد . إذ يتردد أنه حتى المواطنين البيض بدأوا يتبينون أنه لم يعد أمام النظام من بديل سوى التفاوض بشأن التغيير الدستوري الاساسي . ومن ثم ، لدى النظام الجديد في بريتوريا خيار واضح ، فإما أن يقر بعدم شرعيته وبحكم الاغلبية ، أو أن يواجه غضب ضحايا الفصل العنصري الذين لا يستطيعون ولن يستطيعوا تحمل المزيد من سيطرة ذلك النظام المجحف . ولا يسعنا إلا أن نأمل ، أنه تماشيا مع روح التغيير الإيجابي التي تسري الآن في شتى أنحاء العالم قد يتراءى للنظام المذكور أنه يجدر اختيار سبيل المفاوضات السلمية .

وفي رأينا ، ان إعلان هراري الصادر في آب/أغسطس من هذا العام يشكل مخططا ممتازا للمفاوضات ، ومن ثم ينبغي للجمعية العامة أن تصادق عليه باعتباره كذلك . فمن المتوقع أن تنعكس مبادئه التوجيهية الرئيسية بشكل كامل في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية . ونحن نوصي نظام دي كليرك بإيلاء اعتبار جاد لهذا الميثاق السياسي بوصفه خطوة صوب جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية . بيد أنه لا يبدو ، على ضوء رسالة موجهة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ من وزير خارجية جنوب افريقيا الى الامين العام للامم المتحدة (A/S-16/6) ، ان ذلك النظام على استعداد لقبول هذا الإطار للعمل مستقبلا . فهو يرفض الاعلانات ويصفها بالجمود وعدم الجدوى .

فماذا يمكن إذن أن تنتظر من مثل هذا الموقف الصلف الذي ينم عن الازدراء ؟ في اعتقادنا ، لا شيء يذكر إلا أنه لا يسعنا أن نتوقع من جماهير جنوب افريقيا المقهورة أن تتحمل الى ما لا نهاية قسوة الفصل العنصري ولا انسانيته . وكما تذكرنا إحدى مراثيهم الجنائزية بقول :

"فلا ينسيّن أحدا
إن غضبتنا ستدوم الى الابد ؟
أمد اشتهاءنا للحرية أكثر
دواما من كل الذهب
في مناجم الأرض" .

وإننا لنحث نظام بريتوريا على الإصغاء لصرخة الألم هذه والابتعاد عن حافة الكارثة قبل فوات الأوان .

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي غبطتنا أن نرى السيد غاربا يرأس مداولات دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي . ونحن على ثقة من انه بحنكته وخبرته ، مع التزامه بالسلم والحرية والعدل ، وهو ما برهن عليه باقتدار شديد بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ورئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، سيقود هذه الدورة الاستثنائية الى النجاح .

ان إعلان الجمعية العامة الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٣ ، العقد الثاني لمكافحة العنصرية والفصل العنصري واعتماد برنامج العمل الذي أوصى به المؤتمر العالمي بتوافق الآراء يبرهنان على التزام المجتمع الدولي باستئصال الآثام التي يمثلها الفصل العنصري والعنصرية وجميع أشكال التمييز العنصري . واليوم ، وصلنا الى منتصف العقد ، ولا تزال الحالة في جنوب افريقيا دون تغيير .

وفي حين نشهد ، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين ، فجر عهد جديد مشرق بالأمل نتيجة لتحسن المناخ السياسي الدولي ، نجد أن نظام الفصل العنصري الخبيث والمروع الذي اعتبره المجتمع الدولي بحق جريمة في حق الانسانية وتحديا للضمير العالمي ، لا يزال قائما في حصنه المنيع ليشكل العقبة الرئيسية أمام جهودنا المتضافرة الرامية الى إقامة عالم يسوده العدل والسلم والواقع أن موجة التغيير السلمي الراهنة التي جلبت في أماكن أخرى حلولا للصراعات الاقليمية ، ترتطم وتتحطم باستمرار على يد نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا بسياساته البغيضة القائمة على العدوان واضطهاد غالبية السكان غير البيض في الجنوب الافريقي .

وينظر وفد بلدي بعين القلق البالغ الى تجديد حالة الطوارئ في جنوب افريقيا . فبمقتضاها يجري اللجوء الى أكثر القوانين تعسفا في إطار فكرة "القصد المشترك" الشهيرة وذلك لإسكات من يحتجون على النظام القمعي العنصري ويناضلونه . وفي رأينا أن استمرار وجود الفصل العنصري لا يهدد السلم والأمن في تلك المنطقة فحسب بل وأيضا يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ومع ذلك ، يجدر بنا أن نذكر أن نظام جنوب افريقيا ، رغم أنه مازال راسخ الأركان مع الأسف ، فإنه يهتز بفعل المعارضة العامة للفصل العنصري من جانب المجتمع الدولي ، وشجاعة السكان السود في نضالهم وتصميمهم على القضاء على هذا النظام الآثم قضاء مبرما . إن إدامة عملية الإبادة الجماعية ضد الأغلبية من السود العزل داخل وطنهم ، وممارسة إرهاب الدولة في الخارج ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة - مازالت تمثل حجر الزاوية للفصل العنصري .

والحقيقة أن التغييرات الزائفة التي جرت مؤخرا في جنوب افريقيا أثارت بعض التفاؤل حول زوال الفصل العنصري نهائيا ؛ وكان ضمن هذه التغيرات إطلاق سراح وولتر سيسولو وستة من السجناء الآخرين ، والقرار الذي اتخذته سلطات جنوب افريقيا بعدم تنفيذ الحظر الذي تفرضه حالة الطوارئ على مسيرات الاحتجاج ، وفتح المصايف أمام جميع الأعراق . وعلى الرغم من ذلك ، ينبغي أن ينظر الى الرغبة التي أفصحت عنها حكومة السيد دي كليرك الجديدة في إجراء تغيير إيجابي ، من منظور الحالة العامة السائدة وفي سياق التطلعات المشروعة لأغلبية السكان السود . ويشهد تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/44/22 ، على أنه لم يحدث أي تحرك جوهري صوب إزالة الأعمدة الأساسية لنظام الفصل العنصري . ومازالت هناك قيود مفروضة لحظر أنشطة حركات التحرير الوطنية والحركات الديمقراطية الشعبية . ومازال نلسون مانديلا ونحو ثلاثة آلاف آخرين من الناشطين المعادين للفصل العنصري يرزحون في الأغلال في غياهب سجون البيض في جنوب افريقيا بدون محاكمة . ومازال المناضلون من أجل الحرية من السود مودعين في السجون في انتظار دورهم لتنفيذ أحكام الإعدام فيهم ؛ على الرغم من اعتماد القرار ١/٤٤ في مستهل الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، والذي يدعو الى تخفيف أحكام الإعدام الصادرة على مانغينا جيفري بوسمان وسائر السجناء السياسيين . ومازالت القوانين الأساسية للفصل العنصري مثل قانون تسجيل السكان ، وقانون مناطق التجمعات ، والتي يجري تعزيزها من جوانب كثيرة بإصدار قوانين تقييدية أخرى ، ولاسيما ضد المطبوعات ووسائط الإعلام ، قائمة كما هي . وفضلا عن ذلك ،

تدل الانتخابات التي عُقدت مؤخرا ، والتي استُبعدت الأغلبية الساحقة السوداء منها وأدانها قرار الجمعية العامة ١٣/٤٣ ، على أن توقعات الإصلاح الجذري المرتقبة لا تبدو محتملة في القريب .

وليس هناك أدنى شك في أن التدابير المتفرقة والتغييرات السطحية ووعود بريتوريا بالإصلاح - لا تؤدي بأي حال الى إحداث تغيير حقيقي أو جوهري في جنوب افريقيا . فالفصل العنصري ، كما قيل مرارا وتكرارا في هذه الجمعية ، لا يمكن إصلاحه : بل لابد من استئصال شأفته . ولن تؤدي استمالة وإقناع وملاطفة النظام العنصري لتغيير سياساته إلّا الى تقوية بريتوريا في تحديها المخزي للرأي العام العالمي . فالحرية حق ثابت لا يمكن التفاوض عليه أو منحه شيئا فشيئا على فترة من الزمن . وعلاوة على ذلك ، فإن الإصلاحات المزعومة ، التي تشمل أيضا إدخال دويلات البانتوستانات الشائنة والدستور ثلاثي المجالس سيىء السمعة - تختار قطاعا صغيرا من الأغلبية المضطهدة وتضمها داخل إطار النظام - ينبغي أن يُنظر اليها باعتبارها تدابير مضللة وزائفة ترمي الى إخفاء ترسيخ نظام الفصل العنصري ، الذي بدأ يتآكل تحت تأثير الحملة الدولية المتضافرة لعزل نظام بريتوريا ، وتحت الضغوط الداخلية التي تكرسها المقاومة الباسلة التي تمارسها قوى التحرير والقوى الديمقراطية في جنوب افريقيا . لقد علمتنا تجارب الماضي أن نكون متشككين : فهذه التحركات وغيرها من شاكلتها ، إنما يوجهها النظام العنصري من أجل الإحباط المستمر لضرورة إحداث تغير كلي .

ويلاحظ وفدي مع الاستياء تعدد أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة المستقلة ، بما في ذلك مذابح اللاجئين التي ارتكبت عن عمد في إطار سياسة القبضة الحديدية ، والمطاردات العنيفة التي يمارسها النظام العنصري ، والتي أدت الى خسائر جسيمة في الأرواح وخسائر مادية فادحة . وفي هذا السياق ، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبلاغ الذي أصدره مؤتمر قمة دول خط المواجهة الذي عُقد في غابورون ، في بوتسوانا ، في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ ، وفي نفس الوقت ، نشيد بتلك الدول التي مازالت تتحمل العبء الثقيل لتوفير الملاذ لضحايا

الفصل العنصري . وينبغي حماية استقلال انغولا وموزامبيق وسلامة أراضيهما وسيادتهما ضد عدوان جنوب افريقيا .

ويعرب وفدي أيضا عن قلقه إزاء الحالة المحفوفة بالاخطار التي تحيق بالبلدان الاعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، التي تهددها بريتوريا باستمرار بشن الغارات العسكرية والابتزاز الاقتصادي . وتفيد التقارير بسقوط ما يزيد على مليون شخص من القتلى في بلدان مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، وتقدر الخسائر الناتجة عن أعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا في المنطقة بنحو ٦٠ بليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٨ . وفي هذا الصدد ، يود وفدي أن يؤكد دعمه مرة أخرى لاهداف وجهود بلدان مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، التي تعكس رغبة البلدان المعنية في تقليل اعتمادها اقتصاديا على جنوب افريقيا ، وتحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا واجتماعيا .

إن إصرار نظام بريتوريا على تطوير قدرة نووية ، إنتهاكا للفقرة ١٢ من الإعلان الصادر في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، المعقودة في عام ١٩٧٨ ، وانتهاكا لقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) ، يزود النظام العنصري بوسيلة رهيبة لابتزاز الدول المجاورة . ومن ثم هناك حاجة ماسة تدعو الى اتخاذ تدابير مناسبة لكبح هذا التهديد الخطير للسلم والامن ، ليس فقط لهذه المنطقة ، ولكن أيضا للعالم بأسره .

ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن تطبيق المقاطعة الاقتصادية الكاملة والعزلة التامة على جنوب افريقيا ، على نطاق واسع وبصرامة وفقا للفصل السابع من الميثاق ، من شأنه أن يساعد على توليد الزخم الضروري للتفاوض بين جميع الاطراف المعنية . وعلاوة على ذلك ، تؤكد الدلائل التي توفرها مختلف التقارير بأن الجزاءات الاقتصادية والمالية التي طُبقت على جنوب افريقيا من قبل قد أحدثت الآن بعض الاثر . ومن ثم تدحض الرأي الخاطئ لاولئك الذين يرون أن الجزاءات لن تكون فعالة .

وبغية إرساء أساس سليم لحل عادل ودائم مقبول عالميا ، ومن أجل تهيئة مناخ لإجراء مفاوضات حقيقية وعادلة وفقا للآراء التي أعربت عنها الدول الافريقية في الإعلان الذي اعتمدته حركة بلدان عدم الانحياز في هراري في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ينبغي إجبار جنوب افريقيا ، عن طريق فرض جزاءات اقتصادية عليها وعزلها تماما ، لكي تقبل خطة تفاوض تقوم على ما يلي : إنهاء حالة الطوارئ على الفور ، والافراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين على الفور وبدون شرط ، بمن فيهم نلسون مانديلا ، ورفع الحظر المفروض على جميع المنظمات السياسية والحركات المناوئة للفصل العنصري ، بما في ذلك المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والمنظمات العمالية ؛ وإلغاء قانون الأمن الداخلي وجميع التدابير الوحشية الأخرى ؛ وسحب جميع الجنود من كل البلدات ؛ وعودة جميع المنفيين السياسيين والمناضلين من أجل الحرية بدون أي عراقيل ، والبدء في عملية حوار عن طريق عقد مؤتمر مائدة مستديرة لكل أطراف الصراع الداخلي ، بغية وضع برنامج نهائي للمفاوضات .

وفي هذا الصدد ، يؤيد وفدي قرار منظمة الوحدة الافريقية الذي أقرته حركة بلدان عدم الانحياز ، بالعمل على عقد اجتماع لمجلس الأمن في افريقيا يرمي الى تقييم كل أعمال القهر التي تقوم بها جنوب افريقيا العنصرية في جنوب افريقيا ، وإرهاب الدولة الذي تمارسه في المنطقة - وذلك بغية اتخاذ اجراءات مناسبة ردا على ذلك .

ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وتقرير الأمين العام ، الذي نحيي جهوده الدؤوبة التي يبذلها سعيا لتحقيق السلم العالمي والتفاهم الدولي .

وأخيرا ، نود أن نوصي ، بأن يُعتمد بتوافق الآراء إعلان بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة ؛ وسيكون الإعلان ، كما يرد في تقرير الأمين العام :

"استجابة إيجابية معقولة للدعوة الصريحة الى تفكيك بنيان نظام الفصل العنصري" ، (A/44/1 ، ص ٩)

السيد ثورب (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم باسم وفد ترينيداد وتوباغو بتهنئة حارة للسيد غاربا ممثل نيجيريا لانتخابه رئيسا للدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . لقد تابع وفدي بإعجاب شديد اخلاصه الأكيد واخلاص بلده نيجيريا للكفاح من أجل السلم والعدل في الجنوب الافريقي ، ومن أجل القضاء التام على نظام الفصل العنصري . ولا شك في أن التزامه طويل الأمد والكفاءة المهنية التي يمارس بها مسؤولياته سيكونان خير كفيل بنجاح مداولاتنا الحالية ، وإني أؤكد له التعاون الكامل من جانب وفدي في مهمته السامية .

لقد جاء عقد دورة استثنائية للنظر في مسألة الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي في أوانه تماما . فعلى الصعيد الدولي ، تسود الآن روح التعاون في العلاقات فيما بين الدول ، على صعيد العلاقات الدولية بعامة . وتبدي الحكومات عموما استعدادا متزايدا للالتزام بحكم القانون والامتثال للمبادئ المقبولة عموما . وقد وجد ، بذلك ، جو من الأمل والثقة والاطمئنان . كما يبدو أن هناك شعورا متزايدا بين كثير من القادة لضرورة التوصل إلى حلول دائمة للنزاعات التي طال أمدها ومواجهة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية العويصة التي تعاني منها مجتمعاتنا .

وفي الجنوب الافريقي نفسه ، أدى نجاح الضغط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي على نظام بريتوريا إلى زيادة فرص السلام في المنطقة ، وفتح الطريق صوب حصول ناميبيا على الاستقلال ، بعد طول انتظار . وبالاضافة إلى ذلك ، أدت فعالية الضغوط الداخلية والخارجية الواقعة على النظام إلى جعل فئات تزداد عددا من الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا تدرك أن الابقاء على نظام الفصل العنصري الكريه لن يكون مربحا لها .

فالأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا ترى أن الفصل العنصري مرادف لممارسة عنف يومي يقع على العقول والأبدان والأرواح ، حتى وان ظلت الممارسة مغلّفة بإطار من الخداع والاحترام الزائف والمشروعية . فالفصل العنصري هو الحرمان من حقوق الانسان الاساسية بما فيها الحق في الحياة ، والاستغلال الاقتصادي والفقر المدقع والابعاد عن

مؤسسات الدولة وعملياتها السياسية ، وهو مؤد ، على كل حال ، إلى ادامة سيطرة الأقلية البيضاء قليلة العدد على أكثر من ٣٨ مليونا من غير البيض ظلوا ضحايا لتدابير العنف هذه .

استمر خلال العام الماضي عدوان بريتوريا على القوى المناهضة للفصل العنصري فتحت مظلة أحكام حالة الطوارئ التي مدِّدت على نطاق البلد بأسره ، واصل النظام استخدام تلك التدابير القمعية السافرة التي أصبحت للأسف ممارسة مألوفة . وقد شملت اجراءات العنف المنظم ضد أعداء الفصل العنصري في جنوب افريقيا تدابير كالاحتجاز بلا محاكمة ، وتعذيب المتحتجزين والسجناء لمدد طويلة ، واصدار أوامر المنع والتحريم ضد الأفراد والمنظمات ، واصدار أحكام اعدام بسبب النشاط السياسي ، والقيام بأعمال للتخريب والقتل والاغتيال . بل وأكثر من ذلك لم تنجُ النساء ولم ينجُ الأطفال ورجال الدين من تلك الممارسات .

لقد رحبت ترينيداد وتوباغو بالافراج في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وفي تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام عن عدد محدود من الأعضاء البارزين في المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا وغيرهم من السجناء السياسيين . ومع ذلك ، مازال في غيابات السجون نلسون مانديلا ، شعلة الأمل ورمز الشجاعة ، وأكثر من ٨٠٠ من السياسيين الآخرين . ووفقا لما جاء في التقرير الحالي للجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصري كان هناك ٨٨ سجينا سياسيا ينتظرون تنفيذ أحكام الاعدام فيهم حتى حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

ومما يدعو للقلق أيضا ، أعمال التخريب التي تغمض الدولة عينها عنها ضد القوى المناهضة للفصل العنصري والتي شملت الجماعات الدينية والنقابات العمالية ، وهي الأعمال التي ترتكبها مجموعات شبه عسكرية وفرق القتل المنتشرة في أنحاء ذلك البلد . وتبيِّن التقارير أن ٥٩ من مناهضي الفصل العنصري اغتيلوا في جنوب افريقيا خلال السنوات العشر الماضية ، وأن ٦١ آخرين اغتيلوا في المنفى ، بالاضافة إلى ٣٠ على الأقل اختفوا أو اختطفوا من الدول المجاورة . وترينيداد وتوباغو تدين بشدة هذه الأعمال الاجرامية . ولا يجوز السماح بأن تستمر هذه الحالة المؤسفة في جنوب افريقيا .

بالاضافة إلى ذلك ، لا بد من إرغام بريتوريا أيضا على التخلي عن نظام البرلمان المؤلف من ثلاثة مجالس الذي يضمن للأقلية البيضاء حق النقض . وتدين ترينيداد وتوباغو بشدة الانتخابات الزائفة التي أجريت في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لبرلمان جنوب افريقيا المقسّم على أساس عرقي .

لقد نجح الزعيم الجديد للنظام العنصري في إشارة توقعات لدى البعض ، داخل جنوب افريقيا وخارجها ، من خلال الاعلانات التي أحسنت الدعاية لها ، بقرب اجراء اصلاحات مزعومة . غير أنه لم ينجح في أن يثبت بأي شكل ملموس استعداده لإزالة ركائز الفصل العنصري ، بل إن تصريحاته العلنية في هذا المجال تؤكد أنه لا يريد أن يتناول إلا العَرَض الخارجي للفصل العنصري ، اللهم إلا إذا اضطرته الضغوط الداخلية والخارجية إلى إحداث تغييرات حقيقية .

وهذه المحاولات للخداع تطرح تحديات اضافية أمام أغلبية السكان في سعيها لمواجهة آلة الدعاية المحكمة لبريتوريا وتأثيرها في الخارج . ويمكن أن نتبين طبيعة العقبات التي يواجهها ذلك النظام الآن من حقيقة مسارعة البنوك الدولية الكبرى في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ إلى إعادة جدولة الديون الدولية المستحقة على جنوب افريقيا قبل وقت طويل من موعد استحقاقها وهو حزيران/يونيه ١٩٩٠ . غير أن حركة مناهضة الفصل العنصري التي تعمل داخل جنوب افريقيا وخارجها قد أثبتت على مرّ السنين أنها كفء لمواجهة هذه التحديات .

استجابة للاحتياجات المتغيرة للنضال الداخلي ضد الفصل العنصري يقوم معارضو هذا النظام المفلس باستمرار وبنجاح بتعديل تكتيكهم واستراتيجيتهم . فمحاولات بريتوريا لمنع نشاط احدى المجموعات لا تؤدي إلا إلى زيادة نشاط المجموعات الأخرى . وكلما حظرت بريتوريا شكلا من أشكال المقاومة نشأت أشكال أخرى أكثر فعالية . وينبغي النظر إلى المساعي المبذولة حاليا لاقامة تحالف بين جميع القوى المناهضة للفصل العنصري بجنوب افريقيا على ضوء احتياجات النضال المتغيرة التي مازالت صعبة ومكلفة ومحفوفة بالمخاطر .

ولا يقل عن ذلك صعوبة وتكلفة ذلك النضال الذي تخوضه دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى ضد عدوان جنوب افريقيا وما ترتكبه من أعمال زعزعة الاستقرار وارهاب الدولة . وقد نجحت بريتوريا عن طريق الهجوم المباشر واشعال الحروب بالوكالة في تدمير أجزاء من شبكات المواصلات الرئيسية في موزامبيق وأنغولا ، وهي شبكات لا غنى عنها للتنمية والاستقلال لا في هاتين الدولتين فحسب ، بل وفي الدول غير الساحلية أيضا في الجنوب الافريقي .

تبين التقديرات الأخيرة أن النزاع الاقليمي أسفر عن ازهاق أرواح حوالي ١,٥ مليون شخص في دول الجنوب الافريقي المستقلة ، وعن خسائر في الانتاج المحلي الاجمالي وتدمير مادى تقدّر بحوالي ٦٠ بليونا من الدولارات الأمريكية في الفترة من عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٨ . وحجم الخسائر ونتائجها على التنمية الحالية والمستقبلة لتلك الدول مسجلة في التقرير القيّم الذي أعدّه الفريق العامل المشترك بين الوكالات والتابع لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية لافريقيا . ووفقا لذلك التقرير ، بلغ العدد الاجمالي للأطفال الذين ماتوا في أنغولا وموزامبيق فقط نتيجة ثماني سنوات من الحرب "أكثر من اجمالي الوفيات الناجمة عن القاء القنبلة الذرية على هيروشيما وناغازاكي" . إن عدوان بريتوريا الغاشم زاد من أعداد المهاجرين الأنغوليين والموزامبيقيين في البلدان المجاورة الى أكثر من ١,٥ مليون من البشر ، بالاضافة الى استضافة زامبيا لحوالي ٠٠٠ ١٢٧ فرد ، إلى جانب ٠٠٠ ١٠ ناميبي وجنوب افريقي من اللاجئين أيضا . وأكثر من ستة ملايين شخص في موزامبيق وأنغولا شردوا من ديارهم أيضا .

ومما يثير الانزعاج والحيرة بشكل خاص أن نظام بريتوريا استطاع أن ينزل هذا الدمار واليأس بدول الجنوب الافريقي ، بينما ظلت الآليات الجماعية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة للتصدي لتلك التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين في سبات .

ويردد وفد بلادي المشاعر الحكيمة التي أعرب عنها الرئيس بأن هذا ليس هو وقت الاتهامات والحدة ، وانما هو وقت الاسهامات الملموسة الكبرى في حل فوري للمشاكل والمسائل المعقدة المتولدة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري . وعلى الأمم المتحدة أن تغتنم الفرص الذهبية المتاحة الآن لتحقيق تقدم كبير في حل المعضلة التي تواجه جنوب افريقيا .

وإزاء الاعلانات البراقة الصادرة عن بريتوريا ، يجب مطالبة المنبوذ العنصري بمنع المحاكمات السياسية ووقف تنفيذ أحكام الاعدام ، وبالافراج فورا ودون شروط عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين . كما تجب مطالبة النظام برفع حالة الطوارئ ؛

وسحب جميع القوات من البلدات ؛ ورفع جميع أنواع الحظر والقيود على المنظمات والأفراد المبعدين والمقيدين ؛ وحل النظام البرلماني الثلاثي ؛ والغاء قانون تسجيل السكان ، وقانون الأمن الداخلي ، وقانون مناطق المجموعات ، وجميع ركائز الفصل العنصري . إن الاعتماد الاجماعي لمشروع الاعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الوارد في ورقة غرفة الاجتماع رقم (٣) والمطروح الآن على اللجنة المخصصة التابعة لهذه الدورة الاستثنائية ، يمثل هذه المطالب .

إن مشروع الاعلان يوفر أساسا مفيدا يمكن بناء عليه اجراء مفاوضات حقيقية مع زعماء الأغلبية المقهورة . وفي حالة عدم استجابة نظام بريتوريا بالشكل الملائم للتحدي المطروح ، فإن مشروع الاعلان ينص على ردود مناسبة يمكن أن تقوم بها القوى المناهضة للفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وكذلك المجتمع الدولي .

السيد ترينه زوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن لدى المجتمع الدولي من المبررات ما يكفي تماما لتكريس هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بكاملها لمسألة الفصل العنصري ونتائجة المدمرة في الجنوب الافريقي . إن الفصل العنصري ، كما يعترف العالم بذلك ، يشكل جريمة ضد الانسانية وتهديدا للسلم والأمن الدوليين ، ولا يزال يمثل أسوأ وصمة عار على جبين المدنية . ولقد ظل الفصل العنصري منذ نشأته ينتهك كل حق يحق للانسان أن يمارسه وكل قيمة تقدسها البشرية .

وفي عالمنا المتحضر ، يجب ألا يسمح للفصل العنصري بالبقاء بعد الآن . إن اضفاء الطابع الديمقراطي الذي زاد انتشارا في الحياة السياسية الدولية ، والذي تمارس في ظله حقوق الانسان وقيمه الأساسية ويُتمسك بها ، يجعل من المهم الآن وأكثر من أي وقت مضى القضاء على ذلك النظام البغيض . إن التطورات الأخيرة البعيدة المدى في السياسات العالمية هيأت عملية معقدة تتيح مزيدا من التعاون بين الأمم في تناول المشاكل ذات الأبعاد الاقليمية والعالمية على حد سواء . وبينما ينبغي لمجتمع الأمم أن يبذل جهودا متضافرة ، ينبغي له ألا يدع التعقيدات التي تبرز تؤثر بأي طريقة

على هدفه الاجماعي - ألا وهو الاستئصال التام الفعال والسريع للفصل العنصري . ولذلك يتوقع من هذه الدورة الاستثنائية أن تسهم بشكل ايجابي في تحقيق هذه الغاية بتعبئة وتوحيد الجهود العالمية النطاق .

إن الفصل العنصري خطير وغير انساني بشكل خاص لانه يمارس كسياسة دولة وكنظام مؤسسي من جانب نظام جنوب افريقيا . إنه ليس مجرد عنصرية ، وإنما هو عنصرية بأسوأ مظاهرها . إن هذا النظام الكريه ، الذي يرجع تاريخه الى عام ١٩١١ باصدار جنوب افريقيا "قانون حاجز اللون " ، أسس نفسه على تمييز حاد على أساس العرق أو لون البشرة . وبالفعل ، فقد قصد به الاستغلال والقمع التامّين للغالبية السوداء فى جنوب افريقيا ، ومعاملتها كطبقة دنيا أو كعبيد . إن حقوق الانسان الاساسية لتلك الغالبية ظلت لسنوات عديدة تداس بالاقدام ، بما في ذلك حقها في العيش ككائنات انسانية . كانت هناك مذابح شاربفيل وسويتو وكثير غيرها ارتكبها النظام العنصري لقمع ارادة شعب جنوب افريقيا في تقرير المصير والحرية والحياة الكريمة . ولذلك ، لم يكن أمام الشعب من خيار سوى الكفاح بكل طريقة ممكنة لتحرير نفسه وبلده من هذا الحكم العنصري غير الانساني . ورغم القمع الوحشي ، أثبت بطولته وصموده وأنه لا يقهر . وحظيت قضيته العادلة بتأييد ومساعدة البشرية التقدمية بأسرها .

إن طبيعة التوسع في الفصل العنصري تكمن في سياسات الاستعمار وزعزعة الاستقرار والعدوان التي ظل نظام الفصل العنصري يتبعها فيما يتعلق بمنطقة الجنوب الافريقي . وقد ظل يشن بشكل متكرر أعمال عدوان وتخريب ضد دول المواجهة في الجنوب الافريقي ، ولاسيما انغولا وموزامبيق ، مسببا خسائر بشرية ومادية هائلة . وتلك البلدان لا يمكنها أن تجني ثمار السلم والاستقرار كي تركز اهتمامها على تنميتها الوطنية التي لها أهمية خاصة في المرحلة المبكرة من استقلالها من الاستعمار . وقد قدرت التقارير أن المنطقة عانت ، نتيجة لهذه السياسة التي يتبعها نظام بريتوريا ، من ازهاق أرواح حوالي ١,٥ مليون من البشر وخسائر مادية تقدر بأكثر من ٦٠ بليونا من الدولارات الامريكية خلال السنوات التسع الماضية .

وفي ناميبيا ، واصل نظام بريتوريا احتلاله غير الشرعي للاقليم طيلة السنوات الثلاث والعشرين الماضية ، بسجل حافل بالممارسات وأعمال القمع اللاإنسانية . ولئن كنا نرحب بالعملية الجارية الآن لإنتقال ناميبيا الى الاستقلال ، فلا بد لنا أن ننظر اليها من خلال تعنت جنوب إفريقيا طوال السنوات الماضية والعقبات الكثيرة التي تضعها لغاية هذا اليوم لعرقلة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن نظام جنوب افريقيا لم يتراجع عن تعنته الا عندما واجه الفشل في حربه الاستعمارية في ناميبيا نتيجة للكفاح الباسل الذي خاضه الشعب الناميبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وبتأييد البشرية التقدمية بأكملها . كما أنه لم يتراجع عن عناده إلاّ عندما مني بالهزائم في حروبه العدوانية التي شنها ضد دول خط المواجهة وواجه الإدانة والضغط القويين من جانب المجتمع الدولي . وبالتالي ، ينبغي الإبقاء على الضغط الدولي في هذا المجال وممارسته بأقصى قدر ممكن .

لقد وجهت نداءات متتالية تدعو الى فرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، وخاصة الجزاءات الشاملة والإلزامية ، بوصفها وسيلة فعّالة للاسهام في استئصال شافة الفصل العنصري . ومع أن الجزاءات كانت غير الزامية وغير منسقة فقد ثبتت فعاليتها خلال السنوات الماضية . ولكن بعض البلدان ، في حين انها تعبر ببلاغة عن ادانتها القوية للفصل العنصري ، لاتزال تجد الاسباب للاعتراض على تطبيق الجزاءات الإلزامية الشاملة . وفي الحقيقة ، لا يسهم ما تقدمه بعض البلدان من تأييد ومساعدة الى نظام جنوب افريقيا إلاّ في استمرار مقاومته للقضاء التام على نظام الفصل العنصري البغيض . ومن دواعي القلق الخطير ان الحظر الالزامي لتوريد الاسلحة لا يزال ينتهك . ولا بد من إيجاد التدابير اللازمة لسد الثغرات الموجودة فيه من أجل ضمان الامتثال الصارم له . ومن الضروري وضع حد فوري لاستمرار تعاون إسرائيل وبعض البلدان الاخرى مع جنوب افريقيا في الميدان العسكري .

وقد حذرت حركة عدم الانحياز ، في مؤتمر قمتها التاسع

"المجتمع الدولي من مغبة إجراء اتصالات مع جنوب إفريقيا لأن نتيجة هذه الاتصالات سوف تكون ضد مصالح الشعب المغلوب على أمره في جنوب افريقيا" . (A/44/551 ، ص ٦٤ ، الفقرة ٤٥)

كما انها أعربت عن الأسف

"إزاء المحاولات التي تقوم بها بعض البلدان الاوروبية حاليا لمساعدة جنوب إفريقيا على الخروج من عزلتها" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٤٦)

وفي وجه تزايد كفاح شعب جنوب إفريقيا والضغط القوي من جانب المجتمع الدولي ، قدم نظام جنوب إفريقيا وعودا بتغيير سياسته القائمة على الفصل العنصري . ولكن يجب وزن هذه الكلمات في ضوء حقيقة أن الأسس المركزية لنظام الفصل العنصري باقية على حالها . فلا تزال الصكوك القانونية المشينة ، مثل قانون تسجيل السكان ، وقانون الأرض ، وقانون مناطق الجماعات ، سارية المفعول . ولم ترفع بعد حالة الطوارئ ولم يلغ الحظر والقيود المفروضة على المنظمات الشعبية والشخصيات المناهضة للفصل العنصري . ومع أن الإفراج عن الشخصيات التي أودعها النظام العنصري السجن كان موضع ترحيب إلاّ أنه يجب النظر اليه جنبا الى جنب مع استمرار وجود نيلسون مانديلا وآلاف غيره من المناضلين ضد الفصل العنصري في السجن .

إن تاريخ نظام جنوب إفريقيا وأساليبه وعدم جدارته بالثقة مدعاة للحذر واليقظة . ففي عام ١٩٨٦ قامت جنوب إفريقيا ، عندما كانت بحاجة ماسة للائتمانات والقروض من البنوك الاجنبية ، بإلغاء حالة الطوارئ . وبعد بضعة أشهر أعادت فرضها بنفس القدر من اللهفة . وفي الوقت الحالي ينبغي عدم تخفيف الضغط الدولي ولا الجزاءات بأي حال من الاحوال بل يجب مواصلتهما وتعزيزهما .

ومن الواضح ، كما هو مذكور في تقرير الامين العام ،

"إن مجرد تخفيف حدة الفصل العنصري أو تمييعه لن يكون محققا لأماني غالبية شعب جنوب افريقيا أو العالم أجمع" . (A/44/1 ، ص ٩)

ان الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه على الاطلاق ، بل يجب استئصاله بالكامل . والى أن يتم القضاء بالكامل على الفصل العنصري فإن لشعب جنوب إفريقيا الحق الشرعي في استخدام كل الوسائل المتاحة له لتحقيق التحرير الوطني ، كما أكدت على ذلك من جديد حركة عدم الانحياز .

إن وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية يؤكد مرة أخرى تأييده الراسخ للكفاح الشرعي الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ، بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، ودول خط المواجهة بهدف القضاء التام على الفصل العنصري واستعادة السلم والاستقرار والأمن في المنطقة . واننا نؤيد إعلان اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالجنوب الافريقي المؤرخ في ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، بما في ذلك المبادئ والشروط الواردة فيه والمتعلقة بإيجاد المناخ اللازم للمفاوضات بغية تحويل جنوب إفريقيا الى مجتمع عادل لا عنصري وديمقراطي وموحد وسلمي .

وإننا على اقتناع راسخ بأنه ينبغي لنا في هذه الدورة الاستثنائية أن نضع تدابير ملموسة وفعّالة لتيسير تحقيق هذا الهدف على نحو عاجل . وإذ نقف على عتبة القرن الجديد ، يتعين علينا ، نحن مجتمع الأمم ، أن نبذل قصارانا من أجل استئصال الفصل العنصري وإقامة عالم يسود فيه السلم والمساواة والرفاهية لأجيالنا القادمة ، ونساعد البشرية بالتالي على الرقي الى مستويات جديدة أرقى من الحضارة والتقدم .

السيد باوليو (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أصبح من المعتاد القول اننا شهدنا عبر السنتين الماضيتين عملية تغير لم يسبق لها مثيل في العلاقات الدولية ، أتاحت زيادة التقارب بين الأحلاف والدول المتنافسة وتحسين عمليات التسوية السلمية لمختلف الصراعات الاقليمية . ومع ذلك ، يبدو من الضروري أن نؤكد هذا الأمر لنبرز الفارق بين هذا الاتجاه العام واستمرار حالات الظلم والعنف وعدم الاستقرار التي تتعرض لها قطاعات كبيرة من البشرية .

وربما تكون الأوضاع السائدة في الجنوب الإفريقي أتعس وأمقت مثال على هذا النوع من الحالات . ففي ذلك الإقليم ، نجد ان أبغض شكل من أشكال التمييز العنصري ،

ألا وهو الفصل العنصري ، يزيد من معاناة وبؤس الناس الذين يعيشون في ظل العنف والتخلف ، بالاضافة الى أنه يعد بدرجة كبيرة سببهما .

وليس هناك من جديد يمكن إضافته الى ما قيل عن الفصل العنصري ، ذلك النظام السياسي الذي يمنع شعب جنوب إفريقيا من العيش بكرامة والتمتع بكامل حقوقه . ومن دواعي الاسف أن نظام الفصل العنصري يقتضي ، في محاولته البقاء وتكريس وجوده ، توسيع نطاق تأثيره الى ما وراء حدود جنوب إفريقيا ، مؤثرا أيضا على رفاهية وأمن الدول المجاورة .

ومن الطبيعي أن دول خط المواجهة كانت أول من أحس بأثره المباشر . وباستعراض سريع للآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفصل العنصري في تلك البلدان يمكن بسهولة فهم أبعاد المأساة البشرية التي تمر بها .

وتستمر الحرب موقّعة خسائر جسيمة بالأرواح - أكثر من مليون قتيل منذ عام ١٩٨٠ . ونفى القدر من التعاسة ينطبق على حالة الملايين من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا . إن المأساة الصارخة للاجئين ، التي لم يتضح بُعدها الإنساني بعد ، تعد عبئا اضافيا ثقيلا للغاية على اقتصادات البلدان المضيفة . ومع ذلك تبقي دول خط المواجهة أبوابها مفتوحة بسخاء لهؤلاء اللاجئين .

ومن الجلي أن الحالة الاقتصادية بتلك البلدان تزداد سوءا يوما بعد يوم . الأمر الذي أسفر عن انخفاض كبير في الناتج المحلي الاجمالي ، وزيادة في نفقات الدفاع واعتماد متعاظم ومحتوم على الدعم المقدم من المجتمع الدولي - وكل ذلك بالاضافة الى أزمة الأغذية وتردي البيئة ، وكذا تدمير الهياكل الاساسية في بعض البلدان المجاورة ، فكيف اذن يستطيع المرء أن يتوقع ولو حدا أدنى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المنطقة ؟

إن اوروغواي بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وبلدا محبا للسلم ، بل وأيضا بوصفها عضوا في منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي التي تشكل منطقة الجنوب الافريقي جزءا منها ، لا يسعها إلاّ أن تشعر بعميق القلق إزاء ما يسود الجزء الجنوبي من قارة افريقيا من توتر شديد . فاستمرار وجود الفصل العنصري في جنوب افريقيا يعوق إنشاء وتدعيم منطقة السلم تلك ، وهو الأمر الذي نلتزم به نحن وما يربو على ٣٠ بلدا في قارتين . ولما كان الفصل العنصري يمثل تحديا هائلا للقيم الاخلاقية والقانونية والسياسية التي تجسدت عبر الزمان في وجدان وضمير البشرية ، ولما كان يشكل عاملا مضادا للسلم والأمن الدوليين ، فإنه يعد مشكلة عالمية تشغلنا جميعا ، وتستوجب منا أن نتعاون لإيجاد حل مبكر لها .

والواقع أن الخطوات الحاسمة والمنسقة التي اتخذها المجتمع الدولي حيال الحالة في الجنوب الافريقي أسفرت بالفعل عن نتائج ايجابية . وخير مثال على ذلك ، العملية الجارية الآن المؤدية الى الاستقلال النهائي لناميبيا . كما أن البيانات الصادرة عن حكومة بريتوريا الجديدة وما اتخذته في الأشهر القليلة الماضية ، تحت تأثير الضغط المحلي والدولي ، من تدابير تتعلق بالفصل العنصري هي أمر يمكن تفسيره على أنه خطوات في الاتجاه السليم وصولا الى حل نهائي وسلمي للمشكلة وإقامة مجتمع موحد متعدد الأعراق وديمقراطي في جنوب افريقيا . بيد أنه لن يتسنى اثبات هذا التفسير إلاّ اذا أظهرت حكومة جنوب افريقيا ، من خلال إجراءات واضحة وفورية ، مثل إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ومن بينهم نلسون مانديلا ، ان التدابير المعتمدة

لا تعبر عن أي مخططات تكتيكية أو مظهرية ، ولكنها تمثل تقدما حقيقيا صوب مفاوضات تستهدف فعلا إنهاء الفصل العنصري بالوسائل السلمية . والواقع أنه لا مجال في لغة الحرب على الفصل العنصري ، لألفاظ مثل "الاصلاحات" أو "التغييرات" أو "التحسينات" إنما الكلمة الوحيدة الصالحة في هذا المقام هي "الاستئصال" الكامل والاستئصال الفوري .

ونحن على قناعة بأن هذه الدورة الاستثنائية لن تكون مجرد ممارسة تاريخية ، تكرر إدانة نظام جنوب افريقيا العنصري ، بل إنها ستكون تعبيرا عن تصميم المجتمع الدولي على أن يوفر إطارا لعملية المفاوضات من أجل إعادة تنظيم جنوب افريقيا سياسيا ، وإقرار السلم في المنطقة ، وتحقيق إنتعاش مجتمعات المنطقة التي لحق بها الخراب .

وعلى أي حال فإن ما سنفعله مستقبلا يجب أن تحدوه الأهداف التالية ضمن غيرها : أولا ، السعي الى إيجاد تسوية شاملة لمشكلة جنوب افريقيا تنبني أساسا على المفاوضات فيما بين أطراف النزاع أي بين حركات التحرير وحكومة بريتوريا ؛ ثانيا ، تكثيف الجهود الدولية لكفالة فعالية التدابير والجزاءات المقصود بها الضغط على حكومة جنوب افريقيا ، حسبما تنص مختلف قرارات الامم المتحدة ؛ ثالثا ، دراسة التدابير المحددة الرامية الى كفالة التعاون مع بلدان المنطقة التي عانت الآثار المناوئة ؛ وأخيرا ، دعم مبادرات حكومات المنطقة فيما يتعلق بتحقيق السلم وإعادة البناء الشامل في ظل روح التسامح فيما بين الأطراف المعنية واحترام تقرير المصير .

ويتعين على هذه الدورة الاستثنائية ، في المقام الاول ، أن تبرهن مرة أخرى ، على أن أمم العالم هي اليوم أكثر اتحادا من أي وقت مضى ، في الكفاح ضد الفصل العنصري ، وأكثر ادراكا لوسائل القضاء عليه ، وأكثر استعدادا من أي وقت مضى لتحويل الحقيقة المروعة الماثلة اليوم في الفصل العنصري الى ذكرى سيئة من ذكريات الماضي . ونحن على قناعة بأن هذه الدورة ستبلغ أهدافها في ظل قيادة رئيس الجمعية العامة السيد غاربا ممثل نيجيريا ، المتسمة بالحكمة وجلاء البصيرة .

السيد ماونغ (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بروح من الامل والترقب يشارك وفد بلادي في هذه الدورة الاستثنائية - وهي أول دورة تكرس للفصل العنصري . إن عقد هذه الدورة التاريخية هو تعبير عن التزام راسخ ومتواصل من جانب المجتمع الدولي بممارسة الضغط المعنوي والسياسي والاقتصادي على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وتوفر هذه الدورة فرصة لتعزيز ما تعهدنا به لشعب جنوب افريقيا من التزام حياله ، ولنوجه له رسالة تأييد واضحة لا لبس فيها ، نؤكد فيها أن المجتمع الدولي لن يتراخى في جهوده الى أن يتم تخليص بلده تماما من الفصل العنصري . ومن دواعي غبطة وفد بلادي أن يرأس ابن مرموق من أبناء افريقيا هو السيد غاربا ، ممثل نيجيريا ، مداولاتنا في هذه المرحلة الحرجة . فقيادته الرائعة للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة والتزامه الشخصي القوي بالكفاح الدولي ضد الفصل العنصري ، وهو ما تجسده فعاليته الشديدة في رئاسة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على امتداد السنوات الخمس الماضية ، كلها أمور تضمن لنا نجاح هذه الدورة الاستثنائية .

وشأن كل الوفود المجتمعة هنا ، يستمد وفد ميانمار التشجيع من مناخ المصالحة والتوفيق السائد في عالمنا اليوم . إذ يجري بالتدريج حل الصراعات الكبرى ، كما أن المنازعات الدولية تقترب من التسوية ، وبدأت المواجهة والريبة تنحسران ليحل محلهما الحوار والتفاهم . ولكن مما يؤسف له أن نظام الفصل العنصري لن يتأثر بهذه الاتجاهات الايجابية التي تعم العالم .

ولقد انقضى ما يربو على أربعة عقود منذ أن بدأت الامم المتحدة تعكف على مسألة الفصل العنصري . وعلى امتداد كل تلك السنين ، اعتمدت الامم المتحدة ، مرارا وتكرارا ، قرارات تدين سياسة الفصل العنصري التي يتبعها النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وتدعو الى الغاء ذلك النظام الذي يمثل أكثر أشكال التمييز العنصري قمعية ومؤسسية . والواقع أن استمرار إنكار حقوق غالبية السكان في جنوب افريقيا

على هذا النحو يعد وصمة عار لعصرنا . وليس من شأن هذا إلاّ أن يؤكد الحقيقة القائلة بأنه يجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد . ولكن الأوان أوشك على الفوات ، والنداءات وحدها لن تنهي أبدا الفصل العنصري ، فضلا عن الضغط المعنوي والسياسي ، يقتضي الأمر جهدا متضافرا لتنفيذ الجزاءات تنفيذا صارما حتى تلين الأقلية البيضاء وتتخلى عن احتكارها للسلطة .

وفي السنوات الأخيرة ، يبدو أن الضغوط المستمرة للجزاءات ، مقترنة بضغوط دبلوماسية متزايدة ، أدت الى إحداث بعض تغيرات في جنوب افريقيا . ففي عام ١٩٨٦ ، ألغيت قوانين المرور سيئة السمعة التي قيدت من حركة السود من أبناء جنوب افريقيا . وفي عام ١٩٨٨ ، وافقت بريتوريا على الانسحاب من أنغولا ومنح الاستقلال لناميبيا . وبعد ذلك ، أفرجت سلطات جنوب افريقيا عن والتر سيسولو وسبعة من رفقائه دون شرط في تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام . وفي وقت قريب ، سمحت الحكومة الجديدة التي يرأسها السيد دى كلارك بالمظاهرات السلمية . إلا أن الحالة في ذلك البلد مازالت قاتمة في جوهرها ومثبطة للآمال أكثر من ذي قبل . فلم تنته حالة الطوارئ ، ومازال المئات من المناضلين من أجل الحرية ، بمن فيهم زعيمهم نلسون مانديلا ، يرزحون في غياهب السجون .

ومما يثير القلق العميق لدى وفد ميانمار أن سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا قد أنهكت أيضا الدول المجاورة لها بسقوط عدد كبير من الضحايا فيها . إن أعمال بريتوريا التي لا يمكن تبريرها ، والتي لم تعد تقتصر على ما في داخل حدودها ، تهدد السلم في المنطقة بأسرها . وبالاضافة الى ذلك ، بلغت الأضرار التي لحقت بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في الدول المجاورة درجة مذهلة . ومن ثم يواجه المجتمع الدولي مسؤولية خطيرة لتفادي وقوع كارثة رهيبة في الجنوب الافريقي .

وفي ظل هذه الظروف ، ماذا يستطيع المجتمع الدولي أن يفعله لكي يعجل بانهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ولتهيئة الظروف التي تسمح لشعب ذلك البلد ، بغض النظر عن العرق أو اللون ، أن يتمتع بحقوقه الثابتة ؟ يرى وفدي انه بالاضافة الى التأكيد مرة أخرى على مساندتنا المعنوية والسياسية القوية لنضال الأغلبية السوداء في ذلك البلد ، يتعين على المجتمع الدولي أن يبقي على الجزاءات الالزامية والشاملة ويدعمها .

ان فكرة فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ليست بجديدة . فلهذه الجزاءات تاريخ طويل . فقد فرضت بعض البلدان حظرا تجاريا شاملا على جنوب افريقيا منذ أمد بعيد في عام ١٩٤٦ . وقد دعمت بلدي ذاتها منذ نيلها الاستقلال في عام ١٩٤٨ ، هذا الحظر بكل دقة عبر السنين ، ولا تحتفظ بلدي بأية علاقات اقتصادية أو تجارية من أي نوع مع بريتوريا حتى الآن .

وعلى الرغم من ادعاءات نظام الفصل العنصري المناقضة لذلك ، من الواضح أن الجزاءات الحالية ، وإن لم تبلغ المستوى المطلوب في نواحي كثيرة ، كان لها أثرها الكبير على الأقلية البيضاء وأدت الى زيادة عزلتها . وكما جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة ، ساهمت الآثار المشتركة لعدم الاستثمار ، مع ندرة رؤوس الأموال الجديدة المستثمرة ، والحرمان من القروض طويلة الأجل - في تقويض قدرة جنوب افريقيا على فرض مخططاتها داخل وخارج حدودها على السواء .

لذلك يشاطر وفدي الرأي الواسع الانتشار بأن الجزاءات سلاح قوي لمناهضة نظام الفصل العنصري . ومع ذلك ، علينا أن نؤكد أن تلك الجزاءات لا يمكن أن تكون فعالة تماما إلا إذا توافرت الرغبة من جانب كل الدول في العمل سويا لضمان فرض تلك العقوبات ورصدها وتنفيذها . ولأسباب واضحة فان الجزاءات حتى تكون فعالة ، لا يمكن تنفيذها على مراحل عبر عقود طويلة . لقد آن الأوان لكي يقوم المجتمع الدولي بعمل متضافر . ويرد الاطار الواقعي والشامل لهذا العمل في اعلان هراري المؤرخ في آب/ أغسطس ١٩٨٩ ، والذي أقره مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في أيلول/ سبتمبر بعد ذلك بشهرين . ويرى وفدي أن تكون الوثيقة الختامية التي تعتمدها هذه الدورة الاستثنائية وثيقة عملية هادفة تستند الى وثيقة هراري .

ان التمييز العنصري اعتداء على كل بني البشر . وليس هناك أدنى شك في أن نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا سيفسح المجال إن عاجلا أو آجلا ، أمام نظام عادل متحضر يستطيع مجتمع موحد ديمقراطي غير عرقي أن ينمو فيه ويزدهر .

والسؤال الآن هو ، كيف تتحقق هذه التغييرات ؟ اننا نأمل ، في ضوء التغيرات التي تحدث على نحو لا مثيل له في جميع أرجاء المعمورة ، أن يتحلى المدافعون عن الفصل العنصري في جنوب افريقيا بالشجاعة الضرورية والحكمة اللازمة لاغتنام هذه الفرصة لوضع حد للفصل العنصري من خلال المفاوضات .

السيد مكسيموف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أيدت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بقوة الاقتراح القاضي بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، لاننا نعتقد أن هذه الدورة تمثل مرحلة هامة صوب ازالة الفصل العنصري ، ومن أجل توحيد كل القوى المناوئة للفصل العنصري . وقد أسهمت الامم المتحدة اسهاما ملحوظا في الكفاح ضد سياسة الفصل العنصري . وقد برز توافق آراء في الأمم المتحدة على أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه وينبغي ازالته .

وفي هذا السياق ، أود أن أشير الى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الذي يركز بصفة خاصة على أن :

"القضاء على نظام الفصل العنصري المجحف القائم في جنوب افريقيا ، بما يمثله من مفارقة تاريخية ، يشكل مسؤولية رئيسية ملقاة على عاتق الأمم المتحدة ... ومن الجلي أن مجرد تخفيف حدة الفصل العنصري أو تمييعه لن يكون محققا لأماني غالبية شعب جنوب افريقيا أو العالم أجمع" . (A/44/1 ، ص ٩)

لقد وُصفت الحالة في جنوب افريقيا بالتفصيل ، وحللت تحليلا شاملا في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وغيره من الوثائق ، وفي البيانات التي أدلى بها العديد من الوفود خلال الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، وأثناء هذه الدورة الاستثنائية الحالية . لقد وصفت سياسة الفصل العنصري بأنها جريمة ضد البشرية . فهي خطر يشكل تهديدا على السلم والامن الدوليين ، وقد ألحقت أضرارا يتعذر اصلاحها في الدول الافريقية المجاورة .

وطبقا لتقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، تكبدت تلك الدول الافريقية بسبب العدوان المسلح وسياسة زعزعة الاستقرار التي ينتهجها نظام بريتوريا ضدها خسائر بلغت عشرة بلايين دولار في عام ١٩٨٨ وحده ، وبلغت الخسائر ٦٠ بليون دولار في فترة السنوات التسع الماضية .

وفي الآونة الاخيرة ، وتحت التأثير القوي للقوى المناوئة للفصل العنصري ومن جراء الموقف الذي لا يحيد للمجتمع العالمي ، بدأ تطور معين في البزوغ في جنوب افريقيا . إذ تقول القيادة الجديدة هناك إنها تؤيد فكرة متابعة السير قدما صوب ازالة الفصل العنصري ، ولكن كل ما رأيناه في الحقيقة هو أن القوانين التمييزية الاساسية مازالت سارية المفعول في جنوب افريقيا . ومازال المئات من السجناء السياسيين يرزحون في غياهب السجون ، وتصدر أحكام الاعدام وتنفذ على كل من يعارض النظام .

ومن السمات البارزة لعالم اليوم ، التحول من المجابهة الى التعاون ، والاتجاه لايجاد تفكير سياسي جديد ركيزته الاساسية الحرية في الاختيار السياسي والاجتماعي . وبفضل هذا التفكير السياسي الجديد ، أمكن حسم عدد من المشكلات التي كانت تبدو صعبة الحل أو أوشك حسمها . فعلى سبيل المثال استخدمت آليات الامم المتحدة لانهاء استعمار ناميبيا وأجريت فيها انتخابات ديمقراطية حرة . وهناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن خطة الامم المتحدة لمنح الاستقلال لذلك البلد سوف تنفذ تنفيذا كاملا في غضون الاطار الزمني المتفق عليه .

ويبقى انهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا هو العمل الذي لم يتم بعد والتي يتعين انجازه . وتتوافر الآن ، كما يؤكد اعلان هراري ، ظروف يمكن أن تهيئ امكانيات للقضاء على الفصل العنصري سلميا ، إذا ما أبدت بريتوريا استعدادا حقيقيا وجادا للاشتراك في المحادثات . واذا كانت الحكومة الجديدة في جنوب افريقيا ترغب حقا في أن تكسب ثقتنا - في الشؤون الدولية وفي غيرها من المسائل - فعليها أن تتخذ خطوات عملية لكي توفر مناخا مواتيا للحوار مع زعماء المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات الديمقراطية . وعليها أن تنهي حالة الطوارئ وتلغي جميع القوانين القمعية ، وتطلق سراح نلسون مانديلا وجميع المحتجزين السياسيين الآخرين وأن ترفع كل أنواع الحظر والقيود المفروضة على الأفراد والمنظمات السياسية التي تعارض الفصل العنصري ، وان توقف جميع المحاكمات السياسية والاحكام الصادرة فيها .

ونأمل أن تنعكس هذه التدابير كلها وغيرها في الاعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي ستعتمده الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية . ونحن بحاجة الآن ، أكثر من أي وقت مضى الى موقف أكثر تضافرا في النضال ضد الفصل العنصري . ولهذا فمن الضروري أن يُعتمد الاعلان بتوافق الآراء ، الأمر الذي سيصبح تعبيرا واضحا عن اصرار جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة على اتخاذ خطوات فعالة للقضاء على نظام الفصل العنصري .

وتدين جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بقوة سياسات بريتوريا العنصرية ، وتؤمن بأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ينبغي أن تسهم اسهاما

كبيرا في اقامة حوار مثمر من أجل التوصل الى خطوات عملية سلمية للقضاء على الفصل العنصري واقامة نظام ديمقراطي لا عنصري في الجنوب الافريقي .

السيد بيتاركا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد المناقشة الهامة التي دارت أثناء نظر البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، تجتمع منظمتنا مرة أخرى ، وهي في هذه المرة تجتمع في أول دورة استثنائية تعقد لمناقشة هذا الموضوع وللتداول من جديد بشأن الجهود الرامية الى انهاء الشرور الخطيرة لجنوب افريقيا . وهذا الاجتماع تعبير آخر عن اهتمام وتصميم الشعوب والبلدان الافريقية والرأي العام العالمي بأسره على تعزيز تأييدهم وزيادة دعمهم لشعب آزانيا الذي طالت معاناته في نضاله التحرري العادل وجهوده الدائبة للتخلص من نظام الفصل العنصري البغيض .

وتعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن نظام الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي في ظل التطورات الجديدة المشجعة التي جرت في المنطقة . فبعد نضال طويل دام ٣٢ عاما ، بدأ شعب ناميبيا ، الذي قاسى طويلا ، في التمتع بامكانيات الحرية والاستقلال لبلاده ، وبانهاء الاحتلال الاستعماري والقمع العنصري . ان الكفاح المسلح الذي لا يلين للشعب الناميبي ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي تحظى بالتأييد من جانب الشعوب الافريقية الشقيقة والمجتمع الدولي ، قد مكّن ذلك الشعب من أن يتمتع بحقه غير القابل للتصرف في ممارسة ارادته وتقرير مصيره .

وقد تجلى ذلك في الانتخابات التي تمت في الفترة من ٧ الى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في ناميبيا ، تحت اشراف الامم المتحدة ، وحصل فيها ممثلو (سوابو) على أغلبية الأصوات . ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي نتقدم بتهانينا الى الشعب الناميبي ونتمنى له احراز نجاحات جديدة على طريق تحقيق انتصاره النهائي المتمثل في : تحرير وطنه تحريرا تاما واستقلاله استقلالا كاملا وتحوله الى طريق التعمير والتنمية المستقلة .

ان انتصار الشعب الناميبي يقدم تشجيعا جديدا ومساعدة لها وزنها للنضال الذي يشنه شعب آزانيا لكي يسدد أيضا ضربة قاضية الى نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

لقد كشف شعب آزانيا المضطهد من مقاومته الشاملة ونضاله داخل المعقل الأخير لنظام الفصل العنصري والاستعمار العنصري وهو جنوب افريقيا . واجتاحت الشعب العامل والأجيال الشابة والنساء وغيرهم من فئات السكان الملونين ، حركة واسعة النطاق ومكثفة ، في تحد علني لعنف الشرطة البيضاء والقوانين الفاشستية للفصل العنصري ، التي فشلت وستفشل في اخضاع ارادتهم وتطلعهم المضطرم للحصول على الحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وهو تطلع دائم متوهج لا تخبو جذوته أبدا بالرغم من المعاناة والتضحيات .

والدليل على ذلك ، ضمن أشياء أخرى ، هو الاضراب الذي قام به حوالي ٣,٥ مليون عامل آزاني أثناء انتخابات ٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام . وفي نفس الوقت تعد المرحلة الحالية من نضال الشعب دليلا على رد الفعل القوي من جانب شعب آزانيا على الكوميديا الديماجوجية التي يعرضها نظام بريتوريا باسم الاصلاحات المزعومة ، التي روج لها ونشرها مشايعو النظام من الامبرياليين والاستعماريين الجدد بوصفها فرصة جديدة لانهاء سياسة الفصل العنصري و "اضفاء الديمقراطية" على الحياة في جنوب افريقيا عن طريق المساومة .

غير أن التاريخ الطويل الحافل بالمعاناة والقمع الشديد وبالعنف والاضطهاد العنصري من جانب الأقلية العنصرية البيضاء ضد ٢٨ مليونا من الآزانيين الأشداء ، هو حقيقة واضحة بحد ذاتها ، كما أن الحقائق التي لا يمكن دحضها من التعنت والتصلب الذي أبدته بريتوريا والاصرار على بقاء قوانين العزل العنصري ضد الأغلبية الملونة ، قد أقنعت كلها شعب آزانيا والشعوب الافريقية الأخرى أن الاصلاح لا يمكن أن يغير الفصل العنصري ، وانما يتعين اقتلاعه من جذوره .

ان الحرية حق غير قابل للتصرف ، وهي لا تمنح من خلال المفاوضات ولا عن طريق الاعلانات ، ولا العروض التي تستهدف استرضاء نظام الفصل العنصري وتملقه لكي يتخلى عن

سياسته باختياره . بل على العكس ، فان من يفعلون ذلك يزودون نظام الفصل العنصري بدماء جديدة تمده بأسباب الحياة وتديم بقاءه وتشجعه علانية على تحدي الشعوب الافريقية والمجتمع الدولي بأسره .

وتبرهن الحقائق على أن نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا يواصل سياسته في الفصل العنصري للابقاء على قوانينه الفاشستية وتنفيذها من أجل قمع وسحق الحركات والمنظمات التحررية المعادية للعنصرية وتكريس العنف والسجن وتقسيم البلاد الى بانتوستانات دون أن يتخلى النظام عن أنشطته الرامية الى زعزعة استقرار البلدان المجاورة أيضا . وهي سياسة تلهب خطورة الموقف وتبقي على الحالة المتوترة في الجنوب الافريقي .

وفي ظل هذه الظروف ، أصبح من الواضح على نحو متزايد ، أنه بدون النضال العنيد الذي يخوضه المقاتلون في سبيل الحرية في جنوب افريقيا ، وبدون التضامن والدعم الشامل من جانب الشعوب الافريقية الاخرى والمجتمع الدولي بأسره لنضال ذلك الشعب العادل ، لا يمكن تحقيق التغيرات المرجوة ولا يمكن استئصال الفصل العنصري .

ولهذا ، فمن الضروري أن نزيد ونكثف من الدعم الذي تقدمه منظمتنا أيضا ، لتشديد الضغط على نظام بريتوريا العنصري على نحو ملموس ، حتى يصبح مرغما على الغاء قوانينه وسياسته العنصرية . ويقتضي ذلك ، في نفس الوقت ، ايقاف الدعم الذي يقدمه لذلك النظام عدد كبير من الدول والشركات المتعددة الجنسيات من خلال العلاقات المستمرة والمساعدات في المجالات الاقتصادية والعسكرية ، بل وفي المجال السياسي .

وتشارك البانيا حكومة وشعبا الشعوب والبلدان الافريقية وتؤيدها في مطلبها العادل بعزل نظام الفصل العنصري على الصعيد الدولي عزلا كاملا وفرض جزاءات الزامية شاملة عليه . ولانزاع في أن مستقبل جنوب افريقيا ، وهو في أيدي شعب آزانيا نفسه ، سيتحقق من خلال نضاله التحرري العنيد . غير أن الضغط والتضامن من جانب المجتمع الدولي ، كعامل خارجي ، سيهيئ بلاشك خلفية مواتية لتشجيع وتعزيز نضال ومقاومة شعب آزانيا وغيره من الشعوب الافريقية من أجل انهاء نظام الفصل العنصري .

وما فتئت جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية ، والشعب الالباني ، اللذان تربطهما روابط صداقة مخلصة وثابتة بشعوب افريقيا ، ويؤيدان على نحو مستمر الكفاح العادل لهذه الشعوب ، يؤيدان النضال التحرري للشعب الآزاني ، كما يؤيدان كل مسعى ، وكل خطوة بناءة يتخذها المجتمع الدولي ، وتتخذها منظمتنا للاسهام في ذلك النضال . ويظهر التعبير الصريح عن ذلك التضامن في أن بلدي لم تقم حتى الآن أية علاقات على الاطلاق مع نظام بريتوريا العنصري وما فتئت تندد به على نحو قوي . والتزاما بهذه المبادئ شارك وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية في تقديم وتأييد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تعبر بحق عن تلك المطالب المشروعة وتؤيد حقوق شعب آزانيا غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ومطامحه ونضاله من أجل الحرية والاستقلال . ونحن مرة أخرى نكرر اقتناعنا وثقتنا في أن كفاح ذلك الشعب سيكلل بالانتصار وأن شعب آزانيا سيحقق النصر النهائي على نظام الفصل العنصري البغيض .

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما برحت الأمم المتحدة ، منذ أربعة عقود ، تناقش وتدين على نحو مستمر سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . فالفصل العنصري ، وهو نظام مؤسسي للتمييز العنصري والقمع ضد الغالبية السوداء ، لا يزال يتصف بأنه جريمة ضد الإنسانية واهانة للضمير العالمي . وبالاضافة الى ذلك ما فتئ المجتمع الدولي يكرر أن ذلك النظام البغيض ينكر احترام الكرامة الإنسانية ويحرم الغالبية السوداء ، التي تشكل ٧٥ في المائة على الأقل من اجمالي السكان في جنوب افريقيا ، من حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وستوضح بعض الأمثلة القليلة بجلاء ، ودون أدنى بادرة من الشك ، أن نظام الفصل العنصري لا يزال قوة فعالة . فقد جددت سلطات جنوب افريقيا حالة الطوارئ للمرة الرابعة وحرمت الغالبية السوداء من حرياتها الإنسانية الأساسية . وسُجِنَ أو طرد القادة السود البارزون . ولم تلغ حتى الآن قوانين مثل قانون تسجيل المواطنين ، وقانون الاراضي وقانون مناطق الجماعات ، وقانون تعليم البانتو . ولا يزال برلمان

التمييز العنصري موجودا بينما توضع الخطط لتعزيز البانتوستانات الموجودة ولاقامة المزيد منها . وتفرض رقابة صارمة على وسائط الإعلام ، ولا تزال المحاكمات السياسية وتنفيذ أحكام الإعدام مستمرة .

لقد حركت المعارضة المنسقة والتحدي المنظم للفصل العنصري ، ضمير المجتمع الدولي . وسجلت حركات التحرير الوطني وفي مقدمتها المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، الذي فرض عليه الحظر ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، بالاشتراك مع اتحادات نقابات العمال والمنظمات الجماعية الأخرى المناهضة للفصل العنصري بما في ذلك الكنائس ، مقتها الشديد لسياسات الفصل العنصري .

وفي ضوء ذلك ، فإن التساؤلات الهامة التي ينبغي أن نطرحها هي : الى أي وقت يمكن لحكومة جنوب افريقيا أن تستمر في تعزيز نظام الفصل العنصري الذي تنتهجه ؟ وكيف ينبغي أن ننظر الى سياسات قادة هذا البلد للاصلاح ؟

يرى وفد بلادي أنه منذ انتفاضة سويتو في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، أثرت خطورة مشكلة الفصل العنصري ، بدرجة كبيرة ، ليس فقط على الغالبية السوداء في جنوب افريقيا ، وإنما أيضا على السكان البيض هناك . ويتزايد ادراك الكثيرين من البيض المؤيدين للفصل العنصري ، بأن هذا النظام لم يعد له أي مستقبل ، وأدى ذلك الى هجرة عدد كبير منهم . إن إدانة الفصل العنصري من جانب الكنيسة الاصلاحية الهولندية ، معقل جماعة الافريكان ، والمحاولات الجادة التي يقوم بها بعض القادة الشجعان للمجموعات البيضاء في جنوب افريقيا لإجراء نقاش حول مستقبل جنوب افريقيا مع المؤتمر الوطني الافريقي ، تعتبر دلائل واضحة على أن ذلك النظام البغيض محكوم عليه بالفشل .

يجب أن نكرر أن نظام الفصل العنصري الذي لا يحتمل ، نظام لا يمكن اصلاحه ، وبالأحرى ، يجب القضاء عليه نهائيا . ولئن كان وفدي يرحب باطلاق سراح السيد والتر سيسولو وسبعة من زملائه أخيرا ، فإننا في نفس الوقت نأمل أن يكون ذلك بداية مبادرة سلام حقيقية من جانب حكومة جنوب افريقيا التي تتحمل المسؤولية الأساسية في التوصل الى حل تفاوضي للحالة العنصرية المتفجرة ، وذلك بالوسائل السلمية .

إن حكومة صاحب الجلالة ، كما هو مسجل ، تؤيد السياسة التي تقوم أساسا على الحوار السلمي وتعتبر أن سياسات القمع والعنف لا تفيد أحدا . ومن ثم تعتقد المملكة اعتقادا راسخا أنه يجب على سلطات جنوب افريقيا أن تخلق مناخا يؤدي الى إجراء مفاوضات سلمية هامة مع جميع القادة الحقيقيين داخل جنوب افريقيا وخارجها بغية اقامة جنوب افريقيا حرة ديمقراطية لا عنصرية متحدة . على أن هذا يتضمن رفع حالة الطوارئ والافراج غير المشروط عن السيد نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين ، ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين وجميع الأحزاب السياسية الأخرى والمجموعات الجماهيرية المناهضة للفصل العنصري وعودة جميع المطرودين واللاجئين السياسيين الى جنوب افريقيا دون أية شروط مسبقة ، ونعتقد أن ذلك يمكن أن يوجد المناخ الذي يؤدي الى مفاوضات حاسمة وملموسة .

إن سياسات الفصل العنصري كانت لها آثار بعيدة المدى في منطقة الجنوب الافريقي . فالتمييز العنصري والقمع ، اللذان يتسمان أساسا بالعنف ، لم يؤديا الى خسائر كبيرة في الأرواح والى معاناة هائلة فقط ولكنهما أديا أيضا الى اضعاف وتدمير البنيات الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية في دول الجنوب الافريقي .

ومنذ إنشاء مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي في أول نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، عانت الدول التسع الأعضاء فيه من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا ، في شكل الدمار الذي تسببه الحرب ، وبصفة خاصة في أنغولا وموزامبيق ، ونفقات الدفاع العالية ، والاضطراب الاقتصادي ، ومحنة اللاجئين والمشردين ، ما يصل الى ٦٠ بليون دولار أمريكي ، وبلغت الخسائر في الأرواح ما يزيد على ١,٣ مليون نسمة .

وفي موزامبيق وحدها فقد ٠٠٠ ٤٠٠ شخص على الأقل أرواحهم نتيجة لأعمال زعزعة الاستقرار ، وأُرغم ملايين آخرون على الهرب الى البلدان المجاورة . وفي البيان الذي أدلى به جلالة الملك مسواتي الثالث ملك سوازيلند أمام الجمعية العامة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أعرب جلالته عن القلق العميق بشأن مشكلة اللاجئين والمشردين من موزامبيق .

وقال جلالته إن "الحرب المستمرة تؤثر على سوازيلند بطرق عديدة . واللاجئون الفارون من الصراع مصدر قلق خاص بالنسبة لنا ، لأنهم يشكلون على الأقل نسبة ٧ في المائة من إجمالي تعداد سكاننا . إن خمسين ألف لاجئ يُثقلون حاليا على مواردنا من ناحية الأرض والتمويل والعمالة" . (A/44/PV.30 ، ص ٧)

إن بلدنا محاط باليابسة من كل جانب ويبلغ عدد سكانه ٧٥٠ ٠٠٠ نسمة وتقرب مساحته من ١٧ ٠٠٠ كيلومتر مربع . وعلاوة على ذلك ، يجب الإشارة الى أعمال زعزعة الاستقرار في موزامبيق التي الحقت أضرارا تجل عن الوصف بكثير من المدارس المحلية وبنحو ٨٠٠ مركز صحي ، مما أفضى الى انتشار سوء التغذية على نحو خطير وزيادة نسبة الوفيات بالاضافة الى حرمان نصف مليون طفل في المرحلة الابتدائية من فرصة التعليم . ويشكل النقص المتزايد من الامدادات الغذائية تهديدا خطيرا ، في الوقت الذي حُرم فيه كثير من الموزامبيقيين من ثمار الاصلاح الاقتصادي بسبب اضطراب الانتاج ومرافق المواصلات بوجه عام .

وأخيرا ، يشعر وفدي بقلق عميق إزاء سلسلة الهجمات وعمليات الخطف والقصف التي يقوم بها عملاء جنوب افريقيا ضد معارضي الفصل العنصري ، ولا سيما أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر عموم الافريقيين في دول مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . وهناك على سبيل المثال ، دليل قاطع على أن قوات حكومة جنوب افريقيا قد قامت في الساعات الأولى من يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بغزو سوازيلند على نحو غير مشروع وخطفت أربعة أشخاص باستخدام العنف وقتلت اثنين منهم بطريقة وحشية .

وهذه الأعمال العدوانية المدمرة والمزعزعة للاستقرار والتي تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الاقليميين والدوليين ، لم تشكل انتهاكا لسيادة هذه البلدان المجاورة وسلامتها الاقليمية فحسب ، بل لقد أوضحت أيضا عدم احترام الالتزام بالسلم وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

السيد بومبي (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرنا أن يتولى السيد غربا رئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . ونحن واثقون بأن رئاسته كفيلة بتوجيه مداولاتنا نحو خاتمة ناجحة . كما يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار للدور الخاص الذي اضطلع به في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا ولالتزامه بمكافحة الفصل العنصري .

إننا نجتمع اليوم إزاء خلفية الانتخابات التاريخية الأولى التي تمهد لانتقال ناميبيا نحو الاستقلال وفي ظل وجود دلائل مشجعة من جانب نظام بريتوريا ، نأمل أن تكون تعبيرا عن إحراز تقدم فعلي في بدء عملية كفيلة بإزالة الفصل العنصري حقا . ولكن على الرغم من تلك التطورات الايجابية فإن الدعائم المركزية للفصل العنصري ما زالت قائمة . فقانون الأمن العام لسنة ١٩٠٣ ، وقوانين ١٩٦٠ التي تحظر المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وقانون الأمن النهائي لسنة ١٩٦٣ ، والتشريع المتعلق بتصاريح المرور والإسكان والعمل وغيرها من التشريعات القانونية ، التي عدلت وشددت في جوانب معينة ، لا تزال تضفي طابعا مؤسسيا على عقيدة الفصل العنصري البغيضة .

لقد شاركت سانت فنسنت وجزر غرينادين دوما المجتمع الدولي نداءاته الاجتماعية المتكررة المطالبة بتكثيف الحملة الدولية الرامية الى استئصال آفة الفصل العنصري . ونحن نتفق مع الرأي القائل بأنه من غير الحكمة أن يخفف المجتمع الدولي من يقظته في الوقت الراهن . إذ يجب علينا أن نواصل الضغط الدولي على جنوب افريقيا . وتحقيقا لهذه الغاية ، نطلب الى كل الدول الأعضاء أن تحترم الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة بالفعل ، وأن تتخذ خطوات لفرض جزاءات الزامية شاملة على نظام جنوب افريقيا حتى يستجيب للمطالب العادلة للمجتمع الدولي . وتتضمن هذه المطالب إلغاء قوانين الصحافة الاستبدادية ، ووقف كل المحاكمات والاعدامات السياسية ، ورفع حالة الطوارئ ، والافراج غير المشروط عن كل السجناء السياسيين بمن فيهم نيلسون مانديلا .

إن وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين مقتنع اقتناعا راسخا بأن التطورات التي حدثت في الشهور الأخيرة نتيجة مباشرة ، في آن واحد ، للضغط الذي فرضته المقاومة الباسلة داخل جنوب افريقيا ولآثار قطع الصلات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والرياضية والثقافية مع جنوب افريقيا . ونحن نؤيد تماما في هذا الصدد الإعلان الشامل بشأن مسألة جنوب افريقيا الذي اعتمدته اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالجنوب الافريقي في اجتماعها في هراري في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وبيان كوالالمبور بشأن الجنوب الافريقي الذي اعتمدته بلدان الكمنولث في مؤتمر القمة الذي عقدته في تشرين الأول/اكتوبر الماضي ، والقرارات ذات الصلة بالقضية الذي اتخذها مؤتمر القمة التاسع لبلدان حركة عدم الانحياز المعقود في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

ونحن ندرك تماما أن من المهم أيضا ، في إطار المطالبة باتخاذ اجراءات ضد سياسة الفصل العنصري ، الاعتراف بالمركز والحالة الخاصين لدول مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، وخاصة بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند . فقد تعرضت اقتصادات تلك البلدان لأضرار تجل عن الوصف بسبب الفصل العنصري . ومع ذلك ما زال قادة مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ودول خط المواجهة ثابتين في تأييدهم لفعالية العقوبات ، على الرغم مما ينجم عن أعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا من آلام واضحة ومعاناة بينة . لقد كان الزعيم البرت لوتولي ، الحاصل على جائزة نوبل ، هو أول من دعا منذ ٣٩ عاما الى فرض العقوبات الاقتصادية . وقد قال آنذاك :

"إن المقاطعة الاقتصادية لجنوب افريقيا ستفرض بلا ريب مشاق على الافريقيين . إننا لا نشك في ذلك . ولكن إذا كانت هذه طريقة لتقصير أمد اراقة الدماء فإن معاناتنا ستكون ثمنا نحن مستعدون لدفعه . ذلك إننا نعاني بالفعل في كل الأحوال . وأطفالنا يقاسون من نقص التغذية ، كما أننا نتعرض للموت ، على نطاق صغير حتى الآن ، تبعا لأهواء رجال الشرطة" .

وفي وقت أقرب قال الرئيس روبرت موغابي رئيس زمبابوي :

"إننا نعاني بالفعل . فهل هناك ويلات أقسى وأشد يمكن أن نعانيها ؟ إننا نؤيد العقوبات لأنها ستقلل أمد معاناتنا" .

إن الطريقة الوحيدة لاختصار زمن المعاناة تتمثل في مواصلة المجتمع الدولي تقديم المساعدة الى دول مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ودول خط المواجهة ، لتمكينها من تقليل اعتمادها الاقتصادي على جنوب افريقيا ، وفي الوقت نفسه زيادة الضغط الدولي من أجل التغيير في جنوب افريقيا - تغيير يفضي في نهاية المطاف الى إزالة نظام الفصل العنصري واقامة نظام دستوري جديد يستند الى احترام مبادئ تساوي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل أبناء جنوب افريقيا ، بصرف النظر عن العرق أو اللغة أو الدين .

وفي هذا اليوم ، كان وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين يتمنى لو أن المجتمع الدولي التقى ليحتفل بنهاية نظام الفصل العنصري . لكن هذا لم يحدث . ومع ذلك ، تود حكومة بلادي مرة أخرى أن تعرب عن تضامنها المستمر مع شعب جنوب افريقيا المناضل . وتطالب بلادي بتكثيف العمل الدولي ضد نظام الفصل العنصري . فنحن ندرك ان الاستئصال التام لنظام الفصل العنصري هو وحده الذي سيمكّن شعب جنوب افريقيا من ايجاد حل سلمي للمشكلة الخطيرة التي تواجهه وتواجه منطقة الجنوب الافريقي .

وفي الختام ، يود وفد سانت فنست وجزر غرينادين أن يشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي اضطلعت بولايتها على مدى أكثر من ٢٥ عاما ، وأسهمت اسهاما كبيرا في زيادة الإدراك العام بشرور الفصل العنصري وفي تنظيم العمل الدولي ضده .

السيد رابيتافيكا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يقال لنا إن الناس لم تكن تعرف الحقائق المرة المتعلقة بالفصل العنصري إلا مؤخرا ، لكننا نجحنا عن طريق الاقناع والضغط السياسي أو المعنوي في دفعها الى الاعتراف بأن هذا النظام لا يمكن قبوله من الأساس ، وأنه يجب أن يزول . وهذا على ما يبدو أبسط صور توافق الآراء الذي يشكل أساس كل أعمال الأمم المتحدة ، وبناء على قوة توافق الآراء هذا ، ظلت الدول الافريقية - بتأييد البلدان غير المنحازة وغالبية بلدان العالم الثالث وكذلك البلدان الاشتراكية - تطالب على مدى أكثر من ٢٥ سنة بفرض جزاءات ضد نظام بريتوريا ، حيث أن بريتوريا لم تظهر أنها تأخذ التحذيرات أو الادانات - ناهيكم عن امكانية القيام بإجراء جماعي ملزم - على محمل الجد . وهناك آخرون ، رغم مسؤولياتهم الخاصة بمقتضى الميثاق ، أو بسببها ، يودون ألا يأخذوا من توافق الآراء الأصلي هذا سوى الإدانة الشفوية للنظام ، وكان يسعدهم أن يتركوا مسألة إنهاء الفصل العنصري مبهمة بالتستر وراء المادة ٢ من الميثاق ، أو بالدفع بأن حكومة جنوب افريقيا قادرة على اصلاح نفسها . وما من حاجة على الاطلاق لإعادة فتح باب المناقشة الخاصة بالموضوع لأننا جميعنا نعرف ما كان لهذا التفسير المزدوج من آثار سلبية على

النضال المشروع لحركات التحرير الوطنية لشعب جنوب افريقيا . ذلك النضال الذي خنقته ادعاءات لنظام بريتوريا بأنه بطل العالم الحر في هذا العصر .

والآن ، نسمح بأن يقال ان وضعنا جديدا أو بالأحرى ، أوضاعا جديدة آخذة في التطور في الجنوب الافريقي : فناميبيا ستحصل على الاستقلال قريبا ، واستعادة السلم في أنغولا وموزامبيق لم تعد فكرة بعيدة المنال . رغم الشرور التي تسببها المكائد السياسية . فالوعي القومي لدى السود - كما أظهر المؤتمر الذي عقد مؤخرا للمستقبل الديمقراطي - يستيقظ من جديد بطريقة واضحة للعيان وإن لم تكن غير متوقعة . ويبدو أن حكومة جنوب افريقيا - وفقا لمنطقها التضليلي - على استعداد لتقديم بعض اللفتات الاسترضائية ، ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي يوحد صفوفه كيما يتصدى لزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي على نحو أفضل ، فالصورة مجزأة ومثيرة للبلبلة ، لكن قام أكثرنا تسامحا أو تساهلا بالفعل باتخاذ بضع خطوات صوب استخلاص أن الظروف اللازمة لفتح الحوار متوفرة . إلا أن علينا أن نواجه الحقيقة ، وهي أننا نعمل على أساس بوادر لا حقائق واقعة . وطالما بقي أدنى شك ، يتعين علينا أن نلتزم بمبادئ الميثاق ، التي زادتها ايضاحا وعززتها كل القرارات التي اعتمدناها لمعارضة الفصل العنصري وآثاره المناوئة على المنطقة . حينئذ لن يقال أننا قد بعنا أشقاءنا في جنوب افريقيا ولم نف بالتزاماتنا حيال دول خط المواجهة ووعودنا لها في مقابل أوهام مهما قدمت بطريقة حسنة .

إن الصعوبة الأساسية تتمثل في أن المشاكل التي تواجه الجنوب الافريقي مترابطة ارتباطا وثيقا . فعلى سبيل المثال : لا يمكن أن يكون لتحقيق استقلال ناميبيا سوى أهمية نسبية ما لم يكن هناك ما يضمن تشاطر السلم والقانون والعدالة والأمن في تلك المنطقة على نحو متساو وفقا للنهج الذي يهتدي به بقية العالم . وحتى اذا ما وافقنا على أننا وصلنا الى المرحلة التي أصبح فيها الفصل العنصري - ما يسمى بالفصل العنصري التافه - مجرد كابوس من الماضي ، لكنه استمر طويلا وترك بصماته العميقة على شخصيات ثلاثة أجيال أو أربعة من سكان جنوب افريقيا - حتى اذا

وافقنا على أنه بالامكان استعادة السلم والوئام في جنوب افريقيا وحولها بعد خسائر فادحة في الأرواح وتدفق اللاجئين والنازحين ، وتدمير البنيات الأساسية ، واحداث تشوش في النظام الاقتصادي الاجتماعي - حتى اذا ما وافقنا على أن الفصل العنصري المؤسسي يتحرك صوب تسوية الخلافات ، لكنها تسوية لا تقبل بتقاسم السلطة وفقا للقواعد الديمقراطية نظرا لأن بعض الدوائر في جنوب افريقيا بل وفي كل مكان تعتبر أن من حقها الاستيلاء على هذه السلطات ، فهل سنكون آنذاك واثقين أيضا من أن هذه الديمقراطية ستسود حتما دون أي ظل من ظلال الهيمنة أو القمع أو الابقاء على البانتوستانات ، هل من أجل المواءمة والتعجيل بحدوث هذا يمكن إظهار موقف استرضائي ؟ الحقيقة الباقية هي أنه سيكون من الصعب تغيير الأذهان التي غذاها بل وشكلها الصلف والجهل والتشدد والعنجهية والإيمان بأن أصحاب هذه الأذهان مختلفون أو أنهم أصحاب رسالة خاصة .

يمكننا أن نضع أي عدد من الافتراضات الجدلية . وما علينا أن نفعله هو أن نختار بعناية من بينها ، حتى لا نجد أنفسنا في حاجة الى مزيد من الافتراضات عندما يتعين علينا أن نطالب بتطبيق مبادئنا من أجل حماية الحقوق الأساسية لشعب جنوب افريقيا ، تلك الحقوق التي لم يعترف بها - للأسف - حتى الآن . ومع ذلك ، يقول الناس أن الحوار يجب أن يبدأ ، ناسين الاستقبال الذي استقبلته بريتوريا لبيان لوساكا . صحيح أن أفكارنا ومبادراتنا مركزة الآن على إعلان هراري الجديد ، لكنه يكون من قبيل الوهم والحماقة أن يستخدم هذا الكرم الافريقي المتجدد والحالة الدولية الراهنة كذريعتين لنبذ سياسة الجزاءات دون أي مقال حقيقي . ففي وقت ما ، يرجع الى ٢٥ عاما ، أعطت منظمة الوحدة الافريقية لوزراء خارجية سيراليون وتونس وليبريا تفويضا بزيارة عواصم بلدان الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، لتطلب منها أن تفرض ضغطا دبلوماسيا على نظام جنوب افريقيا وأن توافق على الجزاءات المنصوص عليها في الميثاق . لكنها قدمت حججا مضادة مثيرة لبالغ الشك . وكانت النتائج بعيدة كل البعد عما كنا نأمل فيه . وتعين علينا أن ننتظر حتى عام ١٩٨٥ ، لننزع من مجلس

الأمن القرارات التي ندرك جميعا أن تطبيقها لم يكن على النحو الذي رغبنا فيه تماما ، ومن ثم لا تتطلبوا منا أن نتخلى بسهولة تامة عما تعين علينا أن نناضل كثيرا لتحقيقه ، لأننا اذا أردنا أن نكون منطقيين مع أنفسنا ، فهل علينا أن نفهم أنه بمجرد رفع الجزاءات فإن العمل الثنائي سيتوقف ، إذ أننا قبلنا أن يسير الضغط الدبلوماسي والجزاءات جنبا الى جنب - وبذلك نترك العنان طليقا للرغبة التعسفية لجنوب افريقيا ؟

إن الجزاءات ليست أبدية ، كما أنها ليست هدفا في حد ذاتها . وسوف تصبح بالية عندما تتوافر الرغبة الحقيقية لدى جنوب افريقيا والآخرين لإقامة مجتمع سياسي إنساني في جنوب افريقيا يقوم على العدل والمساواة والمراعاة الفعالة لحقوق الانسان والاعتراف بالكرامة الانسانية ؛ والمساهمة في التعمير الاقتصادي لدول خط المواجهة ، ولاسيما أنغولا وموزامبيق - ضحيتا العدوان وزعزعة الاستقرار والطيش واتساع نطاق الفصل العنصري بشكل متعمد الى ما وراء الحدود - والعمل في النهاية على تكوين وضمان علاقات جديدة بين دول المنطقة على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة .

عندئذ سيكون الفصل العنصري قد فقد سبب وجوده . وسيقوم مجتمع متعدد الأعراق يكون مقبولا لكل قطاعات الشعب في جنوب افريقيا والشعوب الأخرى في الجنوب الافريقي والرأي العام العالمي ويصبح واقعا قائما لا رجعة فيه . وعندئذ سيكون في استطاعتنا الحديث عن الحوار الهام الذي لا يقوم على مجرد الرغبة في أن نخلص أنفسنا من مشاكل الجنوب الافريقي بأقل تكلفة ممكنة .

وقد يقال أننا نأخذ بيد ما نعطيه باليد الأخرى . ولكن دعونا ننظر الى المثال الذي نشهده فيما يحدث في المناطق الأخرى من العالم . ليس هناك أي حوار دون شروط مسبقة أو أهداف محددة . وعلى الرغم من اعلانات حسن النية التي نسمعها في الجمعية العامة هنا ، فإن لشعب جنوب افريقيا الحق في تقرير المصير طبقا لظروفه ومصالحه الخاصة . وكل ما يمكن أن نفعله في هذا الصدد هو أن نساعده في شتى أشكال النضال التي يخوضها ضد الفصل العنصري ، وأن نذكر كلما استدعت الضرورة ذلك بالمبادئ التي نتشاطرها ، وأن نكفل ضمان عدم استغلال الانتهازيين لانجازات ثورته ، وأن نتخذ المواقف التي تضمن أن يكون المناخ مؤاتيا له .

وفيما يتجاوز ذلك ، فإن الأمر متروك لشعب جنوب افريقيا وحده لكي يبلغنا بما اذا كان مستعدا للتعامل مع تعقيدات الحوار والاضطلاع بمسؤولية نتائجه ، التي نأمل في أن تؤدي الى استئصال شأفة الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا المتحدة والديمقراطية واللاعنصرية ، المتصالحة مع نفسها ومع جيرانها ومع بقية افريقيا .

السيد إيري (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الثلاث الأعضاء في مجموعة رأس الحربة الميلانيزية - جمهورية فانواتو ، وجزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة - حول هذه القضية الهامة : الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي .

وأود بادئ ذي بدء أن أؤكد مجددا على التزام حكومات بلداننا الراسخ بالقضاء التام على الفصل العنصري ، الذي يعد أبشع نظام سياسي واقتصادي واجتماعي في العالم . لذلك ننضم الى المجتمع الدولي في الاعراب عن سخطنا العميق إزاء ذلك النظام الذي لا يعتبر نظاما قمعيا فحسب بل نظاما لاإنسانيا بالمرة أيضا . ونعتقد أن كل جهد يبذل لعزل جنوب افريقيا يعزز النضال البطولي الذي يخوضه الآلاف من أبناء جنوب افريقيا السود ، رجالا ونساء وأطفالا ، الذين حاولوا وما زالوا يحاولون خوض النضال لتحرير جنوب افريقيا والمحافظة عليها لكل شعوبها .

وفي هذا الصدد ، نشيد بكل تلك الشعوب لما تبديه من تسامح وصبر ومرونة ، وهي خصال تتميز بها الشعوب الأبية والمتحضرة . ونناشد المجتمع الدولي أن يوحد صفوفه على كل المستويات مع تلك الشعوب ويكافح معها بهدف القضاء التام على الفصل العنصري والسيطرة العنصرية .

إن الرسالة التي نوجهها الى نظام بريتوريا هي : أن الفصل العنصري قد فشل تماما ، وأصبح مرفوضا من الملايين من أبناء جنوب افريقيا - من السود والملونين والهنود ، كما أنه مرفوض من عدد متزايد من السكان البيض من الشباب والشيوخ والآباء والأبناء .

وتفصح الأحداث المأساوية التي حدثت في شاربفيل في عام ١٩٦٠ وفي سويتو في عام ١٩٧٦ ، بالاضافة الى حملة التحدي الجارية ، عن حقيقة واحدة ، ألا وهي المعارضة التي لا لبس فيها للفصل العنصري والرفض التام له .

وتواصل الحركات المناهضة للفصل العنصري في سائر أنحاء العالم - في الأمم المتحدة ، وفي بلدان حركة عدم الانحياز والكومنولث ومنظمة الوحدة الافريقية -

ممارسة الضغوط على النظام العنصري . وتزداد احتمالات تحقيق النصر تألقا مع مرور كل يوم .

وقد أصبحت ناميبيا أخيرا في مفترق الطرق المؤدية الى استقلالها . وشارفت مرحلة المعاناة من الالام والدمار والقمع التي عاشها الشعب الناميبي لفترة تزيد على قرن من الزمن على الانتهاء . ونحن نحيي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والشعب الناميبي لما أبدياه من تصميم وصلابة في النضال المرير الذي خاضاه من أجل الحق الذي وهبه الله لهما لكي يعيشا أحرارا . وقد حظي نضالهما البطولي من أجل الاستقلال بمساندة المجتمع العالمي وتصميمه .

وفي الوقت الذي يجري فيه تنفيذ قرار مجلس الأمن التاريخي ٤٣٥ (١٩٧٨) وبينما أخذت عملية الانتقال الى استقلال ناميبيا تتخذ مسارها ، تنضم حكومات الدول الأعضاء في مجموعة رأس الحرية الميلانيزية الى الحكومات الاخرى في الاشادة بالامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لما يبديه من اهتمام شخصي وتفان ومثابرة للوفاء بالتزامات الامم المتحدة إزاء الوصاية على ناميبيا وشعبها .

وربما يكون بالامكان اعتبار التغيرات الجارية في ناميبيا والاصلاحات الدستورية في جنوب افريقيا معيارا لقياس بعض دلالات التغير الايجابي في جنوب افريقيا ، غير أننا نرى أن الضغط العسكري الذي مارسته سوابو وحلفاؤها هو الذي دفع ببريتوريا الى طاولة المفاوضات في عام ١٩٨٨ . ونرى أيضا أن النضال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ، والجزاءات الاقتصادية والتجارية التي تفرضها بعض البلدان الغربية وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي قد أثرا على اقتصاد ذلك النظام العنصري . وقد أدت هذه التغيرات الى الامكانية الحالية لإحداث تغييرات سياسية في جنوب افريقيا .

كثيرا ما تقترن الوعود الغامضة وبعض الممارسات مثل إدخال بعض التعديلات على آلية الفصل العنصري - كالحيل الدستورية الخادعة - بعمليات الاعتقال والاحتجاز الواسعة النطاق والتي تستهدف أساسا إضعاف وحدة أبناء جنوب افريقيا من السود .

ومن الاستراتيجيات التي تتبعها جنوب افريقيا لإدامة نظامها العنصري فرض رقابة مشددة على المطبوعات وغيرها من وسائط الإعلام . وتشمل هذه الاستراتيجية سجن الصحفيين وحظر الصحف المناوئة للفصل العنصري ووسائط الإعلام الأخرى البديلة .

ومن التدابير القمعية البارزة التي تستخدمها بريتوريا بنجاح تحريض بعض جماعات السود ضد البعض الآخر . وكان رئيس دولة نيجيريا ، الجنرال أولوسيفون أوباسانجو ، وهو الرئيس المناوب لفريق الكومنولث للشخصيات البارزة المعني بالجنوب الافريقي ، قد وصف ذلك وصفا مناسبا بقوله :

"إنه عنف تأليب الرجل الأسود على الرجل الأسود ، إذ يحددون أولئك الذين يستطيعون تسليحهم وشراءهم وتنظيمهم في لجان اقتصاص أهلية ، ثم يطلقون لهم العنان في البلدات لقمع مناهضي الفصل العنصري" .

وينبغي أن توقف جنوب افريقيا هذه التدابير وغيرها من التدابير القمعية كيما تظهر التزامها بالاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحقيقية .

وفي حين أن حكوماتنا ملتزمة بالمفهوم التفاوضي وتنفيذه بصورته المقدمة من فريق الشخصيات البارزة ، فإننا على اقتناع بأن الوحدة تمثل أحد الشروط الاساسية للنصر ، ونحن نتكلم عن الوحدة الدولية أساسا ، فإن الوحدة الدولية التي نتكلم عنها تدفع بكل من يساند العدالة إلى مساندة شعب جنوب افريقيا .

ونحن شعب ملانيزيا في جنوب الهادئ عشنا ظروفا مشابهة للفصل العنصري تحت نير الاستعمار وننعم اليوم بالاستقلال السياسي كما إننا نسعى الى مساعدة غيرنا من الشعوب الملانيزية على الحصول على استقلالها . وبالتالي ، فإننا نناشد جميع أهالي جنوب افريقيا سواء كانوا من السود أو الملونين أو الهنود أو البيض التقدميين أن يتحدوا في إطار هيئة قوية ومتماسكة للتفاوض مع بريتوريا . وإن منزلة وجاذبية الزعماء مثل نيلسون مانديلا ووالتر سيسولو تعدان محفزتين على مواجهة سياسة "فرق تسد" لجنوب افريقيا .

بيد أن نظام بريتوريا ينبغي له أن يهيئ المناخ الذي يؤدي الى الشروع في المفاوضات . وهذا يعني أنه يجب على بريتوريا إطلاق سراح نيلسون مانديلا وكل السجناء السياسيين الآخرين الذين مازالوا يرزحون في السجون . وينبغي لها أن توقف عملياتها الانتقامية ضد الدول المجاورة ، وأن ترفع القيود المفروضة على نقابات العمال والمطبوعات ووسائط الاعلام ، وأن تضع حدا في المقام الأول لأعمال العنف المنظمة الموجهة ضد خصوم الفصل العنصري ، ولاسيما الاهالي السود بجنوب افريقيا .

إننا نؤمن بأنه توجد آليات كافية لممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية على بريتوريا وينبغي زيادتها واستغلالها التام . وإن التنسيق الفعال لهذه التدابير سيكشف جهودنا الجماعية للقضاء على آخر بقايا حكم الاقلية البيضاء في القارة الافريقية .

ونحن نؤمن بأن هذه التدابير كان لها وقع كبير على جنوب افريقيا . وهي ليست موجهة ضد ضحايا الفصل العنصري ؛ انها تدابير جماعية ترمي الى الضغط على بريتوريا لكي تستجيب وتجري تغيرات سياسية ايجابية على الفور . وعلينا أن نتجنب اللامبالاة ، فإننا نؤمن بأنه ينبغي القيام بالمزيد من الأعمال ، وخصوصا من قبل الدول التي لها مصالح اقتصادية أكبر في جنوب افريقيا . ولابد من أن تنضم الى المجتمع الدولي فيما يقوم به من جهود من أجل التفكيك الكامل للنظام العنصري في جنوب افريقيا .

وتدعم حكوماتنا بقوة أية مبادرة يتخذها المجتمع الدولي لفرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا ، كما إننا نساند ونؤيد إعلان هراري الذي صدر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، والذي يتضمن الشروط الاساسية لبدء الحوار بين ممثلي شعب جنوب افريقيا ونظام بريتوريا .

وفي الختام ، فإن حكومات بلدان ملانيزيا في جنوب الهادئ على استعداد لمساندة شعب جنوب افريقيا الذي يحمل لواء النضال البطولي من أجل الوئام العرقي والحرية للجميع . ورغم المسافة الكبيرة التي تفصل بيننا ، فإن لنا من الحضارة والتقاليد الثرية ما يكفل الجمع بيننا .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : يسرني باسم وفد بلادي أن أتقدم بالتهنئة لكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة ، خاصة بعد ما أثبتموه من جدارة ودقة في التنظيم وحكمة تجلت بوضوح أثناء رئاستكم لاجتماعات الدورة العادية للجمعية العامة .

وإن هذه الدورة الاستثنائية ستكون بلا شك أكثر وقعا برئاستكم لها ، ابنا لافريقيا المناضلة ، ولا تحتاج مواقف بلادكم الى التنويه بها خاصة فيما يتعلق بمناهضة العنصرية والفصل العنصري .

لقد أدانت الجمعية العامة الابرثايد في قراراتها المتعاقبة عبر الاربعين عاما الماضية ، بصفتها جريمة ضد الانسانية .

ولسنا بحاجة في هذه المرحلة الى الدخول في مناقشة الجرائم التي ارتكبها نظام الأبرشايد في جنوب افريقيا ذاتها ، وضد دول المواجهة الافريقية ، خاصة بعد الكلمات الجامعة والشاملة التي ألقاها الدكتور كينيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا وفخامة الرئيس روبرت موغابي رئيس زمبابوي ، في افتتاح هذه الدورة .

كما أننا لسنا بحاجة الى البيان بأن التغييرات التي حدثت من قبل الحكومة الجديدة في جنوب افريقيا انما هي تغييرات سطحية وشكلية لا تمس أو تغير من جوهر سياسة الأبرشايد المطبقة ، ووسائل الاعلام مازالت تطفح بأخبار القهر والاعتقال للملونين من قبل السلطات الحكومية .

إن هناك الكثير من التطورات التي شهدها الجنوب الافريقي خلال هذا العام . وكانت الانتخابات التي أكدت استقلال ناميبيا هي أحد أهم هذه التطورات وكذلك الاتفاق الرباعي حول أنغولا واطلاق سراح بعض الزعماء السياسيين السود من سجون جنوب افريقيا . ولكن مما لا شك فيه أن أهم هذه التطورات على الاطلاق هي وثيقة هراري التي صدرت في شهر آب/أغسطس الماضي والتي جاءت في مضمونها وتوقيتها تعبيرا عن مصداقية دول المواجهة الافريقية وحرصها على التوصل الى تسوية سلمية للوضع القائم هناك .

وقد وضعت وثيقة هراري خطة عمل واضحة ومتكاملة واذا ما أخذ بها ، فإنها ستكون الطريق الأقصر والأسلم لتجنيب المنطقة برمتها وجنوب افريقيا ذاتها ويلات النظام العنصري ، الذي أساء بما فيه الكفاية لكل القيم والمفاهيم الانسانية ، ولامكانيات التقدم والنهوض الاقتصادي لتلك المنطقة .

إن الخلاصة التي يمكن استنتاجها من التطورات التي جرت خلال العام المنصرم هي أن ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري قد أفرزت نتائجها ، وأن نظام جنوب افريقيا لم يكن ليقبل التفاوض لولا هذه الضغوط ، وبالطبع لولا المقاومة الافريقية الباسلة للنظام العنصري ومن هذا المنطلق فإننا نعتقد بأن استمرار الضغط الدولي وتعزيزه باتخاذ المزيد من الاجراءات انما يخدمان الغرض النهائي الذي نسعى اليه جميعا ، ألا وهو ازالة نظام الفصل العنصري ازالة نهائية .

وكما أشار فخامة الرئيس موغابي ، فإن احدى أهم الثغرات في الموقف الدولي الحالي الدور الذي تقوم به اسرائيل سواء ما تعلق منه بالتعاون النووي والعسكري مع نظام بريتوريا أو ما تعلق بالتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي .

لقد وجد النظام العنصري في جنوب افريقيا في اسرائيل حليفا للخروج من عزلته الدولية ، وللوصول الى الاسواق العالمية ، والحصول على التقنيات العسكرية المتقدمة ، التي لا يمكنه الحصول عليها مباشرة .

وإن التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا يتجاوز في واقعه قضايا التعامل العادي ليصل الى التنسيق الاستراتيجي ، ويشكل بالتالي خطرا داهما ومستمرا على الدول العربية والافريقية ، وخاصة أن المنطلقات الايديولوجية التي يرتكز عليها نظاما بريتوريا وتل أبيب انما هي واحدة في النهج والتطبيق ، ألا وهي نظرية التمييز العنصري .

إن الامارات العربية المتحدة لتفخر بالتزامها الكامل والقاطع بقرارات هذه الجمعية العامة وقرارات الجامعة العربية ، القاضية بمقاطعة نظام بريتوريا مقاطعة شاملة ، حيث لا تحتفظ الامارات بأي نوع من العلاقات سواء الدبلوماسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الرياضية أو العسكرية مع جنوب افريقيا ، وتفرض حظرا شاملا على تصدير النفط بصفته أحد أهم صادراتها والمشتقات النفطية ، وتتابع عن كثيب أية خروقات تقوم بها شركات الشحن بهدف القضاء عليها في مهدها .

إننا نساند بلا تحفظ النضال المشروع الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا بقيادة منظمة المؤتمر الافريقي وبقية المنظمات الوطنية ، وكذلك دول المواجهة الافريقية ، التي تعرض استقلالها واستقرارها السياسي للخطر نتيجة مواقفها المعادية لذلك النظام ، وفي هذا الصدد فإننا نهيب بالمواقف المبدئية لتلك الدول ونؤكد تضامننا التام معها ، ومع كفاح الغالبية السوداء في جنوب افريقيا ، حتى يتم القضاء على الفصل العنصري ويعود السلام والاستقرار الى منطقة الجنوب الافريقي .

ونود أن نؤكد من جديد أن نظام الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه أو تعديله وأنه لابد من القضاء عليه نهائيا ، وأن الطريق الى ذلك لن يتأتى إلا عن طريق خلق موقف دولي واضح ومتضامن يتم من خلاله وضع اجراءات عملية فعالة لا تترك مجالا للمناورة أو المساومة للنظام العنصري .

إننا على ثقة من أن شمس الحرية التي أشرقت على مناطق كثيرة في العالم لابد أن تشرق في النهاية على الجنوب الافريقي ، وأن العنصرية مخالفة في توجهاتها للطبيعة الانسانية ، وكما أفلت في مناطق كثيرة فإن مصيرها الزوال ، سواء في جنوب افريقيا أو فلسطين .

السيد سيبوريامو (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي أن أنضم الى المتكلمين السابقين في أن أنقل من جديد التهنئة القلبية الخالصة من وفد بلادي الى رئيس الجمعية العامة وبقية أعضاء المكتب على الثقة المجددة التي أوليت لهم عندما أوكل اليهم توجيه هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للفصل العنصري ونتائجه المدمرة على الجنوب الافريقي .

إن الفصل العنصري وصمة في جبين الحضارة . وهو مفارقة تاريخية بغيضة لأنه بوضوح أشد جميع أشكال الشر ازعاجا وهو يشجع روح الفرقة والبغض . ومن هنا فإن جنوب افريقيا التي قد جعلت ذلك النظام العنصري مؤسسيا ، تعتبر آخر حصن من حصون العبودية والاستعمار ، وهما ظاهرتان يعتبرهما المجتمع الدولي اليوم باليتين .

وبوروندي الوفية لمبادئ سياستها الخارجية قد أدانت بثبات تلك السياسة القائمة على التمييز العنصري ، الذي هو غير مقبول بتاتا لأنها لاتزال تنتهك علنا القيم الانسانية عموما والحياة ذاتها بعد مضي أربعة عقود على اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان . والمستقبل الوحيد لذلك النظام البغيض هو القضاء عليه فورا ودون شرط . لقد اعترف أن الفصل العنصري جريمة مقيتة . وهو أيضا من الويلات التي لا يمكن اصلاحها بل لابد من القضاء عليها .

وهذه الدورة الاستثنائية توفر لنا فرصة أخرى للعمل على تغيير الحالة التي يعيشها ملايين البشر في الجنوب الافريقي تحت نير نظام الفصل العنصري . ويجب علينا أن ننتهز فرصة المناخ السياسي الدولي المؤاتي الراهن الذي يسود العلاقات الدولية لنكفل أن رياح التغير تهب أيضا على ذلك الجزء من افريقيا الذي عانى من هذا الكابوس منذ وقت طويل .

وتحقيقا لهذه الغاية يمثل اعلان هراري الصادر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، الذي أيدته بوروندي تأييدا تاما ، "دليلا ارشاديا" - كما ذكر هذا الوصف الصحيح بالأمس صاحب الفخامة روبرت موغابي ، رئيس جمهورية موزامبيق - لتوجيه تحويل جنوب افريقيا الى مجتمع لا عرقي قائم على المبادئ الديمقراطية المعترف بها .

وفي مجازفة بمناقضة بعض الناس ، نعتقد أنه لا يوجد اليوم ما يمكننا من التأكيد بأن النظام العنصري في بريتوريا على استعداد لأن يرضخ للتغير الذي بدأ يضرب نغمة جديدة في جزء من أوروبا . إن حفنة من الاصلاحات السطحية والايماءات المعزولة ليس لها أهمية ولا مصداقية مادامت لا تؤثر على أسس نظام الفصل العنصري البغيض .

ولهذا فإننا نحث المجتمع الدولي على زيادة يقظته وتكثيف ضغطه على جنوب افريقيا ، لأن الاصلاحات المزعومة قد تكون ببساطة تحويلا للرأي الدولي عن الجذور الحقيقية للشر . ويجب على المجتمع الدولي ألا يصدق إعلانات الايمان التي تقدمها سلطات جنوب افريقيا الى أن يتم الوفاء ببعض الشروط المسبقة ، وعلى سبيل المثال ،

الى أن تلغى جميع القوانين التمييزية ، التي تشكل أساس هذه السياسة السيئة السمعة ؛ والى أن يتم وضع حد نهائي لحالة الطوارئ ؛ والى أن يطلق سراح نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين وأن يتوقف الارهاب الموجه ضد المقاتلين المناهضين للفصل العنصري ويتم الدخول في مفاوضات صادقة مع أغلبية شعب جنوب افريقيا .

وفي كل محفل يطالب به بلدي أن يفعل ذلك ، كان دائما يطرح هذه الشروط التي نعتقد أنها تشكل أقل حد من الاعمال التي لا تتجزأ والتي يجب أن يطالب بها نظام جنوب افريقيا قبل أن يعطي أي مصداقية .

لقد انتشرف الآثار المدمرة المترتبة على الفصل العنصري وتجاوزت حدود جنوب افريقيا . وعانت البلدان المجاورة للنظام العنصري من مضاعفاته الرهيبة . فقد دأبت جنوب افريقيا على ارتكاب كل أشكال زعزعة الاستقرار والعنف والتدمير ضد دول خط المواجهة ، حتى بات من المتعذر احصاء التكلفة المادية والبشرية لهذه اللعبة الدامية الخبيثة ، على الرغم من الارقام التي قدمت بشأن ما تكبدته منذ عام ١٩٨٠ من خسائر مادية يقدر أنها بلغت ٦٠ بليون دولار ، علاوة على خسائر في الأرواح تقدر بمليون ونصف مليون نسمة ، ناهيك عن المشردين واللاجئين ، واطفال يعانون من سوء التغذية ونقص التعليم ، وآلاف المعوقين .

وهذه التكلفة الاقتصادية والانسانية الباهظة التي تتكبدها دول خط المواجهة ما هي إلا جزء من استراتيجية متعمدة تستهدف الابقاء على تلك الدول المستقلة تابعة اقتصاديا لجنوب افرقيا ، بل - والى حد ما - خاضعة سياسيا لجارتها القوية .

وذلك الوضع غير المقبول في المنطقة ينبغي ان يحفز المجتمع الدولي على التفكير وعلى مضاعفة جهوده لانهاء ذلك النظام الاجرامي ، وعلى توحيد صفوفه وحشد طاقاته لمواجهة التحدي الماثل أمامه .

في هذا الصدد ، نرى أنه لكي يصبح القضاء التام على الفصل العنصري حقيقة واقعة لابد أن نواصل جهودنا وان نكثفها ، وأن نفرض جزاءات جديدة على نظام بريتوريا . فقد علمتنا التجربة ان هذا قد يكون السبيل الوحيد لاحداث تغيير سريع في جنوب افريقيا ، حتى وان لم يقتنع البعض بتلك الحقيقة . والى جانب التنفيذ الصارم لتلك التدابير ، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا ان يعبئ جهوده لمساعدة جميع ضحايا الفصل العنصري .

أود في الختام ان أكرر التأكيد على دعم حكومة بوروندي لحركات التحرير في جنوب افريقيا ، فتلك الحركات تمثل التطلعات الحقيقية للشعب الأسود في ذلك البلد ، وبخاصة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا .

وهذه الجهود تضطلع بها حكومتي بمساعدة الحركة الوطنية لدعم الجنوب الافريقي ، وهي منظمة لا تستهدف الربح ، وانما تستهدف بأنشطتها تقديم الدعم المعنوي والمادي لضحايا الفصل العنصري ، وتسهم في الحملة التطنية والدولية المناهضة لأكثر النظم انحطاطا في العالم العصري .

وبوروندي يحدوها أمل صادق في أن تؤدي الروح الجماعية التي سادت مداولاتنا في هذه الدورة الاستثنائية الى توافق دولي في الآراء يمكن الدول كافة من العمل معا من أجل القضاء العاجل والتام على الفصل العنصري .

السيد النصر (قطر) : لقد مضى ما يزيد على أربعين عاما على سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام جنوب افريقيا ، جاعلا من هذه السياسة اطارا رسميا لممارسات الاقلية البيضاء ، ومستهدفا بذلك الاحتفاظ بالسلطة السياسية ، ومن ورائها تأمين السيطرة التامة الكلية على مقدرات البلاد الاقتصادية ، واستغلال واستعباد الاغلبية من السكان ، واخضاعهم لضروب من الاضطهاد والظلم ، وحرمانهم من أبسط حقوق الانسان .

ومنذ بداية تطبيق هذه السياسة استنكرها المجتمع الدولي ، وعبر عن استنكاره بمئات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ، لأنها تشكل خرقا لمبادئ وأغراض ميثاق الامم المتحدة ، وانتهاكا لاحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وخروجا على أبسط قواعد ونظم السلوك الانساني .

وكان موقف نظام بريتوريا من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن موقف تحد لارادة المجتمع الدولي ، والاحتقار التام للامم المتحدة وقراراتها ، وازدراء بالرأي العام الدولي ، لا ، بل خروجا على ما يمليه الضمير وقواعد السلوك الانساني .

ولم تقف الاغلبية من السكان مكتوفة اليدين ، بل انها ثارت لكرامتها ، ورفضت العبودية المتمثلة في تلك السياسة البغيضة . ووقفت الى جانبها غالبية الامم ؛ وفرضت الامم المتحدة العقوبات التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة ، ودعت الدول الاعضاء الى مقاطعة حكومة جنوب افريقيا في المجالات الاقتصادية والعسكرية لعلها

ترتدع . لكن تلك الحكومة استمرت في غيها ، معتمدة على مساعدة ومعاونة عدد من الدول التي شجعتها على تجاهل الرأي العام الدولي واحتقار قرارات الأمم المتحدة ، والاستمرار في اضطهاد السكان السود وتعذيبهم . فقد فرضت حالة الطوارئ ، واعتقلت العديد منهم ، وعمدت الى استخدام العنف والقيام بأعمال التعذيب والقتل .

وقد حصلت مؤخرا تطورات تبدو كأنها بوادر أمل بتغيير الحالة في جنوب افريقيا . ولكن واقع الأمر ان وضع السكان السود لم يتحسن . واذا نظرنا الى الحقوق الأساسية التي يفترض أن يتمتع بها الفرد ، نجد أنهم مازالوا محرومين منها . ومادامت سياسة الفصل العنصري قائمة نظاما أساسيا في البلاد ، يحرم الأغلبية السوداء من حق المشاركة الكلية في الحياة الديمقراطية والسياسية فيها ، فإن التغييرات التي نشهدها ليست سوى تدابير مؤقتة مسكنة ، لا علاجا جذريا .

وكانت حركة التحرير ووسائل الضغط الاقتصادي والسياسي لمحاربة سياسة الفصل العنصري ، من العوامل التي زعزت اركان تلك السياسة ، وبعثت الأمل مجددا في امكان استئصالها ، اذا ما وحد المجتمع الدولي كلمته وشحذ عزمه على وضع نهاية لمشاكل تلك السياسة .

إن التعاون الذي لاتزال حكومة جنوب افريقيا تتلقاه من بعض الدول يشكل عقبة في طريق استئصال سياستها العنصرية . ولاشك أن العقوبات التي فرضها مجلس الأمن يمكن ان تكون أشد أثرا وفعالية لو لم تتلق جنوب افريقيا العون والتشجيع من تلك الدول .

وبفضل ذلك العون ، توصل نظام بريتوريا الى الحصول على قدرة نووية ، اصبح ذلك النظام بسببها قوة عسكرية تشكل خطرا لا يهدد أمن الجنوب الافريقي فحسب ، بل أمن افريقيا كلها . وقد تم ذلك مخالفة لقرارات الجمعية العامة التي قضت بحظر شحن الأسلحة الى النظام العنصري .

ومن التطورات الخطيرة في هذا المجال ازدياد التعاون بين ذلك النظام وبين إسرائيل التي أمدت اليه المساعدات والتكنولوجيا لتطوير الأسلحة النووية وتطوير الصواريخ التي تحملها . وهذا تناقض صارخ بين ما تدعيه حكومة جنوب افريقيا من تطوير سياستها وبين ما تقوم به من دعم قواتها العسكرية لتأمين السيطرة على الأغلبية السوداء وتخويف دول المجابهة وإرهابها بالمحافظة على سياسة الفصل العنصري أطول ما يمكن من الزمن .

ان أمام المجتمع الدولي خيارا واحدا ، هو متابعة الجهد لاستئصال سياسة الفصل العنصري البغيضة والمناقضة لكل ما هو إنساني . لقد طالبت حركة عدم الانحياز بذلك في مؤتمر القمة التاسع الذي عقد مؤخرا ، كما ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تدعو الى ذلك وتنبه الرأي العام الى أخطار تلك السياسة وتدعو الى توحيد الصفوف لمحاربتها ، فهي لذلك تستحق كل التقدير والثناء .

ان على الجمعية العامة ألا تخدع بمظاهر الإصلاح والتغيير وألا ترضى عن إقامة العدالة والديمقراطية والمساواة بديلا في الجنوب الإفريقي . وعليها ان توجه الى نظام بريتوريا تحذيرا بأن العمل سوف يستمر بلا هوادة الى ان يتم استئصال سياسة الفصل العنصري من أساسها .

السيد نور (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن حكم المجتمع الدولي على الفصل العنصري واضح لا لبس فيه . ينبغي ان يفكك هذا النظام البغيض اللإنساني وان يستبدل به نظام حكم ديمقراطي وغير عرقي حر . لا يمكن إصلاح الفصل العنصري لأن تجاهله للقيم الإنسانية الأساسية وعدم إحساسه بها ، قد طمسا على قلبه بشكل كامل مما لا يدع مجالا لحقوق الإنسان ، ومن ثم فإنه يظل شريرا وغير مقبول للإنسانية .

إن حالة الطوارئ التي أعلنها نظام بريتوريا العنصري لم تعمل إلا على تعزيز قبضة نظام الأقلية على مر السنين ، لإخضاع السود والغالبية الأخرى غير البيضاء في جنوب افريقيا للقوانين العنصرية . ومن ثم ، فإن الشرطة والجيش ، بعد ان تحررا من

القيود القانونية ، قد مارسا ، دون عقاب ، أعمال القتل الوحشي وإجراءات التعذيب العشوائية والوحشية . وقد أزهقت موجة القمع والقتل والتعذيب أرواح الكثيرين من أبناء وبنات جنوب افريقيا . ولم تنج من ذلك حتى أرواح الأطفال الصغار .

وتستهدف سياسة إقامة البانتوستانات التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري تحديد إقامة الغالبية من السكان السود في جنوب افريقيا في منطقة لا تمثل إلا أقل من ٣٠ في المائة من البلد وتتكون أساسا من أراض بور غير منتجة لا تستطيع تموين هؤلاء الناس . وتحرم غالبية الشعب الأسود التي تعيش خارج البانتوستانات من حقوق ومزايا المواطن العادي في بلدها . وقد نتج ايضا عن هذه السياسة القمعية طرد قسري ووحشي لمئات الالاف من الشعب الأسود .

إن الحضارة والتقدم الإنساني يحتمان ألا يبقى نظام الفصل العنصري الى الأبد . انه لا يمكنه ان يعيش لأن الإنسانية برمتها لا يمكنها ان تسمح بوجوده ، والأهم من ذلك ، لأن شعب جنوب افريقيا لن يسمح له بالوجود . وقد نهض هذا الشعب للدفاع عن كرامته وعن حقوق الإنسان لنفسه ، وللقضاء على ظاهرة الفصل العنصري المخزية ، ولإقامة نظام حر وديمقراطي وغير عرقي في وطنه .

وقد شن شعب جنوب افريقيا ، تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي وحركات التحرير الوطني الأخرى ، نضال تحرير سيحقق النصر لا محالة . إننا نحيي شجاعته وتصميمه ، ونعرب عن تأييدنا الكامل لقضيته النبيلة وتضامننا معها . كما نعرب عن تأييدنا الكامل لدول خط المواجهة في الجنوب الإفريقي ، التي كانت هدف نظام بريتوريا في زعزعة الاستقرار والعدوان وأعمال التخريب .

ويرحب وفدي بإعلان اللجنة المخصصة لمنظمة الوحدة الإفريقية بشأن الجنوب الإفريقي ، الذي اعتمد في هراري في ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٩ . ويدعو الإعلان ، الذي أقرته حركة بلدان عدم الانحياز ، الى إجراء تغييرات سلمية في جنوب افريقيا ، مع إنهاء الفصل العنصري واستبداله بنظام ديمقراطي وغير عرقي . ونرحب ايضا بالمؤتمر الذي عقد أخيرا من أجل مستقبل ديمقراطي في جنوب افريقيا ، الذي شارك فيه المؤتمر

الوطني الافريقي والحركات الاخرى المناهضة للفصل العنصري في البلد . إن الاستعداد - الذي تم الإعراب عنه بوضوح في المؤتمر - لإجراء مفاوضات مع حكومة الاقلية البيضاء يشهد على الموقف المبدئي لأبناء جنوب افريقيا الذين يناضلون من أجل نظام ديمقراطي غير عرقي . والآن على نظام بريتوريا ان يتخلى عن الحلم المستحيل لاستمرار الفصل العنصري وان يدخل بأمانة في مفاوضات بناءة مع ممثلي الاغلبية . إن إجراء هذه المفاوضات بنجاح من أجل إقامة جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العرقية ، يتمتع فيها كل مواطن بحقوق متساوية ، بصرف النظر عن العرق واللون ، هو البديل السلمي الوحيد للتغيير العنيف في مجتمع جنوب افريقيا .

ولتحقيق هذا الغرض ، فإن إطلاق سراح نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين ، ورفع جميع إجراءات الحظر والقيود وإنهاء حالة الطوارئ ، هي من بين الخطوات التي يتعين على نظام بريتوريا ان يتخذها قبل بدء حوار مفيد . وان اعتماد دستور جديد يتضمن مبدأ مجتمع موحد وديمقراطي وغير عرقي كما يتضمن شكل الحكومة - وهذا ما ينبغي ان تركز عليه المفاوضات - سيمهد الطريق لإنهاء الفصل العنصري بأسلوب سلمي ومنظم .

وفي نفس الوقت ، يلزم ان يزيد المجتمع الدولي من جميع أشكال الضغط على بريتوريا للدخول في حوار بناء وأمين والمضي فيه إلى نهايته . والجمعية العامة ، في هذه الدورة الاستثنائية ، يجب ان ترسل لبريتوريا أقوى إشارة ممكنة بأن هذه الهيئة والمجتمع الدولي مصممان كل التصميم على إحكام الجزاءات ، بما فيها الجزاءات الإلزامية الشاملة ، على النظام العنصري حتى يبدي ذلك النظام رغبته في العمل ، من خلال المفاوضات الجادة مع حركات التحرير ، لتفكيك الفصل العنصري من أجل الانتقال العاجل الى نظام ديموقراطي وغير عرقي .

السيد دازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : توفر هذه الدورة الاستثنائية السادسة عشرة المكرسة لمسألة الفصل العنصري عنصرين رمزيين يبشران بحسم مسألة تثير القلق البالغ للمجتمع الدولي .

أولا ، إن تولي السفير غاربا رئاسة هذه الدورة يشكل ضمانا لبذل جهود جادة للتغلب على الآثار المعنوية والمادية للفصل العنصري . فهو ما فتيء مهتما كل الاهتمام بكفاح الشعوب الافريقية من أجل الحرية ومنخرطا في الجهود الدؤوبة الرامية إلى تأمين حياة كريمة للجميع . ومن أهم مظاهر هذه الحياة الكريمة القضاء على التمييز العنصري بجميع صوره .

ثانيا ، ينبغي أن نؤكد أن هذه الدورة الاستثنائية تعقد في وقت ندرك فيه حقا بداية مرحلة جديدة من حياة المجتمع الدولي ، مرحلة يحتل فيها السلم والتعاون مركزا متميزا . إذ تتناقص التوترات في كل مكان ويأخذ الزخم اللازم نحو الحرية والتفاهم مكان النزعة العدوانية وتصلب الرأي . ولا مكان للفصل العنصري في تلك المرحلة الجديدة .

إن تاريخ بلدي مرتبط بضمان المساواة الأساسية لبني البشر ، استنادا إلى حقوق أسمى من حقوق الدولة وتشكل بالضرورة ضمانا للبنية الاجتماعية برمتها .

عند حصول شيلي على الاستقلال ، منذ ١٨٠ سنة ، أُدمج مبدأ المساواة في النصوص الدستورية التي صاغتها ونفذتها الحكومات الأولى للجمهورية . وهكذا فإن لدينا عملية مؤسسية سياسية واجتماعية تتسم منذ مولد الحرية في شيلي بذلك المبدأ الأسمى الذي لم يتخل عنه شعب شيلي قط .

هذه الحتمية التاريخية ، وأقصد إيمان شعب شيلي العميق بأن جميع البشر ولدوا أحرارا متساوين ، تفسر الموقف الثابت الذي تتخذه شيلي على مدى السنين في هذه المنظمة ، وبخاصة في اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وفي مجلس ناميبيا . ويفسر أيضا التصريحات الثابتة ضد سياسة الفصل العنصري وممارسته على لسان وزراء خارجية شيلي في دورات الجمعية العامة المتعاقبة .

وكل هذا يفسر بدوره الارتياح الذي نشهد به عملية حصول ناميبيا على الاستقلال التي تشكل أحد أهم الأحداث بالنسبة للمجتمع الدولي في السنوات الأخير ، نظرا لدلالتها الكبيرة بالنسبة للسلم العالمي وكفالة الحياة الكريمة للبشرية .

وإذ نهنئ شعب ناميبيا على القدوة التي أعطاها للعالم ، نود أن نؤكد هنا أن هذا الحدث ، لحسن الحظ ، يتزامن وانعقاد هذه الدورة الاستثنائية ويبشر بالخير في معرض البحث عن وسائل للقضاء على الفصل العنصري . أقول هذا لأن شعب ناميبيا ، وقد سمح له بأن يسلك طريق الحرية والديمقراطية ، القى وراء ظهره آثار الفصل العنصري البغيضة .

ومن حسن حظنا إننا لم نكن مراقبين فحسب ، بل كنا أيضا مشاركين نشطين في المنجزات التي تغير وجه العالم بأسلوب إيجابي . لقد بزغت رغبة جامحة في تحقيق حرية سياسية أكبر وفي التقدم الاجتماعي والاقتصادي في أماكن لم تكن تعرف سوى اليأس وتصلب الرأي . لقد هب الرجال والنساء الذين عاشوا تحت وطأة القمع ، على نحو عازم ، مطالبين قادتهم بوسائل جديدة للعيش في ظل الوئام والكرامة المتأصلة في بني البشر .

إن قادة جنوب افريقيا ، على ما يبدو ، لا يرغبون في أن يظلوا على هامش الروح الجديدة التي تبعث الحياة في البشرية . فقد لاحظنا اتخاذ حكومة الرئيس دي كليرك بعض التدابير التي أخاطر فأقول إنها تعتبر مشجعة وترمي إلى نبذ ، جزئي على الأقل ، للسياسات والممارسات التي ما فتئت جميع دول العالم تطالب لسنوات عديدة بالقضاء عليها لكونها تتناقض وتتنافى وجوهر حضارتنا .

ولكن ، على الرغم من إننا نتعشم أن يكون قادة جنوب افريقيا تحدوهم حسن النية والمثابرة في الجهود ، نرى أن الفصل العنصري لا تجدى فيه التدابير الجزئية الرامية إلى تحسن صورته ولا تجدي فيه مجرد التعديلات الشكلية مهما بلغ عمقها . وترى شيلي وشعبها أن التدبير المقبول الوحيد يتمثل في القضاء النهائي على سياسات وممارسة الفصل العنصري وجميع مظاهر التفرقة في العالم .

إن المهمة الاساسية للأمم المتحدة ، ألا وهي تعزيز السلم في العالم ، ستظل غير مستوفاة ما دام الفصل العنصري مستمر في المجتمع الدولي .

السيد خامسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسر وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن يترأس السفير غاربا هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمسألة عاجلة جدا وذات أهمية قصوى في الوقت الحالي ، ألا وهي مسألة الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي . ولا شك أن وجود خبرته العظيمة ، وأنشطته المعروفة والمشكورة جدا في رئاسة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، إنما يشكل ضمانا لنجاح جلساتنا . ويمكنه أن يعول على تعاون وفدي الكامل في معرض اضطلاعه بمهمته .

إن ميثاق الامم المتحدة ، الذي يعبر بكل وضوح عن تأييده لكرامة ومساواة بني البشر جميعا بغض النظر عن عرقهم أو لون بشرتهم ، أُعتمد في عام ١٩٤٥ . وفي عام ١٩٤٦ ، أي بعد عام واحد فقط ، فإن الجمعية العامة ، شعورا منها بالغضب إزاء ممارسة التمييز العنصري الشريرة في جنوب افريقيا على يد الاقلية البيضاء في السلطة ، تناولت المسألة وناقشتها للمرة الأولى راجية اختفاء الفصل العنصري نهائيا من على وجه الأرض .

ولكن حكومة جنوب افريقيا ، بدلا من الامتثال لمطالب العالم المتحضر وتوصيات المجتمع الدولي ذات الصلة ، اختارت أن تصعد ، وخاصة ضد الاغلبية السوداء ، سياسة العزل والقمع التي اتخذت من نظام الفصل العنصري شكلا مؤسسيا . وفي هذا الصدد ، ينبغي الاعتراف بأن التزام منظمتنا العالمية وجهودها في الكفاح ضد هذا النظام اللاإنساني عبر السنوات جديران بأرفع آيات الثناء والتقدير* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد بافلاك (بولندا) .

وقد أعلنت الجمعية العامة أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية ويشكل انتهاكا سافرا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي نص على أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق .

إننا نعيش في عالم متغير ، في جو من التراخي العام في حدة التوترات . وقد شهدنا في الواقع منذ بعض الوقت وفي كل مكان مضاعفة للجهود الرامية إلى التفاهم المتبادل والإنفراج والحوار البناء سعيا للتوصل إلى حلول لأخطر المشاكل التي تواجه الجنس البشري ، ولا سيما المشاكل المتعلقة بسلم الشعوب وأمنها وحقها الأساسي في الحرية وتقرير المصير . وفي ضوء هذا التطور الإيجابي نحو السلم والتآخي الدوليين ، من المحزن والمقيت في الواقع أن نلاحظ أن حكومة بريتوريا ما زالت تتمادى في فرض نظامها الإجرامي واللاأخلاقي على ملايين البشر في أرض أجدادهم بسبب لونهم ليس إلاّ ، وتبدو غير راغبة في القيام بأية مبادرة لإزالة هذا النظام الشائن .

ومن أجل إخماد التطلعات المشروعة لغالبية السكان السود ، اختارت جنوب افريقيا استخدام أشدّ الوسائل قمعا ووحشية ، فمن إعادة فرض حالة الطوارئ للسنة الرابعة على التوالي ، إلى اعتقالات واحتجازات جماعية وإعدامات عاجلة ، إلى الخطف والاغتيالات . ولا تكتفي الحكومة بغض النظر عن أنشطة الجماعات المدنية المسلحة وفرق الموت التي ترهب السكان العزل بل يتم تشجيعها . وتفرض السلطات رقابة شديدة الوطأة على الصحافة حتى تخفي عن بقية العالم انتهاكات حقوق الإنسان ، كما تلجأ إلى إجراءات الحظر ونقل السكان بالقوة والمحاكمات السياسية ، فهذه كلها جزء من الاستراتيجية القمعية لحكومة بريتوريا .

ومن بين المحتجزين السياسيين الذين يبلغ عددهم ٣ ٥٠٠ محتجز تقريبا هناك النقابي والطالب ، والمسؤول الديني أو الاجتماعي والصحافي والمناضل الجماهيري ، والكثير منهم قد تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب وما زالوا يقبعون في السجون منذ سنوات . ولقد تبين انه تم إعدام ٤٠ شخصا هذا العام ، وهناك غيرهم صدر بحقهم حكم الإعدام وينتظرون تنفيذه .

وبسبب من الآثار المزعزعة للاستقرار لسياسة الفصل العنصري الإجرامية ، فإنها امتدت إلى البلدان المجاورة لجنوب افريقيا أيضا . ولقد تسببت الغارات والاعتداءات على دول خط المواجهة في إحداث خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات ، وأدت في بعض الحالات إلى تدمير كثير من الهياكل الاقتصادية الأساسية . وقامت بريتوريا أيضا بتسليح وتجهيز العصابات وغيرها من الخونة المأجورين حتى يستمر في هذه الدول ، ولا سيما في أنغولا وموزامبيق جو من انعدام الأمن ، وبذلك تفشل برامج التنمية الاقتصادية فيها .

وتبدو بعض الدوائر المعروفة بنيتها الحسنة تجاه حكومة بريتوريا ميّالة للاعتراف بأن السيد دي كليرك قد ألزم نفسه جديا بالاضطلاع بإصلاحات جوهرية في نظام الفصل العنصري . وقد لاحظنا أن بعض التغييرات حدثت فعلا في المدة الأخيرة ، لكن هذه التغييرات لم تتجاوز السطح ، لأن طبيعة وتركيبة الفصل العنصري ما زالت على حالها أي الإبقاء على حقوق لجماعات معينة والإبقاء على تفوق الأقلية البيضاء . والواقع أن من السذاجة الحديث عن الإصلاح ، لأن هذا النظام بحكم طبيعته لا يمكن إصلاحه . فالفصل العنصري في جنوب افريقيا يجب الغاؤه أو إزالته واستبداله بنظام ديمقراطي لا يرتكز على التفريق بين الأعراق أو الألوان أو المعتقدات .

ففي ناميبيا ، إذا كانت حكومة جنوب افريقيا قد وافقت على الدخول في مفاوضات تتعلق بالعملية المؤدية إلى استقلال الإقليم ، فإن ذلك بالتأكيد لم يكن بسبب حسن نية بريتوريا بل ساعدت على إحداث هذا التغيير الانتكاسات التي عانت منها في أرض المعركة في جنوب أنغولا ، والضغط الدولي المتزايد ، والجزاءات التي اتخذتها عدة بلدان ، والتضحيات والنضال الشجاع لشعوب المنطقة ، بقيادة حركات التحرير الوطنية الخاصة بها . ولا يجوز أن ينخدع المجتمع الدولي بالوعود بمنح الحرية أو بالإصلاحات الشكلية ، وحيث انه ليس بالإمكان إصلاح الفصل العنصري أو جعله أقل تشددا ، ينبغي إبقاء الضغط وتعزيزه ، ويجب أن تطبق على بريتوريا عقوبات إلزامية وشاملة كتلك التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق .

وتؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مجددا دعمها الثابت وتضامنها مع الشعوب التي تناضل ضد الفصل العنصري الذي تمارسه جنوب افريقيا ، تحت راية المؤتمر الوطني الافريقي ، ومع شعب ناميبيا بقيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، ومع دول خط المواجهة في نضالها لاستعادة حقوقها الأساسية في الكرامة الإنسانية وتقرير المصير وتحقيق الاستقلال الوطني الناجز والدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية إننا نضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في دعوة بريتوريا لإنهاء المحاكمات والإعدامات السياسية التي تنفذها ضد الوطنيين ، وإطلاق سراح نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين والمحتجزين بدون قيد أو شرط ، وإزالة كل أنواع الحظر والقيود المفروضة على المنظمات والأفراد ، وسحب جميع القوات من البلدات ، ورفع حالة الطوارئ ، وإلغاء القوانين الرامية للحد من الأنشطة السياسية للسكان السود والمجموعات الملّونة .

وباتخاد هذه الإجراءات فقط ، والموافقة على إرجاء مفاوضات سياسية مع المؤتمر الوطني الافريقي وبقية الحركات الوطنية ، يمكن لبريتوريا أن تعلن حقا انها بدأت السير على الطريق نحو تحويل جنوب افريقيا إلى مجتمع موحد ديمقراطي لا عنصري . وبوحي من هذه الروح ، فإن بلادي تؤيد تماما الإعلان الصادر عن اللجنة المخصصة لمنظمة الوحدة الافريقية حول جنوب افريقيا المتعلق بمسألة جنوب افريقيا المعتمد في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ في هراري والذي صادق عليه مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز في بلغراد في وثيقته الختامية .

السيد ثومبسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الدور النشط والفعال للغاية الذي قام به السفير غاربا شخصيا ، بوصفه رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، على مدى السنوات الخمس الماضية يضاعف من ملاءمة ترأسه الآن دورة الجمعية العامة الاستثنائية هذه المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي . وسيكون اعتماد خطة العمل التي وضعتها اللجنة الخاصة ، لتفكيك نظام الفصل العنصري الممقوت عالميا ، سلميا وبسرعة ، دليلا آخر على التزامه المعروف جيدا وعلى مهاراته الدبلوماسية الفائقة .

إن رياح التغير التي تهب بقوة على جميع أنحاء العالم قد أحدثت بالفعل تغييرات في مناطق كان يُظن حتى أشهر قليلة فقط أن احداث التغيير فيها مستحيل . لقد كانت هذه التغيرات سريعة وكان نطاقها واسعا جدا الى حد أنه تعذر استيعابها كليا حتى الآن . إلاّ أنه من الواضح أن نظاما عالميا جديدا آخذ في التبلور ستكون له آثار وعواقب بعيدة المدى ، وسيُدخل تغييرا هاما على مجرى تاريخ البشرية .

في هذا المناخ ، الذي يتسم بتغيرات وتحولات اجتماعية وسياسية دينامية ، تتوفر لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا فرصة تاريخية ليخلص نفسه من تراث بال ومدان عالميا . ويتعين على المجتمع الدولي أن يتعاون لضمان عدم ضياع هذه الفرصة التاريخية . وفي الواقع ، وكما جاء على لسان الرئيس ، فإنه مطلوب القيام بمشروع مشترك بين المجتمع الدولي وشعب جنوب افريقيا برمته لإيجاد حل محدد وهادف للمشاكل والقضايا الناجمة عن سياسة الفصل العنصري وممارساته .

إن اعلان هراري المتصل بمسألة جنوب افريقيا ، الذي صدر عن منظمة الوحدة الافريقية في آب/أغسطس الماضي ، هو إعلان مبادئ يتسم ببعد النظر ويوفر أساسا بناء للحوار بين نظام بريتوريا والممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا . ويتعين أن يبدأ الحوار الآن . ويتعين على حكومة جنوب افريقيا أن تبرهن من جانبها ، من خلال إجراءات محددة ، على أنها جادة في رغباتها في التحرك صوب "نظام دستوري واجتماعي واقتصادي حر ومنصف" . (A/S-16/1 ، ص ٣)

لعدة سنوات ، وقوى عديدة داخل جنوب افريقيا تنادي بإدخال تغييرات جذرية على نظام البلد السياسي . وقد أصبح المطلب ملحا ، حيث أن أعدادا غفيرة من جميع مشارب الناس في جنوب افريقيا تدرك أن الوقت آخذ في النفاذ . فقد دعا إعلان جوهانسبرغ التاريخي الأخير ، الصادر عن مؤتمر المستقبل الديمقراطي ، من بين جملة أمور ، الى مضاعفة الضغوط بوصفها وسيلة للاسراع في مفاوضات حقيقية لالغاء نظام الفصل العنصري كليا .

في غمرة الاضطرابات التي ولدها نظام الفصل العنصري ، عانت دول خط المواجهة لعدة سنوات الآن من عبء يثقل الكاهل ، انطوى على خسائر بشرية لا يمكن حصرها وعلى تكلفة مالية بلغت حوالي ٦٠ بليون دولار أمريكي على مدى السنوات الثماني الماضية . ويتعين أن تستمر هذه البلدان في تلقي الدعم الدولي الضروري لمساعدتها على مواجهة أنشطة زعزعة الاستقرار الضخمة ، التي يمارسها ضدها نظام الفصل العنصري .

بعد سنوات عديدة من الاستعمار القمعي ، مارس شعب ناميبيا بنجاح في الشهر الماضي ، فقط حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وهو في طريقه الى الاستقلال . وكان تَدَخُّل الأمم المتحدة فعالا في تمهيد الطريق ، وإن كان السماح بتنفيذ خطة الاستقلال قد تأخر ١١ عاما ، عندما تأكد توفر الارادة السياسية للتسوية . ونحن نتطلع الى الترحيب بناميبيا بوصفها العضو الستين بعد المائة في الأمم المتحدة .

ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور تيسيري مفيد في تفكيك الفصل العنصري في جنوب افريقيا من خلال توفير الإشراف المحايد الذي من شأنه أن يخفف من مخاوف الذين يشكون في النوايا الحقيقية لجنوب افريقيا ؛ إلاّ أن الأمر متروك في نهاية المطاف لشعب جنوب افريقيا ليحل مشاكله بطريقته الخاصة . واذا ما توفر حسن النية والتصميم من جانب جميع الأطراف المعنية للتفاوض بشأن حل ، فإن هناك من الأسباب ما يدعونا الى التفاؤل في التوصل الى نتيجة ناجحة .

يحوم قدر كبير من الشك حول جدية جنوب افريقيا ومصداقيتها . واطلاق سراح السيد وولتر سيسيليو وسبعة آخرين من السجناء السياسيين في تشرين الاول/اكتوبر كان اشارة على تخلي جنوب افريقيا عن سياستها وموقفها من الانشطة السياسية ، إلّا أنه يتعين تقديم المزيد من التأكيد على تغيير الموقف وذلك باطلاق صراح جميع السجناء السياسيين الباقين ، لاسيما السيد نيلسون مانديلا ، ورفع حالة الطوارئ وازالة الحظر عن المنظمات السياسية ، اذا كانت سلطات جنوب افريقيا تريد أن تُحمل محمل الجد .

من حقائق السياسة الدولية أن لبعض البلدان تأثيرا أكبر على الاحداث العالمية . وبالنسبة لجنوب افريقيا ، فإن التسوية النهائية لأزمة ناميبيا أكدت هذه الحقيقة . وعليه ، فإنه يتحتم على هذه البلدان أن تعبئ نفوذها الجماعي للاسراع في قبول جنوب افريقيا تقديم تنازلات جوهرية كدليل ملموس على التزامها بالعمل لإيجاد حل . وفي هذا الصدد ، يتحمل مجلس الامن ، لاسيما أعضاؤه الدائمون ، مسؤولية خاصة .

ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي توفر فرصة لجني ثمار الاجماع الدولي ، وتوفير الالتزام السياسي الضروري ، واعتماد خطة عمل براغماتية لوضع نهاية سريعة لنظام الفصل العنصري الكريه .

السيد ستانيسلوس (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفد بلدي أن يرى السفير غاربا يترأس الدورة الاستثنائية المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ، وهي مشكلة عمل عليها بجد لمدة طويلة هنا في الامم المتحدة بوصفه رئيسا ماهرا وفعالا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

إن قيد الوقت الذي فرضه وجود عدد كبير من المتكلمين ، من ذوي العلم والبلاغة ، المشاركين في الدورة الاستثنائية المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي يدفعني الى الاقتباس من وليم شكسبير : "الايجاز روح الفطنة ." وبهذه الروح ، وأخذا لهذا الامر بعين الاعتبار ، فإن بيان وفدي سيكون أقصر بيان في هذه الدورة .

هناك جيشان اجتماعي وسياسي واقتصادي منذ بعض الوقت على مرأى ومسمع من الذين يتمسكون بنظام الفصل العنصري الكريه البغيض ، الذي عفا عليه الزمن ، في جنوب افريقيا ، بوصفه أداة للسياسة العامة . إنهم يرفضون الاستماع الى الثورة الغاضبة ويتعامون عن الحقائق ، التي مؤداها أن الفصل العنصري محكوم عليه بالفشل ، وأن الجدران لابد وأن تتهاوى عاجلا أم آجلا .

وفي جشعهم للتشبث بالسلطة ، يتمسكون بهذا النظام المجحف ويمارسون حكما استبداديا ظالما الى حد مناف للعقل تسيطر فيه الاقلية على الاغلبية .

في عام ١٨٦٣ ، في ذكرى الغاء العبودية ، وهي مناسبة تذكارية محبوبة ومحترمة ، قال فريدريك دوغلاس ، الأمريكي الأسود الذي كان يطالب بالغاء الرق : "السلطة لا تتخلى عن شيء ، فلم يسبق لها أن فعلت ذلك ولن تفعله" .

لن تتخلى الاقلية في جنوب افريقيا طوعا عن رقاب الغالبية في جنوب افريقيا . لابد من اغتصاب السلطة منها ، ولتحقيق ذلك يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدة الى المسعى النبيل لحركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا من خلال اتخاذ اجراء حاسم وعازم وموحد في تطبيق جزاءات اجبارية والزامية ومن خلال ضغوط أخرى على نظام جنوب افريقيا .

في عام ١٩١٧ ، كتب البرت ماريشو ، وهو بطريرك وطني غرينادي محبوب ، ووطني كاريبي محترم ، في سلسلة بعنوان "دورات الحضارة" ، وهي كنز حقيقي في أرشيف الكاريبي ، أنه ينبغي للعالم المتحضر أن يتصدى للسياسات العنصرية لجنوب افريقيا . لقد كان هذا عام ١٩١٧ - أي قبل أن تنال العديد من الدول الافريقية استقلالها بمدة طويلة ، وقبل إنشاء الامم المتحدة بمدة طويلة . وكان ماريشو يهاجم في ذلك الوقت جان سمطس ، وهو من أوائل مخططي ممارسة الفصل العنصري التي كانت آخذة في الظهور في ذلك الوقت .

إن آثار الفصل العنصري المدمرة موثقة جيدا . فالعواقب المادية مثل مذبحتي شاربفيل وسويتو ، وأعمال القتل ، وأعمال التشويه وغيرها من صنوف المعاملة القاسية

وغير الانسانية الاخرى التي يتعرض لها الاطفال وكبار السن والرجال والنساء الابرياء ، والسجن دون توجيه تهمة أو محاكمة ، وقوانين تصاريح المرور ، وقانون مناطق الجماعات ، وقانون تسجيل السكان ، وسلب أفضل الاراضي ، والعبء المالي الضخم للحفاظ على نظام الاستقطاب وزعزعة الاستقرار في دول خط المواجهة - ليست جميعها سوى جزء من سلسلة الآثار المادية المدمرة الناتجة عن الفصل العنصري في الجنوب الافريقي .

ومع ذلك ، ليس من السهل قياس الآثار المدمرة نفسيا المترتبة على الفصل العنصري أو لمسها . فقد خلفت المعاملة القاسية واللاانسانية ندوبا عميقة في نفوس الضحايا الذين عانوا منها في أرضهم . وحيث أن الفصل العنصري يروق لأدنى غرائز الانسان ، ومزيج من شرين الحقد والتعصب العنصريين ، فإن ممارسي هذا النظام الجائر والوحشي لا يدركون مدى الضرر الذي يحدثه في نفوسهم حقدهم ولا مبالاتهم .

ولا يزال التفاؤل الذين يشعر به وفد غرينادا مشوبا بالحذر بأننا قد رأينا أسوأ ما يمكن أن نراه في الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ، وبأن ما ذكره لونغفيلو قائلا "إن أوطأ الجزر يكون عند تحول المد" يمكن أن ينطبق على تغير في الاتجاه يفضي الى الاستئصال التام لهذا البلاء . ومع ذلك ، يتحتم على المجتمع الدولي أن يظل يقظا إزاء احتمال بروز وجوه جديدة في بريتوريا لها نفس المقاصد والنوايا .

إننا نحيي المناضلين الأبطال في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي ، الأحياء منهم والموتى ، الذين عقدوا العزم ، من أجل التوصل الى هدفهم ، على عدم التخلي عن نضالهم والصمود أمام كل الظروف والعقبات التي تعترض سبيلهم أيا كان نوعها .

ويسر وفدي أن يتيح مزيدا من الوقت للمتكلم التالي ، ممثل نيكاراغوا للإدلاء بما نتوقعه أن يكون بيانا هاما ووافيا وبليغا . لذلك ، أود أن أنهي بياني بملاحظة موجزة أستشهد فيها بقول أحد الأساتذة البارزين على النحو التالي : "عندما يطلب اليك الإدلاء ببيان ، المهم أن تحسن في بداية البيان ونهايته ، وكلما كانت النهاية مقاربة للبداية كان للبيان وقعا أفضل" .

السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

أود ، إذ أتكلم باسم نيكاراغوا في الجمعية العامة ، أن أؤكد من جديد مسؤولية المجتمع الدولي بأسره والامم المتحدة ككل تجاه تحرير شعب جنوب افريقيا . يمثل الفصل العنصري ، فضلا عن الاعتبارات اللاهوتية التي يمكن اثارتها ، انتهاكا للمبادئ البيولوجية والاجتماعية والاخلاقية . وهو يقوض التضامن الاساسي القائم بين كل البشر

الذين ينتمون الى جنس واحد . وهو يقضي على إمكانية تعزيز المجتمع على أساس رشيد من التعايش الانساني وينتهك الأسس الأخلاقية للأفراد والجماعات على حد سواء نظرا الى أنه يمثل مصدرا للاجحاف وعدم الانصاف . واضافة الى أنه جريمة بحق الانسانية ، كما تم التأكيد على ذلك ، فهو انحراف تاريخي ، لأنه ما من سياسة يمكن أن تستند الى إنكار حقوق الانسان الأساسية .

كان النضال ضد العنصرية ولا يزال واجبا مفروضا على كل الشعوب . ولهذا السبب ، فإننا نناشد من هذا المنبر جميع الدول والمنظمات والأفراد الملتزمين بالحرية في العالم أن يقدموا تأييدهم الراسخ الى شعب جنوب افريقيا للتمتع على نحو كامل بحقوق الانسان الأساسية ، أي بحقه في الحياة ، والمساواة أمام القانون ، والحرية وكل الحقوق المدنية والسياسية التي حرم منها .

منذ فترة وجيزة بدأنا نشهد تغيرات في الحالة الراهنة في العلاقات الدولية تبدو أنها تفضي الى تغيير وجه العالم وتبشر ببدء عصر جديد يسوده السلم ونزع السلاح والحرية . ولكن ، الى أي مدى تأخذ هذه التغيرات التي نرحب بها جميعا بعين الاعتبار الشعوب التي عانت قرونا طويلة من الاستغلال والذل ؟ والى أي مدى ستأخذ بعين الاعتبار مصير ملايين البشر رجالا ونساء وأطفالا الذين يموتون من الجوع والأمراض بسبب سوء التغذية والفاقة ؟ والى أي مدى سيؤخذ بعين الاعتبار وجود قارات تعاني من السلب والذل ووجود شعوب عديدة لم تنهب منها ممتلكاتها المادية فحسب بل أيضا كرامتها البشرية ؟ وهل ستؤخذ بعين الاعتبار الكافي حقيقة أنه مادام الفقر والاستغلال قائمين لن يعم السلم في العالم ، وأن الجوع والاجحاف الاجتماعي والاقتصادي بين البشر وبين شعوب العالم يمثلان السبب الرئيسي لقيام الحروب ؟

والى أي حد سيؤخذ بعين الاعتبار توق الشعوب التي تخوض نضالا شرعيا ضد الاستعمار والتمييز العنصري من أجل نيل حريتها واسترجاع كرامتها وحقوقها الأساسية ؟ إننا نأمل أن يؤخذ كل ذلك بنظر الاعتبار وإلا لن يتم القضاء على أسباب الحرب والدمار ، وان أي تدبير ، مهما أيده المتكلمون ، سيكون غير فعال ، وأي اتفاق ، مهما بلغت ضرورته ، سيكون غير كاف لعدم شموليته وفعاليته .

إن العالم اليوم متكافل لا محالة ، ولا بد للحلول ، لكي تصبح فعالة ، أن تأخذ بعين الاعتبار الجميع وليس البعض فقط .

لقد شهدنا الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة والأمين العام من أجل ايجاد حلول سياسية وتفاوضية لمختلف النزاعات . وفي هذا الصدد ، نرحب باستقلال ناميبيا ، التي خاض شعبها نضالا طويلا من أجل التحرر من الاستعمار ، كما نرحب باجراء الانتخابات وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نأسف أن هذه الجهود المبذولة من قبل الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي لم يكن لها تأثير هام على الحالة داخل جنوب افريقيا أو علاقاتها مع بلدان خط المواجهة الشقيقة . إن نظام الفصل العنصري البغيض يستمر في جنوب افريقيا دون تغيير . وتبين معظم المؤشرات أن أغلبية السكان السود لا تزال تعاني من القمع والتمييز العنصري والقتل ، ويكفي أن نذكر في هذا الصدد احتجاز نيلسون مانديلا ومقتل شهداء أبينغتون وشاربفيل والقمع الذي يمارس ضد غالبية السكان .

وبالاضافة إلى ذلك تواصل جنوب افريقيا أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد البلدان المجاورة مما يؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح والحاق أضرار باقتصادات تلك البلدان وهياكلها الاساسية . إن أعمال العدوان المتكررة على دول خط المواجهة واستمرار الفصل العنصري مازالا يشكلان السببين الرئيسيين للأزمة في الجنوب الافريقي ، كما أنهما يشكلان تهديدا للسلم والامن الدوليين .

إن نيكاراغوا تؤيد الاعلان الخاص بمسألة الجنوب الافريقي الذي أصدرته اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في اجتماعها المنعقد في هراري بزمبابوي في آب/أغسطس الماضي . هذه الوثيقة البالغة الاهمية تشكل اقتراحات عملية ومحكمة التصميم باجراء مفاوضات بين الاقلية البيضاء الحاكمة والاغلبية السوداء في جنوب افريقيا من أجل التوصل إلى حل واقعي وعادل لمشكلة الفصل العنصري واقامة مجتمع موحد ديمقراطي لا عرقي في جنوب افريقيا .

وفي هذا الصدد تؤيد حكومة بلدي تماما اعلان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الصادر في بلغراد في أيلول/سبتمبر . وقد أعرب رؤساء الدول أو الحكومات في بيانهم عن التأييد الاجماعي للاعلان الذي أصدرته منظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة جنوب افريقيا . إن نيكاراغوا تؤيد دون تحفظ نضال سكان جنوب افريقيا السود الذين يمثلهم تمثيلا شرعيا المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا .

ووفد بلدي ، كغيره من الوفود المؤيدة لحرية الإنسان وحقوقه الإنسانية الاساسية ، يرى أن هذه الدورة الاستثنائية فرصة ممتازة للمساهمة في القضاء على نظام الفصل العنصري . وإننا على اقتناع بأن هذه الدورة ستؤدي إلى نتائج عملية وموضوعية . وبالتالي لابد أن يقوم المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة مجلس الامن الذي أناط به ميثاق الامم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن المحافظة على السلم والامن الدوليين ، ببذل كل الضغوط الممكنة بهدف استئصال شأفة نظام الفصل العنصري إلى الابد . ويجب على الجمعية العامة أيضا في هذه الدورة الاستثنائية أن تحث جميع الدول

على القيام فرادى أو جماعات بفرض الجزاءات الاقتصادية والتجارية على نظام الفصل العنصري أو التوسع فيها .

ويجب على المجتمع الدولي أن يختار بين استمرار الصراع المتواصل والمتصاعد في الجنوب الافريقي وفرض الجزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي يعتبر أصح الوسائل وأكثرها فعالية لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الامن .

ولا شك في أن النظام العنصري في جنوب افريقيا يدوم بفضل الدعم الذي يقدمه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الحلفاء الاقوياء الذين يستفيدون فائدة اقتصادية في نفس الوقت من نظام الاستغلال والقمع هذا . ويجب على الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية أن تناشد هذه الحكومات الامتناع عن معارضة نداء المجتمع الدولي وتسهيل فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا .

إن الفصل العنصري وصمة عار بالنسبة لاي فرد يمارسه ، وهو أيضا كارثة تحل بأسرة الإنسانية جمعاء . والقضاء عليه ضرورة تاريخية وعمل من أعمال العدالة الاجتماعية والتطهير العالمي . ولهذا فإن تأييدنا للقضاء عليه لا حدود له . إننا نؤمن ايمانا راسخا بأنه يجب على المجتمع الدولي ألا يسلم ولو بقدر ضئيل في نضاله . إن استئصال شأفة الفصل العنصري عمل من أعمال العدالة المطلقة والحرية الكاملة ، وهما أمران أساسيان إذا كان لنا أن نتطلع إلى عالم انساني وسلمي حقا مع الكرامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ والقرار ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ أعطي الكلمة لرئيس وفد فلسطين المراقب .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشهد هذه القاعة حدثا تاريخيا ومعلما في تاريخ انجازات الامم المتحدة . إن قرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمواجهة خطر وجريمة ترتكب ضد البشرية . ألا وهي الفصل العنصري ، دليل على الحاجة إلى منظمة كهذه لها مثل هذه الغايات وإلى مساهمتها في سبيل تحقيق السلم والعدالة والرفاهية للإنسانية .

ومن الجدير بالذكر أن رئيس دولة زامبيا ورئيس دولة زمبابوي قررا الإسهام بصفة شخصية في إبراز هذا الحدث .

إن وفد بلدي يود أن يعرب لكم ، السيد الرئيس ، عن احترامه وتقديره لمساعيكم وقيادتكم بصفتكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية ورئيسا للجنة مناهضة الفصل العنصري .

إن اشتراك عدد كبير من الشخصيات البارزة ، مثل رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والمندوبين الخاصين ، يضيف إلى أهمية هذه الدورة الاستثنائية ودلالتها ، وهي أول دورة تتناول قضية الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وقد جرى بشكل ما بيان هذه النتائج المدمرة ، ولسنا هنا لاجراء المزيد من التوضيح ، فالجرائم معروفة جدا وقد أدينت في مناسبات عديدة .

وهذه العواقب ليست مدمرة للجنوب الافريقي فقط بل تنتشر آثارها في جميع أنحاء افريقيا والعالم كله . فالفصل العنصري هو التفاحة الفاسدة في السلة ويجب إزالتها . وكلما أسرعنا كان ذلك أفضل . وعن طريق عمل لجنة مناهضة الفصل العنصري والمداولات الجارية في المحافل الدولية شُخِّص الداء . ونحن هنا لنصف علاجا ونطبقه . إننا نعلم أنه لا يمكن التوصل إلى القضاء على نظام الفصل العنصري إلا بتنفيذ جزاءات إلزامية شاملة ، مما يفسح المجال لقيام نظام ديمقراطي حر يعطي صوتا واحدا لكل فرد . وبطبيعة الحال ستعرب بعض الدوائر عن أسفها ، قائلة إن هذه الجزاءات تضر السكان الاصليين الفقراء . ويبدو أن نفس هذه الدوائر تتجاهل أن أحد العناصر التي ساعدت على الاسراع بعملية الاستقلال في ناميبيا كان الضغط الدولي . هذا الضغط والتهديد بفرض جزاءات إلزامية شاملة حملا نظام بريتوريا على قبول قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتنفيذه . وفي هذا الصدد نود أن نعرب عن تقديرنا للامين العام ولفريق الامم المتحدة الذي أشرف على تنفيذ ذلك القرار . ولكننا نعلم أيضا أن رفيقتنا في السلاح ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أثبتت ، عن طريق سلوكها ، النضج السياسي والاحساس بالمسؤولية . لقد مثلت مثابرة شعب ناميبيا وتصميمه على الحصول على حقوقه وكسبت اعترافه .

إن نظام بريتوريا يعتمد في بقائه على الدعم الاجرامي واللااخلاقي الذي يتلقاه من بعض الدوائر . وقد قال فخامة الرئيس موغابي :

"... بفضل التعاون المشين بين اسرائيل وبريتوريا ، يبدو الآن أن بريتوريا استعادت تفوقها في سماء الجنوب الافريقي عن طريق حيازتها للصواريخ الاستراتيجية المتوسطة المدى من طراز أريحا ، القادرة على ضرب جميع عواصمنا.... لقد اختارت اسرائيل أن تخوض هذا الطريق الدنيء لتعزيز دفاعات العنصرية" . (A/S-16/PV.1 ، ص ٤٨)

ويعتمد نظام بريتوريا أيضا على الروابط الاقتصادية ، وبشكل خاص مع اسرائيل ، التي تشكل المنفذ الخلفي إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة . ويعتمد نظام بريتوريا على نشر الاكاذيب والافتراءات . ولعلم اصدقائنا ورفاقنا في السلاح ، المناضلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا ، نود أن نشير إلى بعض تجاربنا مع النظام العنصري الآخر الذي يحتل اراضينا ويقمع شعبنا وينكر علينا حقوقنا الأساسية الثابتة .

نتيجة لازدياد الوعي والضغط الدوليين ، أفرج النظام في بريتوريا عن بعض المعتقلين ، على أمل ان العالم سينسى المعتقلين الآخرين البالغ عددهم ٠٠٠ ٣ شخص ، وسينسى أمة بأكملها أخذت رهينة . إن المسكنات ، مثل مقابلة نيلسون مانديلا ، لا تعطي العلاج ولا الشفاء . فالفصل العنصري لا يمكن تصحيحه بل يجب استئصاله . وأقول هذا على ضوء الوعي والادراك المتزايدين المتصلين بالحاجة إلى تحقيق سلم في الشرق الاوسط عن طريق عقد مؤتمر السلام الدولي تحت رعاية الامم المتحدة . وهنا تشن اسرائيل حملة كلامية ترمي إلى تقويض الدعم وتحويل الانظار . ويطلقون عليها "انتخابات" ، ولكن اسرائيل ترفض تحديد غرض هذه الانتخابات . كما أنها لا تعطي ضمانات بأنها ستحترم نتائج مثل هذه الانتخابات ، التي من المقرر أن تجري تحت حربة قوات الاحتلال الاسرائيلية ، بينما يحتجز حوالي ٠٠٠ ١٤ فلسطيني بصورة تعسفية في معسكرات الاعتقال . ولا تبدي اسرائيل أية بادرة لتنفيذ التزامها بالانسحاب من الاراضي الفلسطينية

المحتلة ، بل إنها تصر على تسميتها "يهودا والسامرة" - بعبارة أخرى ، ما يسميه نظام جنوب افريقيا "مناطق الجماعات" .

وفي بريتوريا أعتمد الحزب الوطني في وقت مبكر من هذا العام خطة خمسية ، كما ذكرنا فخامة الرئيس كواندا ، لا تعالج مسألة الفصل العنصري . وفي اسرائيل ، اعتمد حزب ليكود ، وهو الحزب الحاكم ، خطة تصر على التمسك بالاراضي الفلسطينية المحتلة . وترمي هاتان الخطتان إلى إدامة سيطرة النظامين وهيمنتهما على ما أخذاه بالقوة ، ومن هناك مواصلة سياساتهما وممارساتهما بغية زعزعة استقرار هاتين المنطقتين .

إن إعلان هراري الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية يمثل مقدمة للسلم والاستقرار . ونحن نعتقد أنه ينبغي إعطاء التدابير الواردة فيه الفرصة ووضعها موضع الاختبار . إن الفصل العنصري وجميع الأشكال الأخرى للفصل العنصري لا يمكن اصلاحها ولا تعديلها . فهذه الأشكال والسياسات والايديولوجيات والممارسات لايمكن تصحيحها بل يجب استئصالها . ونحن نعتقد أن هذه الرسالة ينبغي أن توجه من هنا إلى أعضاء مجلس الأمن ، وعلى الأخص إلى الأعضاء الدائمين ، الذين يتوجب عليهم بالتزام دولي إزالة هذا التهديد للسلم والأمن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية ، الذي يرغب في أخذ الكلمة لممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكّر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية وينبغي أن تلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : لولا أن الكلمة التي أدلى بها ممثل الكيان الصهيوني مساء اليوم تجانب الحقيقة تماما فيما يتعلق بحقيقة الصهيونية كحركة عنصرية استعمارية توسعية لكنت أعرضت عن الرد بازدراء شديد . بيد أنه والحالة هذه أجد لزاما علي أن أوضح القواسم المشتركة والممارسات المتشابهة التي تجمع بين النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب .

أولا ، كلا النظامين العنصريين برزا إلى الوجود في عام ١٩٤٨ حيث شهد العالم آنذاك فرض النظام الصهيوني العنصري على أرضنا العربية المحتلة بقوة السلاح وظهور الابارتايد المؤسسي في جنوب افريقيا عقب سيطرة الحزب المتطرف (القومي النقي) بزعامة الدكتور مالان على الحكم . وكما أن مبدأ الصهيونية هو السبب الحقيقي للصراع والتوتر في منطقتنا العربية منذ ذاك التاريخ فإن الفصل العنصري ذاته هو السبب الحقيقي للصراع داخل جنوب افريقيا وفي المنطقة كلها .

ثانيا ، كلا النظامين العنصريين ينطلقان من نظرية التفوق العنصري القائمة على التمييز والتفوق . فالصهيونية تقول بتفوق الشعب اليهودي شعب الله المختار . وجنوب افريقيا تقوم على أساس تفوق العرق الأبيض على العرق الأسود . وحقيقة الأمر أن مبدأ الصهيونية يماثل كمفهوم في خطورته وعنصريته مفهوم الفصل العنصري . ولذلك وصم قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري . بيد أن السياسة العنصرية التي يمارسها نظام تل أبيب العنصري لا تقتصر على العرب أصحاب البلاد الشرعيين بل تشمل بعض الفئات من اليهود الشرقيين . فكلنا يذكر هجرة الفلاشا إلى فلسطين المحتلة حيث لم يتعرف عليهم كيهود وطلب منهم تشبيت يهوديتهم . وأكثر من ذلك فقد جيء بهم لاستخدامهم كحزام أمني وكمتراس في جنوب لبنان لتوفير خسائر الصهاينة البيض باستبدالهم بالفلاشا .

ثالثا ، كلا النظامين العنصريين يحصران سكان البلاد الأصليين في بانتوستانات أو مخيمات من أجل تسهيل السيطرة عليها وقمع سكانها . وهذه الأماكن تفتقر إلى أدنى حد من الشروط الصحية . فالظروف المعيشية في ضواحي السود في جنوب افريقيا مشابهة للظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين في فلسطين المحتلة خصوصا في قطاع غزة المحتل . وتذكرون أن وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية الأسبق السيد ديفيد ميللر ، في أعقاب زيارته لقطاع غزة المحتل في العام الماضي ، قد وصف الظروف المعيشية هناك بأنها تعتبر وصمة عار في جبين الحضارة الإنسانية . هذا بالاضافة إلى أن البانتوستانات والمخيمات تستغل كمخزون لليد العاملة الرخيصة حيث يعتمد اقتصاد كلا النظامين العنصريين بنسب متفاوتة على استغلال اليد العاملة الرخيصة لسكان البلاد الأصليين .

رابعا ، إن كلا النظامين العنصريين يتوهمان أن هويتهما وانتماءهما العرقي وما يسميانه باصطفاء شخصيتهما المميزة ، في خطر . ولذلك فهما يرفضان بعناد أن يعترفا بحقوق أصحاب البلاد الشرعيين . فكما أن النظام العنصري في جنوب افريقيا يرفض بعناد أن يعترف بحق شعب آزانيا في الحرية والاستقلال ويرفض التفاوض مع حركات تحريره ، المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، يرفض النظام العنصري في تل أبيب الاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني . بل إنه لا يعترف بوجود قضية فلسطينية ولا حتى بوجود شعب فلسطيني أصلا .

خامسا ، كلا النظامين العنصريين يعتبران أن الأرض التي استوطناها ليست هدفا نهائيا وإنما هي مقدمة لاحتلال أراضي الغير . فكما يحتل نظام جنوب افريقيا كامل ناميبيا ويهدد أمن واستقرار الدول المجاورة ، يحتل النظام العنصري في تل أبيب كامل أراضي فلسطين بالاضافة إلى مساحات شاسعة من أراضي الدول العربية المجاورة لتحقيق الهدف الصهيوني التوراتي المزعوم في إقامة ما يسميه "باسرائيل الكبرى" في الوطن العربي . وتذكرون أن السيد بيكر قد دعاهم إلى التخلي عن هذه الأوهام في كلمته أمام اللجنة الامريكية - الاسرائيلية للعلاقات العامة في يوم ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ . إن سجل النظام العنصري في تل أبيب ، المليء بالاعمال العدوانية ضد دول الخط

الامامي العربية ، يقابله في افريقيا سجل مماثل لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا المليء أيضا بالاعتداءات المتكررة على دول خط المواجهة الافريقية .

سادسا ، كلا النظامين العنصريين يشهدان انتفاضة عارمة يقوم بها أصحاب البلاد الشرعيون . وإن تطابق نمط القمع الذي يتبعانه في التعامل مع هذه الانتفاضة قد ساعد على كشف حقيقة هذين النظامين العنصريين اللذين يستمدان قوتهما من طبيعتهما الشرسة ، فهناك تشابه في التدابير العدوانية مثل سياسة (القبضة الحديدية) و (تكسير العظام) و (الملاحقة الساخنة) التي ينتهجها النظامان على السواء . ويحتفظ كلا النظامين بجهاز بوليسي كامل ، وهناك تقارير تتحدث عن ملفات سرية وممارسة التعذيب بالرغم من أن كلا النظامين يتباهيان كذبا باستقلالية القضاء . وهما يعتقلان الالاف من سكان البلاد الشرعيين بموجب أنظمة الطوارئ في جنوب افريقيا والحجز الاداري في فلسطين المحتلة ، وكلاهما أيضا يتساهلان إزاء الأعمال العدوانية التي يقوم بها ما يسمى بجماعات الأمن (الأهلية) في بريتوريا والمستوطنون الصهاينة في تل أبيب ، والهدف واحد وهو القضاء على الانتفاضة بدون التدخل المباشر لقوات القمع الرسمية وتصوير ما يجري على أنه عنف يقوم به عرب ضد عرب آخرين وأفارقة ضد أفارقة آخرين .

سابعا ، كلا النظامين العنصريين يلتقيان في السعي إلى تغييب قضية الشعب الأصلي للبلاد عن طريق مقترحات أو مبادرات أو تسويات تجميلية الغرض منها التخلص من انتفاضة السكان الأصليين على الساحة الداخلية ، وامتصاص النقمة المتزايدة التي تلاحق النظامين العنصريين على الساحة الدولية نتيجة تعنتهما واصرارهما على مواصلة سياستهما العنصرية وكان هناك ما سمي بالاصلاحات "الدستورية" و "المشاركة البنّاءة" التي ليست سوى تكريس لهياكل الفصل العنصري . وبالمقابل نجد أن آخر ما قدمه النظام العنصري في تل أبيب هو ما سمي في قاموس المبادرات بخطة شامير بشأن الانتخابات المفترضة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين . وليس أدل على حقيقة هذه الانتخابات من عدم قبول هذا النظام العنصري الاشراف الدولي على عملية الانتخابات المفترضة هذه .

شامنا ، كلا النظامين يقوم بينهما تعاون وتحالف وثيق في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية بالرغم من جهود اخفائه لتجنب الانتقاد الدولي . ولقد تبين أخيرا بما لا يقبل الشك أن التعاون العسكري بينهما وصل إلى مستوى التبادل التكنولوجي والنووي حيث يساعد النظام العنصري في تل أبيب صنوه في جنوب افريقيا في انتاج صاروخ نووي طويل المدى مقابل الحصول منه على يورانيوم مخصب لانتاج رؤوس نووية . وإذا كان التعاون العسكري بين النظامين العنصريين قد شكل أهم وأقوى وجوه التعاون بينهما ، فهذا مرده إلى الطبيعة العنصرية الواحدة التي تقوم على استقواء كل منهما بالآخر .

في إطار هذه المظاهر والأسس التي تجمع الصهيونية ونظام الفصل العنصري في بريتوريا تشكلت العلاقة الوثيقة بينهما . ولذلك نستطيع أن نقول عن ثقة إن تضامننا مع شعب جنوب افريقيا هو تضامن مشترك ضد عدو مشترك هو العنصرية ممثلة بنظامي بريتوريا وتل أبيب .

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٠٠